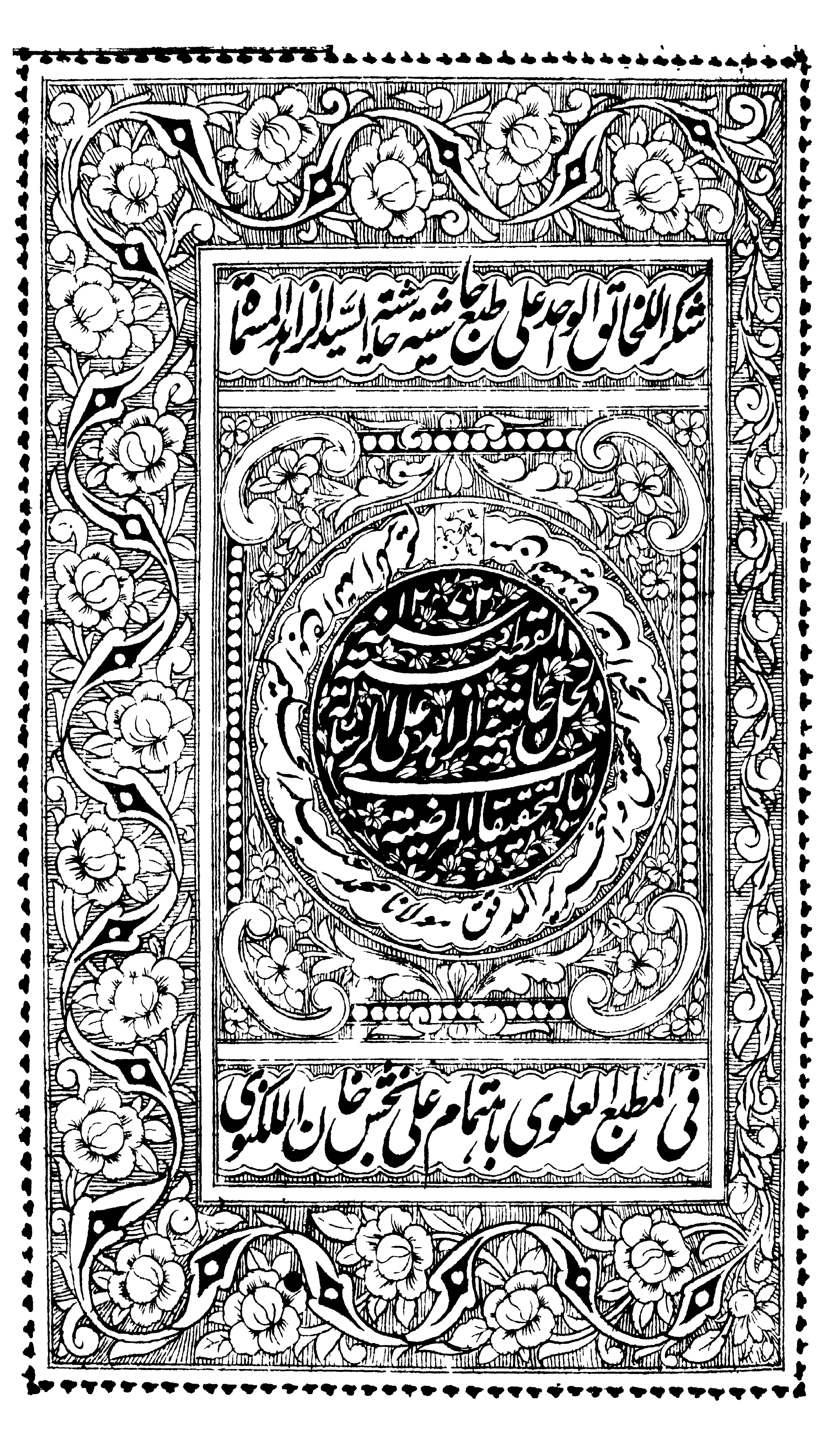

شکر للخالق الواحد علی طبع حاشیة حاشیة السید الزاهد المسماة
علی حاشیة الزاهد علی الرسالة
بالتحقیقات المرضیة
فی المطبع العلوی باهتمام علی بخش خان اللکنوی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن بيده ازالة الموجودات وفي قدرته اعادة المعدومات والصلوة على من هو اول الاشكال وعلى من تبعه سيما الاصحاب والآل

اما بعد

فيقول العبد الفقير الى رحمة

ربه الكريم محمد المدعو بعبد الحليم الانصاري

نسبا واللكنوي مولدا ابن مولانا محمد امين الله اوصله الى غاية

متمناه ان حاشية السيد الزاهد على الرسالة القطبية لما كانت فيلد البابي

ولكثرة المعاني فاقتض بني بعض الطلبة ان اعلق عليها حاشية جامعة للاواخي ودرية للدقائق

فشرعت في اجابة ملتمسه على حسب ما تواترت به الجبلة المتين [illegible] وفي جانب بحمد الله مما تعتقد الطلبة و

ان ترد بالعلم ومنها بالتحقيقات المرضية على حاشية الزاهد على الرسالة القطبية [illegible] كان [illegible]

[illegible] ان المراد بالعلم المتجدد الواقع في كلام المص اعلم ان العلم الذي [illegible] على تحقق كل فرد

[illegible] بعد تحقق الموصوف وان هو الا الحصولي لا الحضوري فان قلت ان مفهوم العلم في الحضوري ايضا بين

من ذلك العلم بعد تحقق الموصوف في لحاظ العقل بعد تحقق مفهوم الموصوف الذي هو العالم من حيث هو عالم

بحيث هو علم وصفة من الصفات يتحقق في لحاظ العقل بعد تحقق معقولية الموصوف باعتبار انها صفة فيتحقق البعدية

لان تصور الحصول الموصوف باعتبار انه موصوف يكون مقدما على تصور الصفة [illegible] قلت ان الصفات محذوفة

في العالم الحضوري ايضا فلا يصح تحقق الذي اورده المحشي نعم ليس الا العلم الحصولي [illegible] بعد تحقق مصداق

كلامه فمعناه ان المراد بالعلم المتجدد علم يتحقق مصداقه بعد مصداق العالم [illegible] لا بمعنى الصفات

العالم الذي هو الموصوف فينقض [illegible] العلم الحضوري كعلم الباري تعالى [illegible] ان مصداق العلم

على التفصيل وهي تفصيله وان كان فيه هذه البعدية لكن في بعضها

كما عرفت فالعلم بهذه البعدية لان مصداق العالم

والعلم ههنا واحد ليس فيه تغاير وتمايز

مصداق ذات العالم

بمعنى الحاضر هي الذات المدركة لان ذات العالم في مرتبة ذاته حاضرة عندها على ما سياتي فلا يتحقق ههنا بين مصداق العلم والعالم قبلية

[illegible]

وثانيهما البعدية الزمانية وهي التي بها يكون اجتماع البعد مع القبل اجتماعا دائميا ممتنعا فاذا قصد بهذه البعدية ههنا رجع الحاصل الى

الى بان مورد القسمة علم تحقيق مصداق كلفظ ومنه بعد تحقق مصداق العالم الذي هو الموصوف بعدية زمانية يعني انه تحقق الموصوف ولا في زم

كلام المحشي رح يكون مورد القسمة حصوليا حادثا ولا تشمل المورد العلم الحصولي القديم وثانيا ان النسبة بين هاتين البعديتين عموم وخصوص

البعد مع القبل ممتنعا بحيث يكون القبل في زمان سابق والبعد في زمان لاحق ووجه الاولوية ان هذا التعريف لا يصدق الا على

من ان البعدية اراد من المتجدد معنى البعدية على الحصولي الحادث اراد بالبعدية البعدية الزمانية وبهذا النحو من العرف والعدول و لفظ كان من ممكن ان يقال انه

سله اشارة الى ان مرتبة تعقل الهيولاني لا تحقق بحدوث النفس بل توجد مع تقدير تقدم النفس ايضا ودوان تعلقها بالبدن كما سيجي منا التفصيل فتدبر ١٢ منه سلمه

سله اشارة الى ان التعريف لم يعد للبعدية المختصة اي البعدية الزمانية التي في الزمانيات لا للبعدية المطلقة ١٢ منه سلمه

من داب المحققين وخصائصهم انهم اذا اوردوا تحقيقاتهم لايتفاخروا عليها بل يتكلمون بالفاظ تدل على بعض المحض

تفسير المحشي للتجدد بحصول الحادث لا الحادث فقط فلا يفيد التبادر اللهم الا ان يقال ان حرف التعريف للعهد فيستفاد الحصول

المتبادر من الحصول المطلق الحدوث لكن كون الحدوث متبادرا من اضافة الحصول الى صورة الشيء ممنوع على ان الكلام في الحصول

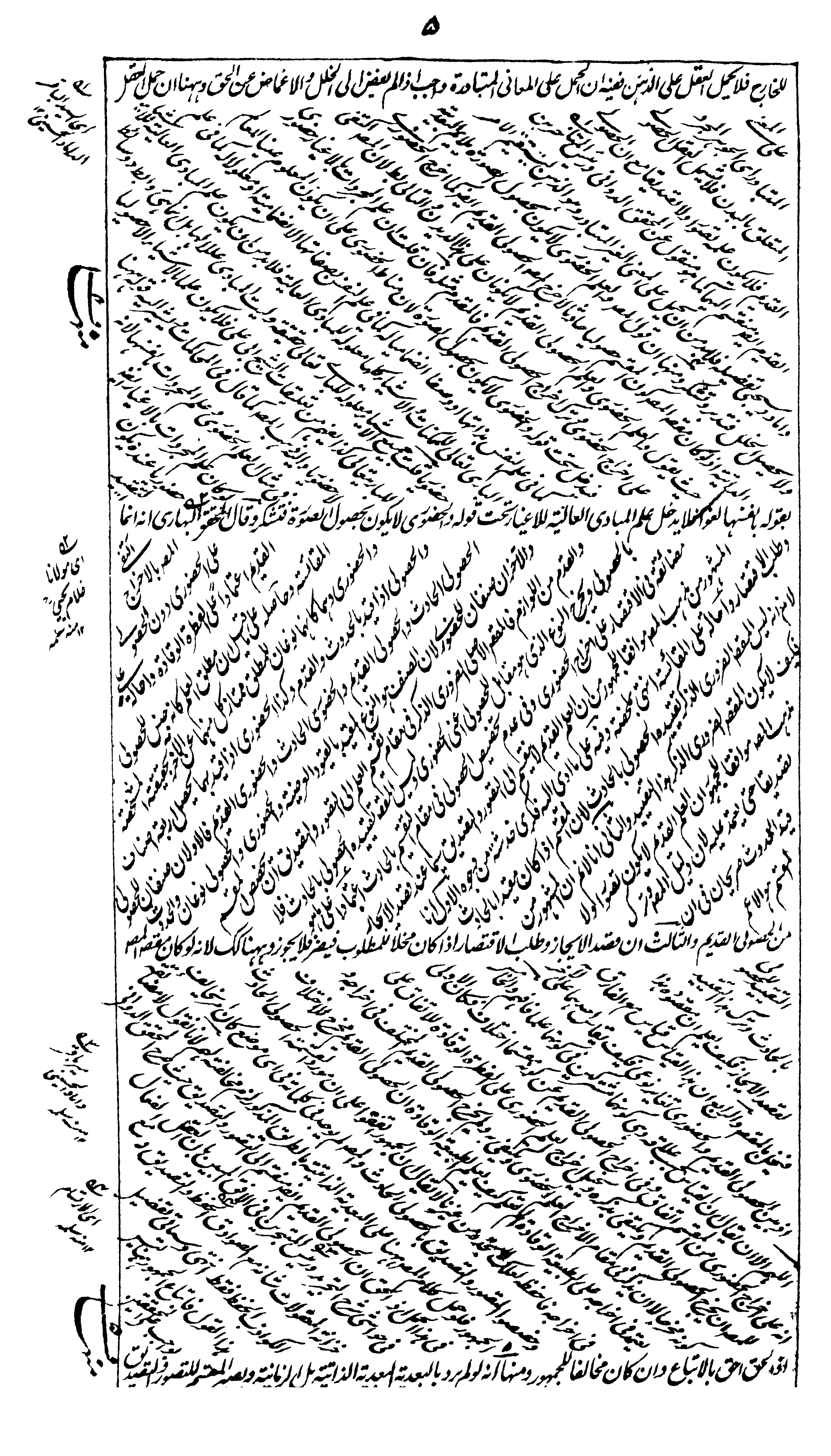
ان التعريفات يجب حملها على المعاني المتبادرة والمتبادر من العقل هو القوة العاقلة المقابلة للحواس لا الذهن المقابل

اي مولانا محمد حسن

اي مولانا غلام يحيى

اي مولانا محمد حسن

اي المولوي عبد الله



للخارج فلا يحمل العقل على الذهن بخفية ان يحمل على المعاني المتبادرة وجب ذا لم يفض الى الخلل والاغماض عن الحق وههنا ان حمل العقل

بقوله بانفسها العوامها لايدخل علم المبادي العالية للاعيان تحت قوله والحضوري لايكون بحصول الصورة فتشكر وقال المحقق البهاري انه انما

من الحصولي القديم والثالث ان مقصد الايجاز وطلب الاقتصار اذا كان مخلا للمطلوب فيعد فلا يجوز وههنا كذلك لانه لو كان مقصد المصـ

انه الحق الحق بالاتباع وان كان مخالفا للجمهور ومنها انه لو لم يرد بالبعدية البعدية الذاتية بل الزمانية ولصح الحصر للتصور والتصديق



الحصول الحادث فيلزم ان لايكون العقول والمبادي العالية مقصورة للمعرفات مصدقة للقضايا مع انها مدبرات ومتصرفات

اي المتجدد مطلقا المشبه لها الحصول القديم ايضا فلا يكون صفة مساوية للموصوف مع انه قد تقرر ان صفات المعارف مساوية لها

الاعم يكون كثير الافراد فيكون اعرف فيصلح وصفا للموصوف الخاص بخلاف المساوي اذ كون الافراد كثيرة لا يوجب الا الاشتراك عدم الامتياز

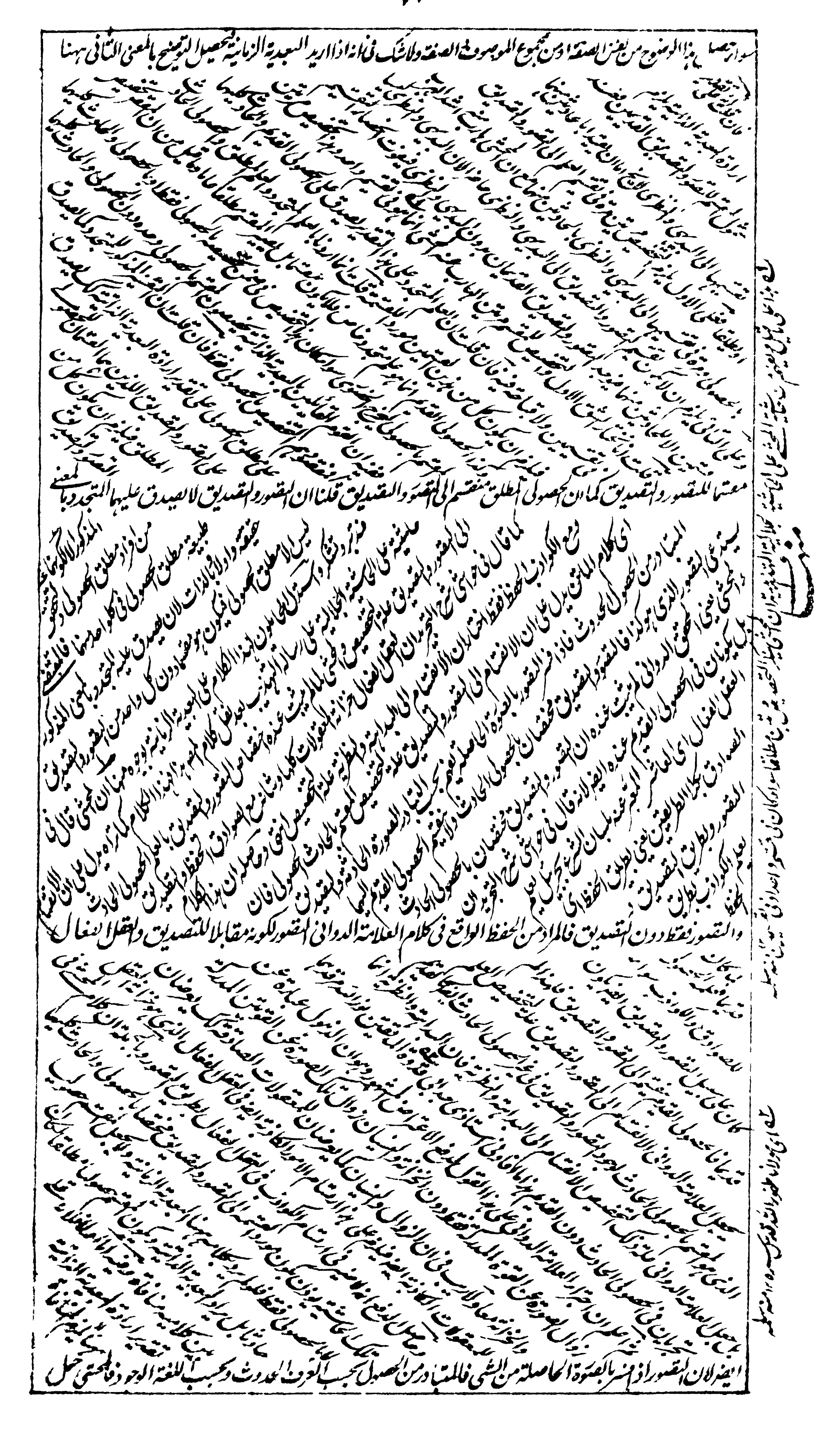
الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور مختصا بالعلم بالجزئيات المتغيرة مع ... مادة التي بين الحضور عند ال... ته يخرج العلم المتعلق بالكليات والجزئيات

المذكورة عن هذا القول فلا يكون المهتم حصوليا حادثا بل يكون المهتم اخص منه اي فردا منه فلا يبقى بين الصفة اي الذي لا يكفي آه والموصوف

الى الجزئيات والكليات دون العالم تحكم فتدبر منهما ان البعدية الذاتية تلايم ما في حاشية اي حاشية من انه لا يجوز تفسير العلم المتجدد

المفترس في الشجاع مطلقا اعم من ان يكون رجلا او حيوانا مفترسا فالمعنى الحقيقي فرد من المعنى المستعمل فيه وههنا ليس كذلك اذ ليس

لازم له التوقف ودفع الاشتراك لم لا يجوز ان يكون المراد بالتوضيح ان يحصل من الصفة بعض زائد على ما كان قبله للموصوف وهو



سواء حصل هذا الوضوح من نفس الصفة او من مجموع الموصوف والصفة ولا شك في انه اذا اريد البعدية الزمانية فتحصيل التوضيح بالمعنى الثاني ههنا

معتبرا للتصور والتصديق كما ان الحصولي المطلق منقسم الى التصور والتصديق قلنا ان التصور والتصديق لا يصدق عليهما المتجدد بالمعنى

والتصور فقط دون التصديق فالمراد من الحفظ الواقع في كلام العلامة الدواني التصور لكونه مقابلا للتصديق والعقل الفعال

ايضا لان التصور اذا فسر بالصورة الحاصلة من الشيء فالمتبادر من الحصول بحسب العرف الحدوث وبحسب اللغة الوجود فالمحقق حمل



كلام المص في حاشيته على الحاشية الجلالية على المعنى الاول يعنى انه اراد بالحصول الحدوث وجعل علة تخصيص المقسم بالحصول الحادث الانقسام

والمحشي فيه كلامه حسبما هو الاسنى عنده ومن ادعى عدم رضا المص على التعميم بغاية البيان من صريح كلامه قال جدى كمال الملة والدين

البعدية الزمانية فلا يطرد وبهذه البعدية في جميع افراد الحصول لعدمها في الحصول القديم فيخرج الحصول القديم عن المقسم ولابد من اخراجه عن المقسم

اما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا فلابد ان يكون بحصول صورها فينا ويدل دلالة صريحة على ان المراد بالعلم المتجدد ليس الا العلم

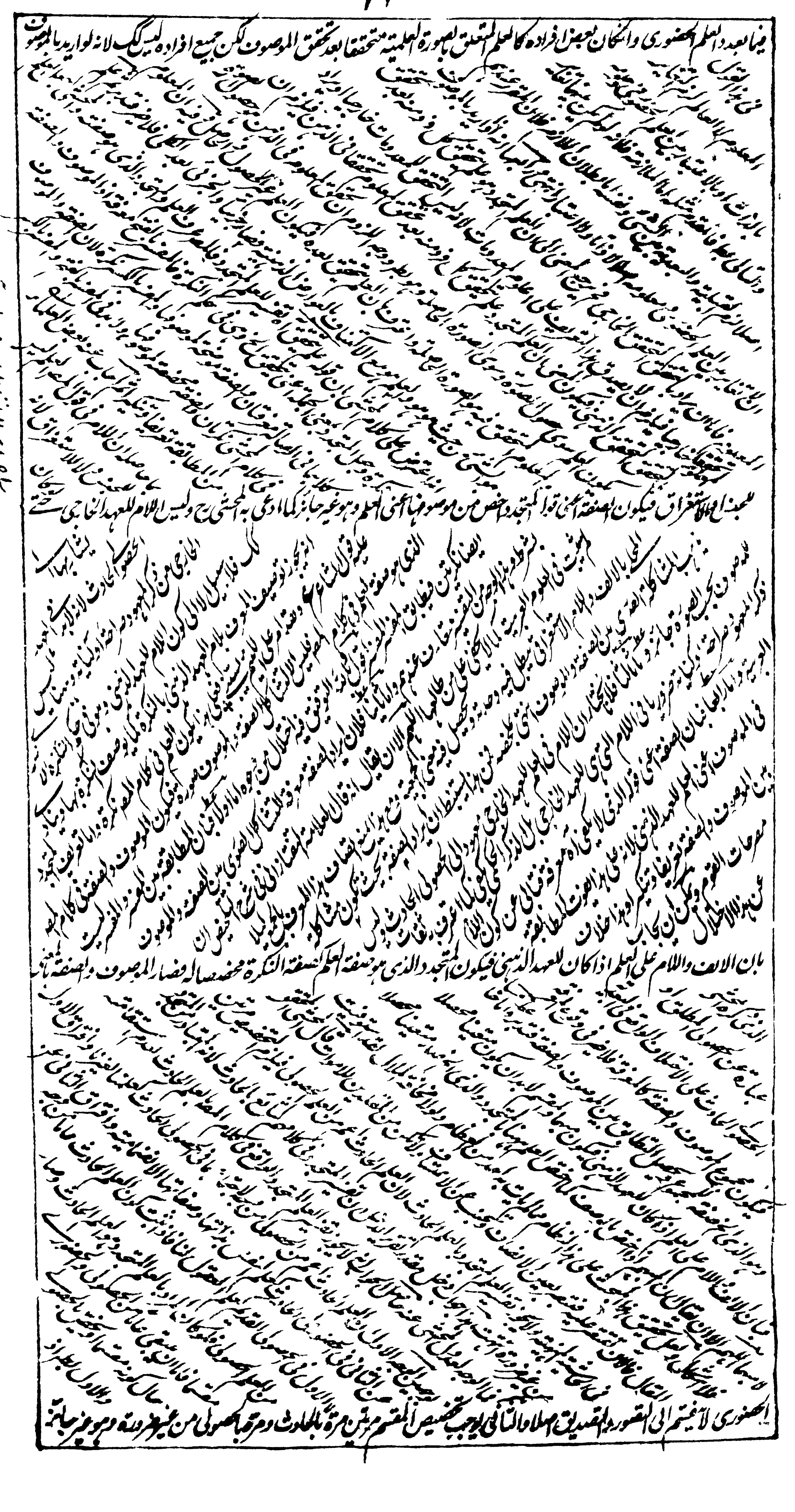


الحصولي الحادث لا المطلق الشامل له والحصولي القديم ايضا وقد مر ان المراد بالعلم المتجدد وهو الذي ذكره المحشي ومن اجدية فيه ان يقول ان بها ذاتية

لذلك الشيء وذهبوا الى انحصار المقسم في الاقسام ليس بواجب بل يجب ان يكون المقسم منحصرا في الاقسام او يكون نوعه منحصرا

وهذا هو مختار العلامة الشيرازي في درة التاج وقد استدلوا عليه بانه لو لم يكن المقسم للتصور والتصديق الحصولي الحادث فلا يخلو اما ان

النفسانية فلا تتصف به الا النفس وهو العالم وثانيها ما افاده الفاضل الرامفوري بقوله لو كان المراد بالموصوف المعلوم لا العالم لبطل قوله

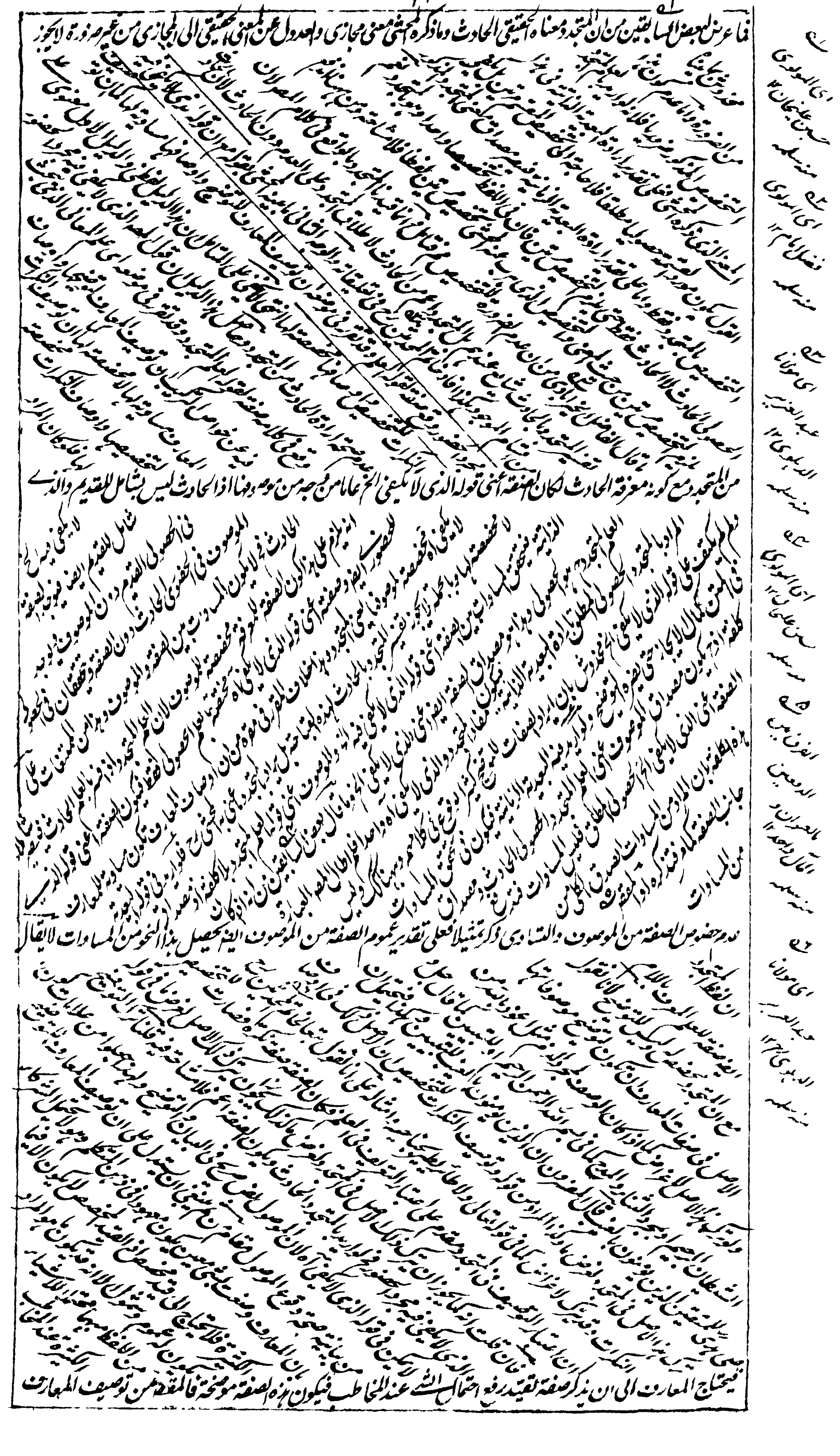


فيما بعد العلم الحضوري وان كان بعض افراده كالعلم المتعلق بالصورة العلمية متحققا بعد تحقق الموصوف لكن جميع افراده ليس كذلك لانه لو اريد بالموصوف

للجنس او للاستغراق فيكون الصفة اعني قوله المتجدد اخص من موصوفها اعني العلم وهو غير جائز كما ادعى به المحشي رح وليس اللام للعهد الخارجي

بان الالف واللام على العلم اذا كان للعهد الذهني فيكون المتجدد الذي هو صفة العلم صفة النكرة فصار الموصوف والصفة

الحضوري لا ينقسم الى التصور والتصديق بطلانا والثاني يوجب تخصيص المقسم مرتين مرة بالحادث ومرة بالحصولي من غير ضرورة وهو غير جائز

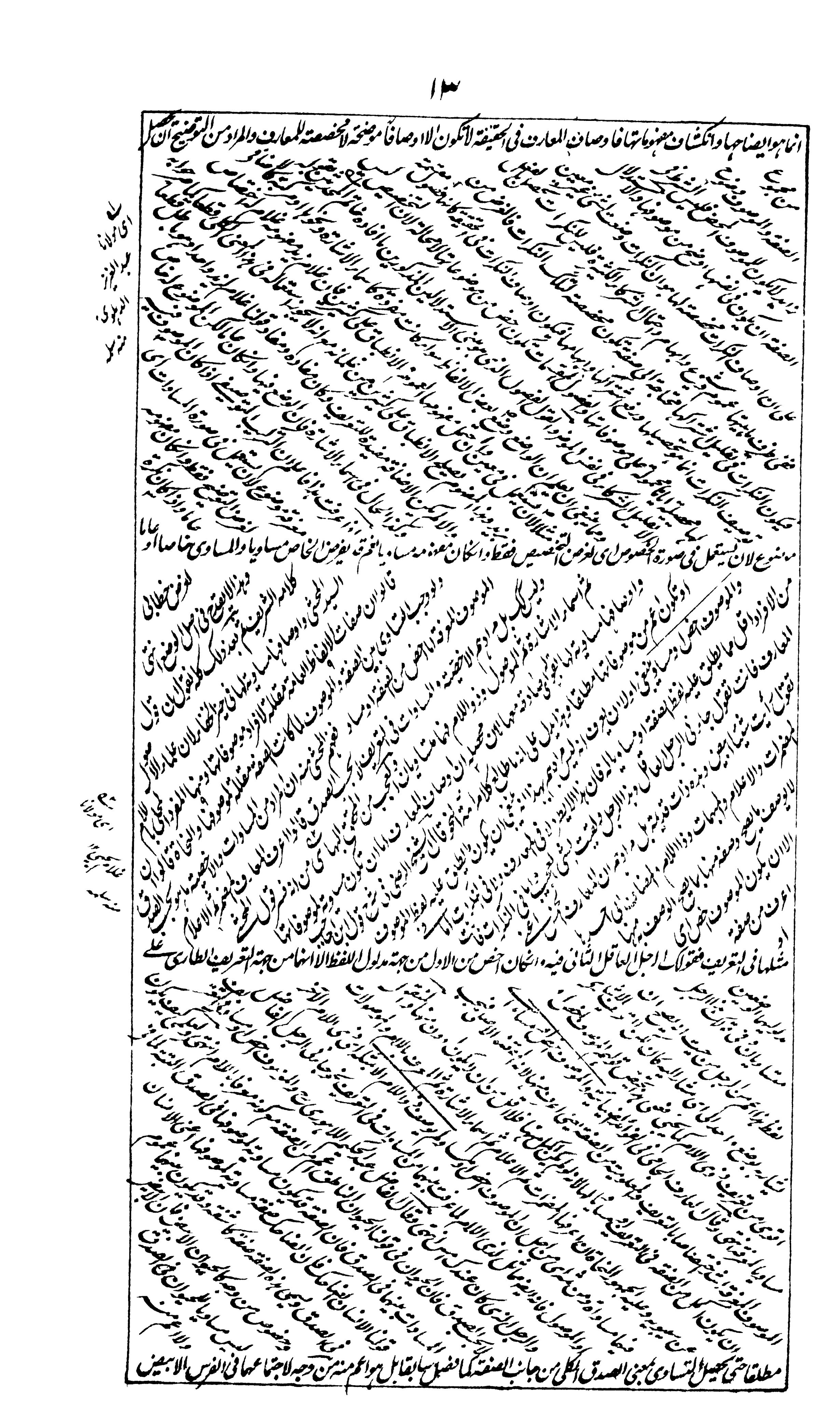


فاعرض لبعض السابقين من ان المتجدد معناه الحقيقي الحادث وما ذكره المحشي معنى مجازي والعدول عن المعنى الحقيقي الى المجازي من غير ضرورة لا يجوز

من المتجدد مع كونه معرفة الحادث لكان الصفة اعني قوله الذي لا يكفي الخ عاما من وجه من موصوفها اذ الحادث ليس بشامل للقديم والذي

عدم خصوص الصفة من الموصوف والتساوي ذكره تمثيلا فعلى تقدير عموم الصفة من الموصوف ايضا يحصل بهذا النحو من المساوات لا اتصال

فيحتاج المعارف الى ان يذكر صفة لتقييد رفع احتمال الشيء عند المخاطب فيكون هذه الصفة موضحة فالمقصود من توصيف المعارف



انما هو ایضاحها وانکشاف مفهوماتها فاوصاف المعارف فی الحقیقة لا تکون الا اوصافا موضحة لا مخصصة للمعارف والمراد من التوضیح ان یحصل

ممنوع لان یستعمل فی صورة الخصوص ای الغرض التخصیص فقط والشأن معه مساویا فهم قد یفرض الخاص مساویا والمساوی خاصا او عاما

مثلها فی التعریف فحقوا بک ای احتمل العاقل الثانی فیه، الشأن اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انها من جهة التعریف الطاری علی

مطلقا حتی یحصل التساوی بمعنی الصدق الکلی من جانب الصفة کما فصل سابقا بل هو اعم منه من وجه لاجتماعهما فی الفرس الابیض

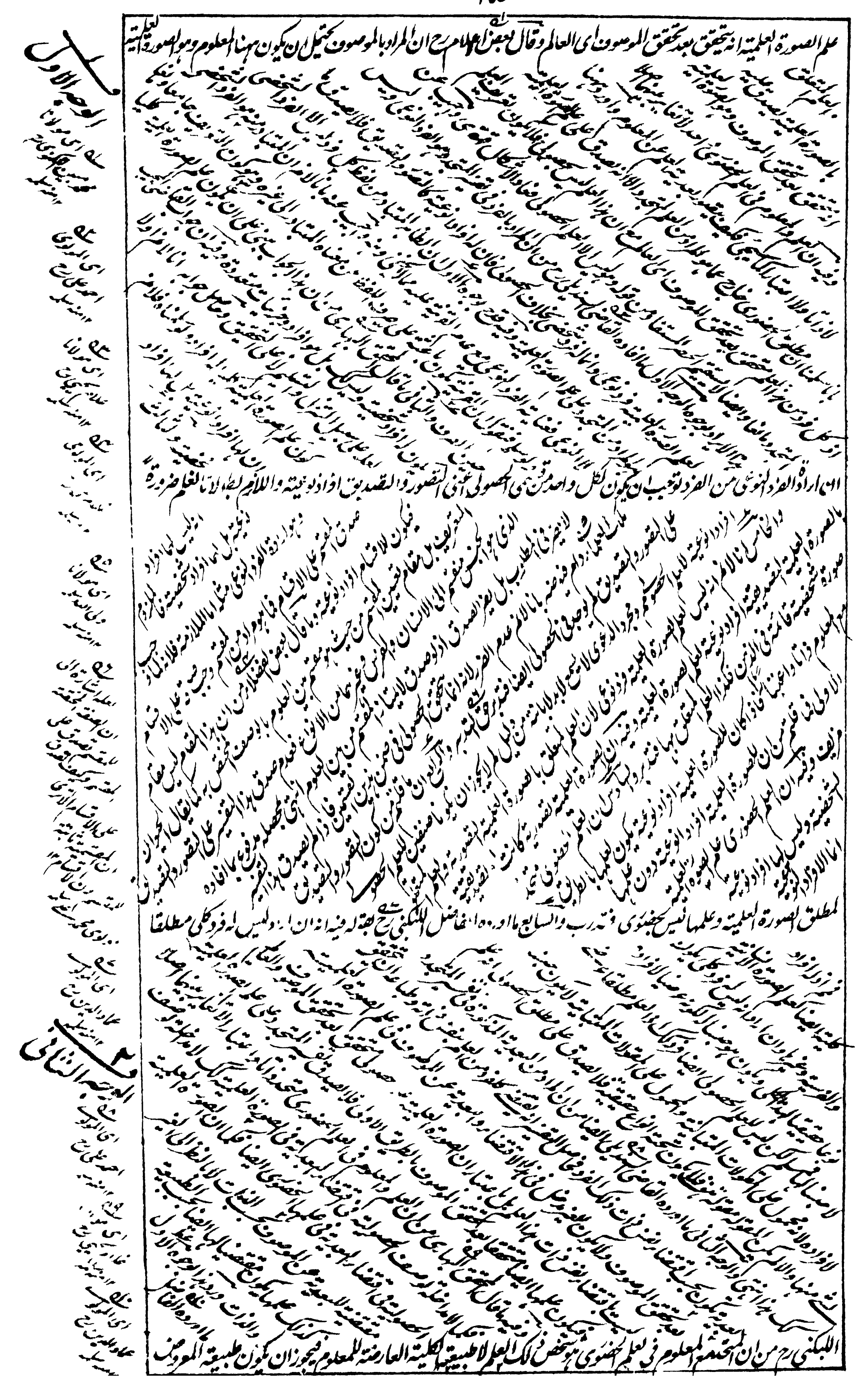


وافتراق الحيوان عن الابيض في الفرس الاسود وافتراق الابيض عن الحيوان في الثوب الابيض وقد يكون بينهما عموم وخصوص مطلقا كما في قولنا

حصول التوضيح بالصفة العامة ايضا على معنى كون صفات المعارف للتوضيح يجوز ان يكون ان مجموع الصفة والموصوف موجب للتوضيح

بعين الموصوف فيبطل قولكم ان البعض افراده بنفس ذات الموصوف ويصدق على الحضوري انه يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف قلت قدم

كون العالم محلا لها وعلم الصورة العلمية لا يتحقق بدون الصورة العلمية فيكون علم الصورة العلمية المتحد معها بعد العالم قطعا فيصدق على علم



علم الصورة العلمية انه يتحقق بعد تحقق الموصوف اى العالم وقال بعض اعلام رح ان المراد بالموصوف يحتمل ان يكون ههنا المعلوم وهو الصورة العلمية

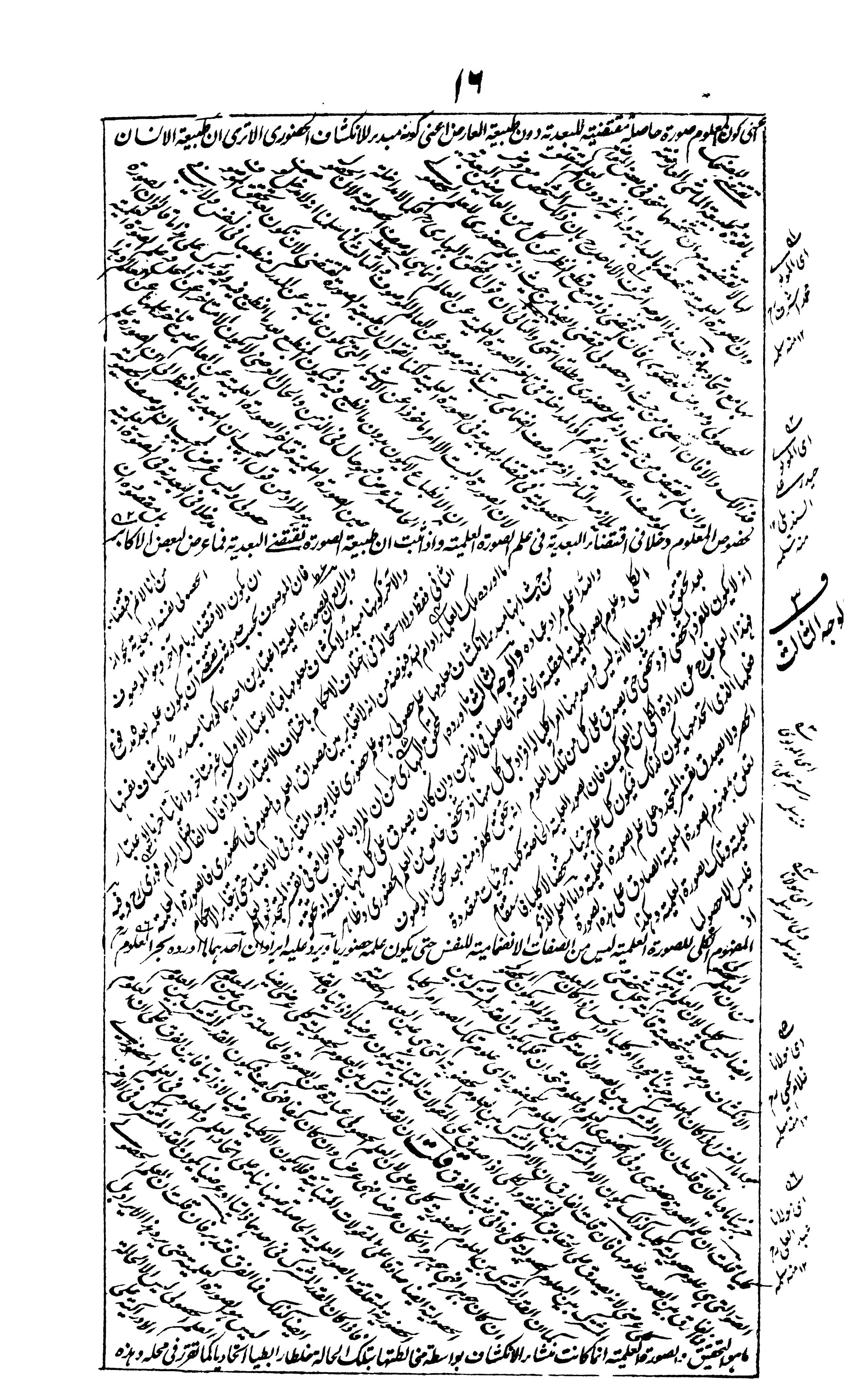
الوجه الاول

الى ارادة الفرد النوعي من الفرد توجب ان يكون لكل واحد من قسمي الحصولي اعني التصور والتصديق افراد نوعية واللازم باطل لانا نعلم ضرورة

لمطلق الصورة العلمية وعلمها ليس بحضوري فتدبر والسابع ما افاده الفاضل اللبكني رح بقوله فيه انه ان اريد وليس له فرد كلي مطلقا

الوجه الثاني

اللبكني رح من ان المتحد مع المعلوم في العلم الحضوري هو تشخص ذلك العلم لا طبيعتها الكلية العارضة للمعلوم فيجوز ان يكون طبيعة الموصوف



اعنی کون المعلوم صورۃ حاصلۃ مقتضیۃ للبعدیۃ دون طبیعۃ العارض اعنی کونہ مبدء للانکشاف الحضوری الا تری ان طبیعۃ الانسان

لخصوص المعلوم دخلا فی اقتضاء البعدیۃ فی علم الصورۃ العلمیۃ واذ ثبت ان طبیعۃ الصورۃ تقتضی البعدیۃ فما عرض لبعض الاکابر

الوجہ الثالث

المفہوم الکلی للصورۃ العلمیۃ لیس من الصفات الانضمامیۃ للنفس حتی یکون علمہ حضوریا ویرد علیہ ایراد ان احدہما ما اوردہ بحر العلوم

ما ہو التحقیق من ان الصورۃ العلمیۃ انما کانت منشاء الانکشاف بواسطۃ ملابستہا بتلک الحالۃ مناط الانکشاف البتیۃ اتحادا کما تقرر فی محلہ وہذہ

وهذه الحالة تنقسم الى قسمين اعني التصور والتصديق ولست شاكا في كون هذه الحالة حقيقية كلية من مقولة الكيف بلا شبهة وفي تميزها انواع وافراد

شمس الضحى بان العلم الكلي المتعلق بالصورة العلمية الذي افراده علوم خاصة متعلقة بصور علمية خاصة اعني القدر المشترك بين العلوم

لا يعلم ماذا اراد بقوله انه لم يثبت التعيين ان اراد انه لم يقم دليل على التعيين ولم يتعين في كلام المجيب فسلم لكنه ليس بمضر وان اراد

ان يكون منحو الانكشاف فمن ذلك العلم تقتضي البعدية والتباين عن الموصوف والعالم فهو ليس الا العلم الحصولي لما مر من ان نحو الانكشاف

الوجه الرابع

الوجه الخامس

الوجه السادس

الوجه السابع



فيه هو الحصول والارتسام وهو ملزوم للتأخر وعلم الصورة العلمية بحو الانكشاف فيه ليس الا الحضور وهو لا يقتضي البعدية والتأخر عن الموصوف

من العلم فيكون علم العلم متماثلا ذاتيا فلا يصدق عليه تفسير المتجدد فلا يكون حد الحصولي غير مانع ويصح الحصر فان قلت ماذا حال علم مفهوم الصورة ا

يصدق على الحصولي انه لا يكفي فيه مجرد الحضور ونظيره قولنا ما جاءني زيد راكبا فان الظاهر منه نفي مجيء زيد بصفة الركوب اما مطلق المجيء فهو

للمكاشفات ليس فيه حضور حتى يقال لا يكفي فيه مجرد الحضور وان تسامح في صدر كان المراد منه العلم بذاته لا بالغير فنقول هذا اضمارا به ظاهر العبارة

والكلام فيه فالمخلص انكار كون علمه الاجمالى حضوريا و يجىء تفصيله فى بهنا بحث آخر وهو ان علمه الاجمالى لما ليس مقصورا ولا بتقيد بق اذ

من المسلمات فالمتبادر من الحضور فى قوله الذى لايكفى فيه مجرد الحضور حضور المعلوم المدرك عند العالم المدرك فيكون معنى قول المحشى ان المدرك

عند المدرك ولكن وجد فيه الحضور عند الحاسة فمطلق الحضور موجود فيه ايضا باعتبار فرد ولا يجب لتحقق المطلق تحقق جميع افراده بل يكفى

الانكشاف وعلى الثانى فيسلم ان الحضور عند هذه الاجرام غير كاف للانكشاف الا ان هذا الحضور ليس حضورا لما هو المدرك بالذات



بالنسبة الى العلم كما نعرض والكلام فيه وههنا احتمالان آخران الاول ان يراد بالحضور الحضور المطلق وهو يتحقق بتحقق فرد وينتفي بانتفاء جميع الافراد

يصدق عليه انه لا يكفي فيه مجرد الحضور فلا يكون الحضوري مخرجا بهذا القول وخرج بقوله المتجدد فيكون الصفة عامة والموصوف خاصة وهذا احتمال

له وجود عند الحاسة كوجود زيد في الروم او كان له وجود في الخارج عند الحاسة لكن لا يكون هذا الوجود كافيا للانكشاف والعلم كما في المبصرات

الفاضل الرائم نور حقي رح بان حاصل الدخل المذكور انه لو عمم الغائب وجعل مناط العلم الحصولي مطلق غيبوبة الاشياء لزم ان يكون العلم

العلم الحضوري لما هو غائب عن الحاسة لا عن المدرك الخارج بقول المصنف واما العلم المتجدد الى آخره علما حصوليا وهو كما ترى فتأمل وحاصل الدفع

عن الحاسة فينبغي ان يكون علمها حصوليا مع انه ليس كذلك قلت معنى قول المصنف ان الاشياء الغائبة عن الحاسة الصالحة للحضور عند الحاسة

هذه الصورة الحاصلة الحاضرة فهذه الصورة الاخرى ايضا غائبة عن الحاسة وحاضرة عند المدرك فلا سبيل الى علمها الا بحصول صورة اخرى

فهو مرتبط بالمنفي دون النفي في قوله لا حضوري وقد يتوهم بان صور المبصرات حاضرة فعلمه يكون حضوريا وفيه ان حضور صورة المبصر انما هو عند الحاسة

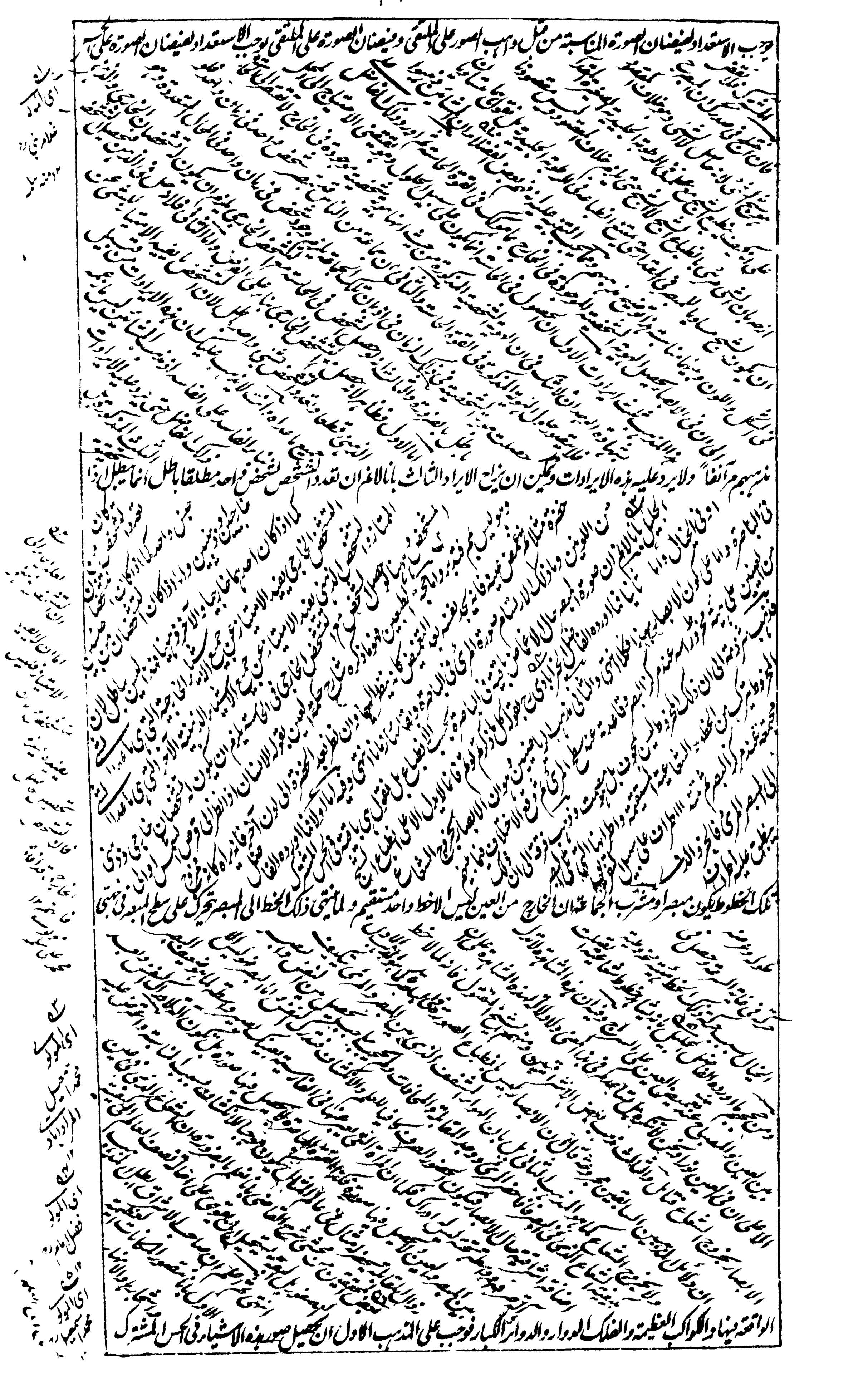


ای القوة الباصرة وهی لیست بعالمة لعدم تجردها والادراک من شان الجوهر المجرد وفی الحضوری لابد من حضور المدرک عند المدرک ولا یکفی للانکشاف

الا الصورة المثالیة الغیر المادیة وهذه الصورة المحسوسة المبصرة مادیة فلا نسلم الاتحاد والعینیة بین الصورتین فبطل مدیث حصول الاشیاء بانفسها

حصولی ولا یخفی علیک ان حصر الحضور عند المدرک فی علاقة العینیة والوصفیة والظرفیة لیس علی ما ینبغی اذ قد یکون الحضور عند المدرک

الی معنی المبصرین وبعینه الی الحس المشترک ان حصل العرض الذی هو الصورة حتی یرد الایراد بل اراد ان انطباع الصورة فی الجلیدیة یوجب



وجب الاستعداد لفيضان الصورة المناسبة من ممثل واهب الصور على الملتقي وفيضان الصورة على الملتقي يوجب الاستعداد لفيضان الصورة على

متوهم مر آنفاً ولا يرد عليه هذه الايرادات ويمكن ان يزاح الايراد الثالث بانا لا نم ان تعدد التشخص لشخص واحد مطلقا باطل انما يبطل لو

تلك الخطوط ان يكون مبصرا ومشرب الجماعة ان الخارج من العين يكون الخطا واحد مستقيم و ما ينتهي ذلك الخط الى المبصر يتحرك على سطح المبصر حتى

الواقعة فيها والكواكب العظيمة والفلك الدوار والدوائر الكبار فوجب على المذهب الاول ان يحصل صور هذه الاشياء في الحس المشترك

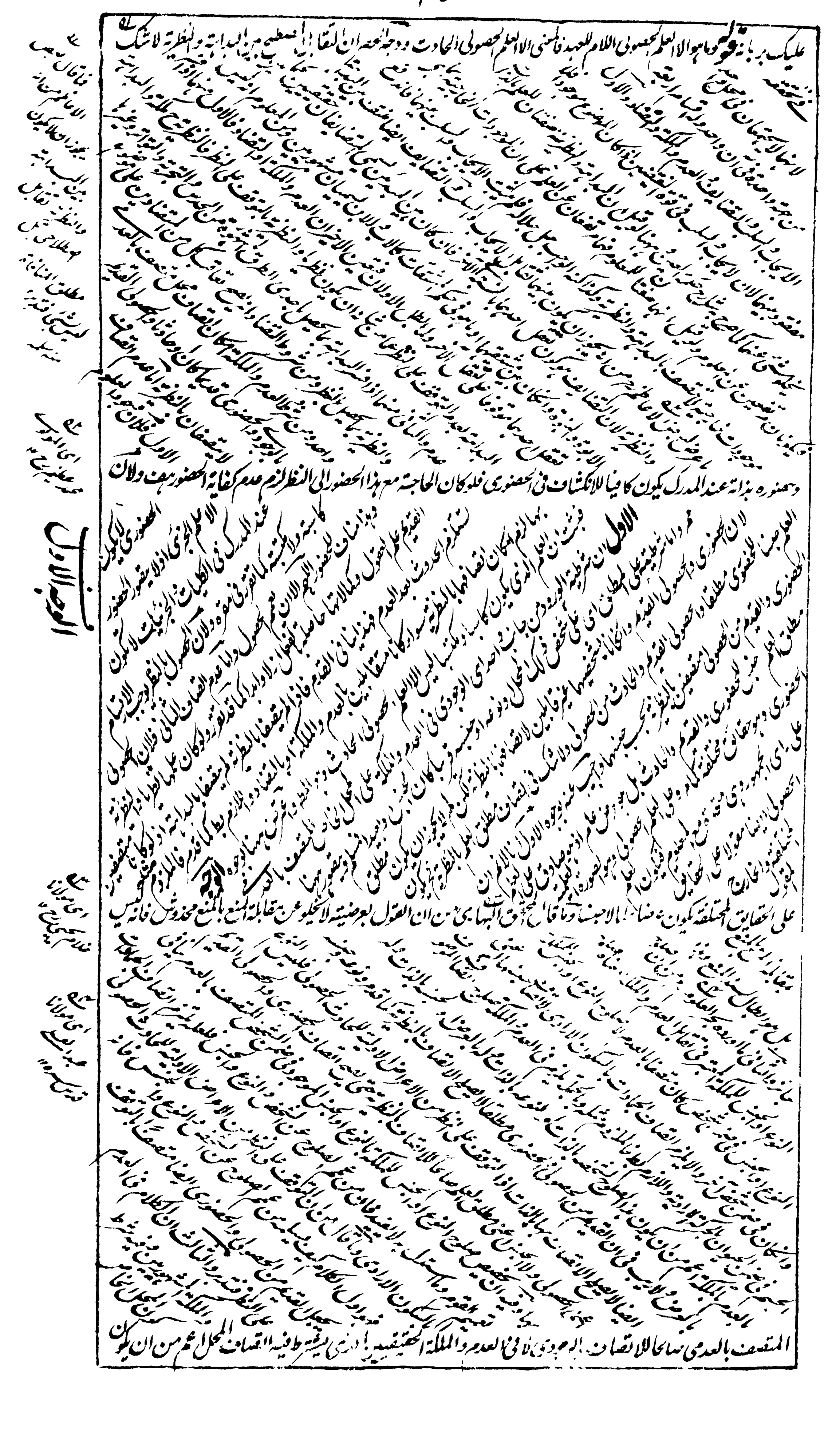


اوالخيال وهما قوتان في مشعر الحس لحصول صورة هذه الاشياء العظيمة في هذه القوى العقلية المقدار انما هو من قبيل انطباق الكبير على الصغير وهو محال

العدامها عنه تكون قائمة لا في مكان ولا في جهة بل في عالم متوسط بين عالم العقل وعالم الحس لان الموجودات العقلية مجردة

دخل فيها بان يكون كاسبا اولا يعني بديهيا ومكتسبا يعني نظريا لان المنطقي يبحث عن المعرف والحجة من حيث صحة الايصال الى مجهول

فلا خصوصية له بهما واحترز بالقيد الاول اعني قوله له دخل الخ عن العلم الحضوري والحصولي القديم فانه لا يكون كاسبا ولا مكتسبا كما سبطه

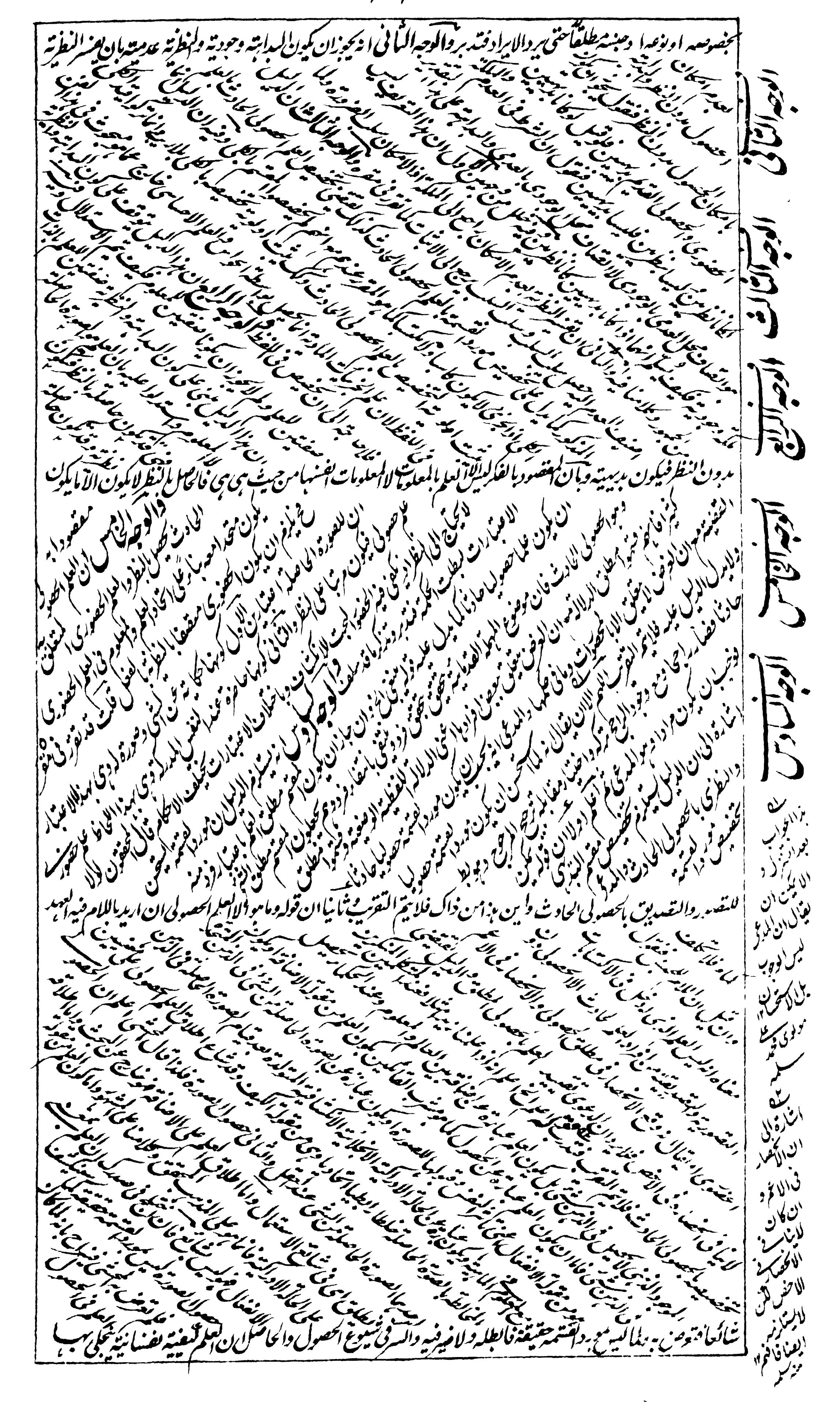


عليك برايه **قوله** وما هو الا العلم الحصولي اللام للعهد فالمعنى الا العلم الحصولي الحادث ووجه الحصر ان البقاء اما ضروري بالبداهة والنظرية لا شك

وحضوره بذاته عند المدرك يكون كافيا للانكشاف في الحضوري فلو كان الحاجة مع هذا الحضور الى النظر لزم عدم كفاية الحضور هف ولان

على الحقايق المختلفة يكون منها ... الا حسنا وما قال المحقق البهاري من ان القول بعرضيته لا يخلو عن مقابلة المنع بالمنع مخدوش فانه ليس

المتصف بالعدمي منها حال الاتصاف ... لا في العدم والملكة الحقيقيين الذي يشترط فيه اتصاف المحل اعم من ان يكون



بخصوصه او نوعا وجنسه مطلقا حتى يرد الايراد فتدبر والوجه الثانى انه يجوز ان يكون البداهة وجودية والنظرية عدمية بان يعتبر النظرية

مدون النظر فيكون بديهية وبان المقصود بالفكر ليس الا العلم بالمعلومات لا المعلومات انفسها من حيث هي هي فالحاصل بالنظر لا يكون الا ما يكون

للتصور والتصديق بالحصولى الحادث واين هذا من ذاك فلا يتم التقريب ثانيا ان قوله وما هو الا العلم الحصولى ان اريد باللام فيه العهد

شائعا فتوصف به بما اليه مع دا القسمة حقيقة فالعلة ولا ضير فيه والسر فى شيوع الحصول والحاصل ان العلم الكيفية نفسانية تنجلى بها

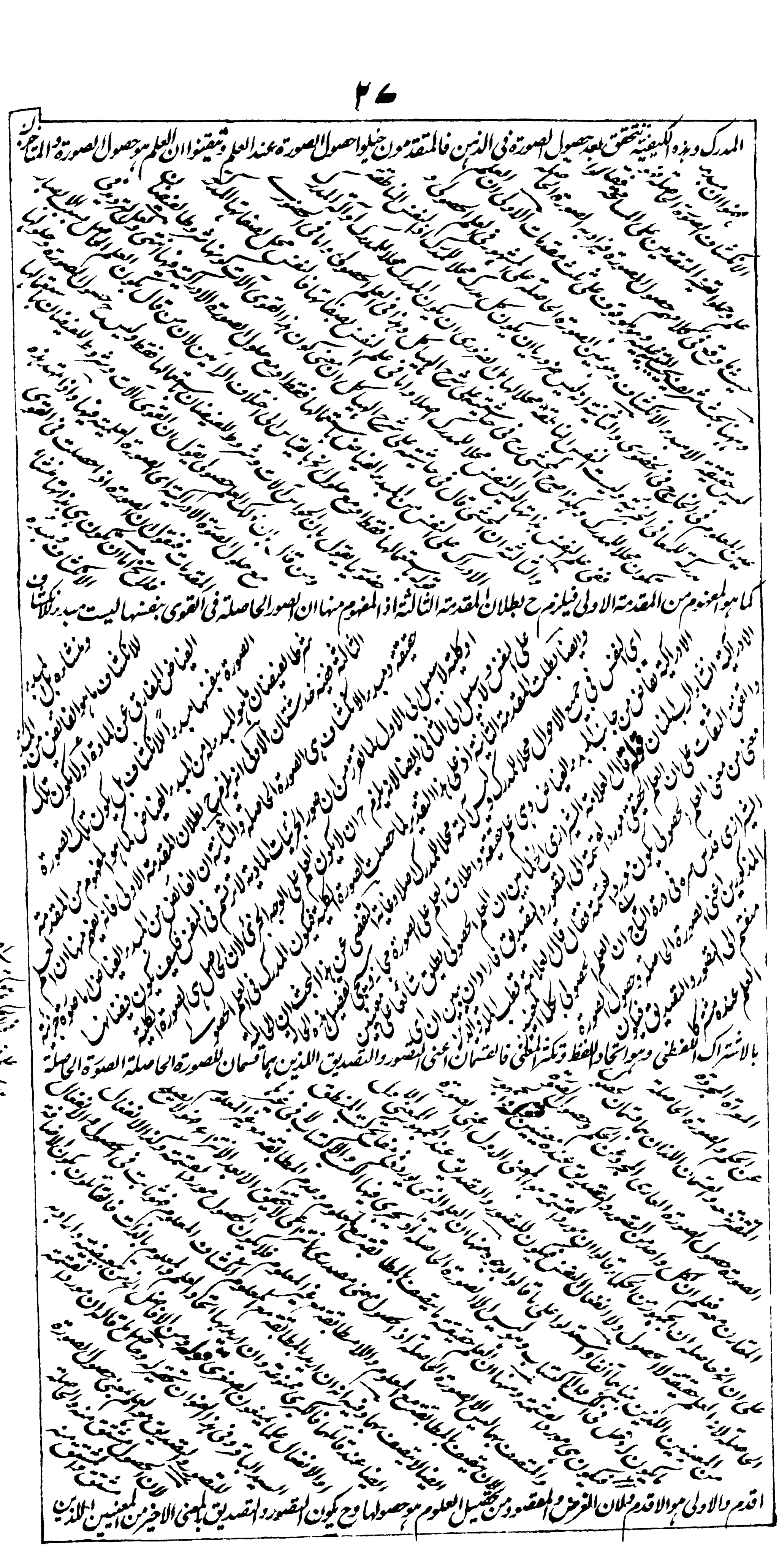
الوجه الثانى

الوجه الثالث

الوجه الرابع

الوجه الخامس

الوجه السادس



المدرک وہذہ الکیفیۃ تتحقق بعد حصول الصورۃ فی الذہن فالمتقدمون جعلوا حصول الصورۃ عند العلم وتیقنوا ان العلم ہو حصول الصورۃ والمتأخرون

کما ہو المفہوم من المقدمۃ الاولی فیلزم ح بطلان المقدمۃ الثالثۃ اذ المفہوم منہا ان الصورۃ الحاصلۃ فی القوی بنفسہا لیست مبدء الانکشاف

بالاشتراک اللفظی وہو اتحاد اللفظ وتکثر المعنی فالقسمان اعنی التصور والتصدیق اللذین ہما قسمان للصورۃ الحاصلۃ الصورۃ الحاصلۃ

اقدم والاولی ہو الاقدم فبطلان المفروض والمقصود من تقسیم العلوم ہو حصولہا وح یکون التصور والتصدیق بالمعنی الاخیر من المعنیین اللذین



وذكرنا ما قال في حاشية الحاشية المتعلقة بقوله اعلم ان الحصول يطلق بالمعنى الاول علم بالمعنى المصدري والثاني علم بالمعنى ما به الانكشاف فالملائم

بالثاني الثاني رتبة واما تقدم في ان الاول رتبة وتحققا هو حصول الصورة والثاني رتبة وتحققا هو الصورة الحاصلة اذ رتبة المشتق منه

والثاني بحسب الذكر واما ثانيا فلانه لا نم ان حصول الصورة هو الاول بحسب التحقق والرتبة اذ هو معنى مصدري انتزاعي فتحقق بعد

حاصله انه لو كان حصول الصورة هو المنقسم لزم ان يكون بين التصور والتصديق اتحاد نوعي بان يكونا فردين من نوع واحد ولا يكونا

نوعين متباينين ثم اعلم اولا ان هذا القول من المحشي مبني على الظاهر والا فيجوز ان يراد بحصول الصورة الذي هو معنى مصدري الحاصل بالمصدر اي

كما ان اتحاد الملزومات يدل على اتحاد اللوازم فيصار التصور والتصديق مختلفين نوعا ان قلت لم لا يجوز ان يكون التصور والتصديق

وبالجملة الاتحاد ليس بخلاف التحقيق وخلاف التحقيق غير لازم فيجوز ان تقسيم الصورة الحاصلة وحصول الصورة كلاهما الى التصور والتصديق

عندهم حقيقة واحدة نوعية وليس بنوع اضافي والا يكون داخلا تحت جنس وهو بسيط عندهم فثبت العموم من وجه بين النوع الحقيقي والاضافي

قوله كما تقرر في موضعه الخ اي في فن الامور العامة وهذا القول متعلق بكل واحد من كون الوجود حقيقة واحدة نوعية وكون افراده افراد حصصية متحدة

وهو عدم الحصر عما من شانه ان يكون بصيرا عارض لحقيقته ومصداقه لكانت اي مفهومات الافراد محمولة عليها اي على الحقايق بالاشتقاق

عنها والاول باطل لان انضمام شئ الى شئ فرع وجود المنضم اليه فيلزم ان يكون قبل هذه الوجودات وجودات اخر وهكذا فيلزم ان يكون الشئ

من الوجودين لوازم لا يتحقق شئ منها في الآخر واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات لانا نقول تلك اللوازم مستندة الى الوجود بحسب



مابه الموجودية لا الى الوجود بالمعنى المصدرى الانتزاعى انتهت قوله فيها لا يخفى الخ المقصود من هذا الكلام تقرير ان افراد الوجود حصصية لا تغاير بينها

عن الطبيعة مع ان التقييد بالاضافة او التوصيف تقييد جزئى او كلى لكن بحيث يكون التقييد داخلا فى المعنون وجزء له والقيد خارجا عنه ولما كان

مع انهم جعلوا الصنف من الافراد الاعتبارية وح فلا فرق بين الصنف والحصة المقيدة بالقيد الكلى كالوجود الخارجى اللهم الا ان يقال ان الحصة

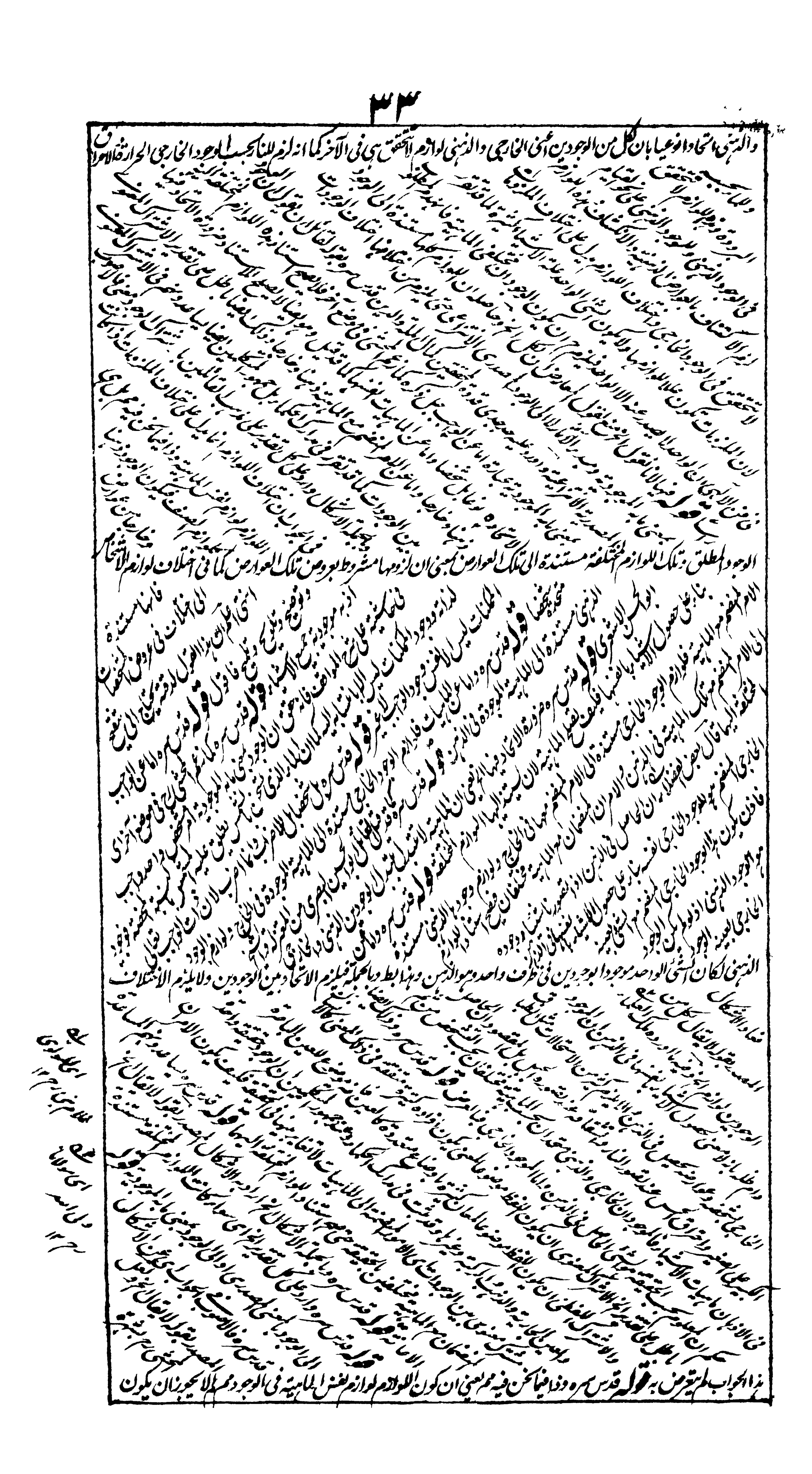
الا تطلق الجزئية الذهنية فانا نتصور الجسم مركبا من الهيولى والصورة ويحصل فى اذهاننا مفهوم الهيولى والصورة ويجعل هذين المفهومين

امر واحد ام کیا مع ان حمل احد الجزئین علی الآخر وعلی الکل لیس بصحیح وفیه انه ما اطلع علی المادة الذهنیة واشتبه عنده اصطلاحهم علی الجزء الذهنی

فی الخارج لا الانتزاعیة الاعتباریة فلا یلزم من حمل التقیید علی الطبیعة اتحاد المقولتین وفیه ان الانتزاعیات ایضا مندرجة تحت مقولة کما قال

وهی قد تتحقق فی الخارج ولذلک قیل ان الاشخاص موجودة فی الخارج واما المعتبر فی الافراد الخصصیة فانما هو الاقتران بالنسبة التوصیفیة

الخصوصیة منقوض بذات الواجب تعالی فانها شخص مع انه لیس لها عوارض فتدبر **قوله** فیها الایقال الخ معارضة علی ان بین الوجود الخارجی



والذهني باتحادها وعيانا بان كل من الوجودين اعني الخارجي والذهني لوازم انما تتحقق هي في الآخر كما انه لازم للنار بحسب الوجود الخارجي الحرارة والاحراق

الوجود المطلق وتلك اللوازم المختلفة مستندة الى تلك العوارض يعني ان اثرهما مشروطا بعروض تلك العوارض كما في اختلاف لوازم الاشخاص

الذهني لكان الشيء الواحد موجودا بوجودين في ظرف واحد وهو الذهن وهذا باطل بداهة فيلزم الاتحاد بين الوجودين ولا يلزم الاختلاف

هذا الجواب لم يتعرض به قوله قدس سره وهذا فيما نحن فيه ممنوع يعني ان كون اللوازم لوازم لنفس الماهية في الوجودين ممنوع لم لا يجوز ان يكون



الا ان اللوازم لوازم الصنف وهو الكلي المقيد بالقيد العرضي كالانسان الرومي والانسان الحبشي فيكون الوجود الذهني والوجود الخارجي صنفان

فاعترض عليه المحقق الدواني بانه لو كان اختلاف اللوازم موجبا لاختلاف الملزومات ولو بالاعتبار فيصح استناد اللوازم المختلفة

نقل هذا الكلام بيان وجه عدول الماتن الى التخصيص المورد بالتجدد دون ما خصصه البعض به وهو الحادث ولعله اراد بالبعض صاحب

تخصيصه بالحادث فيلزم التخصيص مرتين في شيء واحد وهو العلم قلت لا مضايقة في هذا ايضا فان هذا تخصيص مرتين باعتبارين

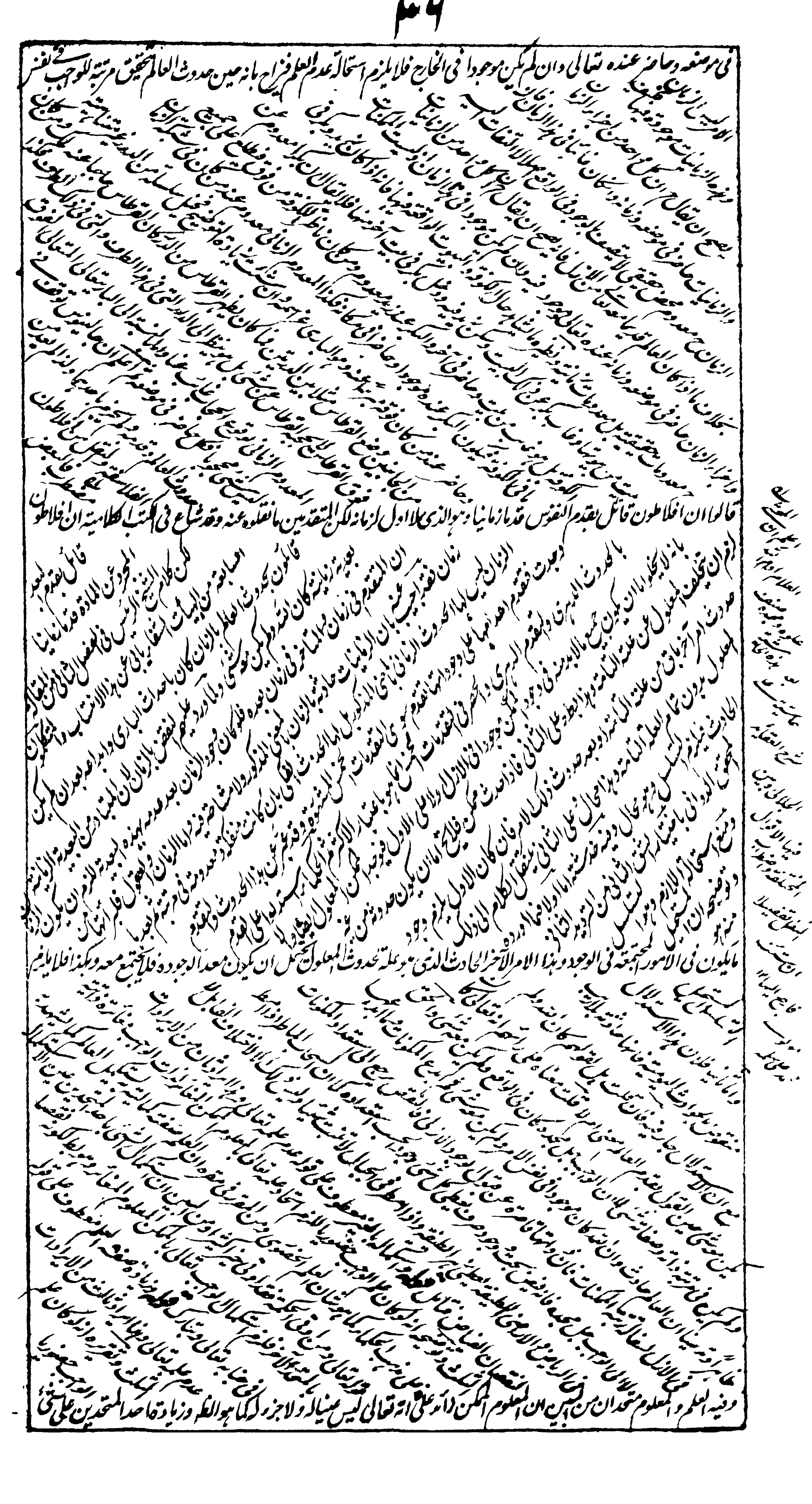
انما هو باعتبار واحد ومنها انه يحتمل ان يكون مراده ذلك البعض في العلم الحادث علم يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف كما امر دقم بالتجدد بهذا المعنى

من المقرر في محله ان العلم والمعلوم في العلم الحصولي متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا من غير تغاير اصلا فلو كان علم الباري تعالى ...

[illegible] فيها عليه وارده على التقدير قدمه الخ توضيحه ان بعض الحكماء قائلون بقدم العالم وازليته وعدم انتهائه في جانب الماضي ح لا يلزم استحالة

يستلزم الجهل فتدبر وان اختلج في صدرك انه كما يقال حين قدم العالم يقال حين حدوثه فان كل واحد من اجزاء الزمان في الزمانيات موجود

منه مولانا عبد العلي رح



فی موضعه وحاضر عنده تعالی وان لم یکن موجودا فی الخارج فلا یلزم استحالة عدم العلم فزاع بانه مبین حدوث العالم تحقیق مرتبة الوجوب نفس

قالوا ان افلاطون قائل بقدم النفوس قدما زمانیا وهو الذی بالاول الزمانة لکن المتقدمین بانقله عنه وقد شاع فی الکتب الکلامیة ان افلاطون

مالیدین فی الامور المجتمعة فی الوجود وهذا الامر الآخر الحادث الذی هو علة لحدوث المعلول یحتمل ان یکون معدا لوجوده فلا یجتمع معه وکذا

وفیه العلم والمعلوم متحدان من این ان المعلوم الممکن ذاته علة انه تعالی لیس مثاله ولا جزء لکما هو الظاهر وزیادة احد المتحدین علی

فيستلزم زيادة المتحد الآخر عليه ايضا فيلزم ان يكون صفة العلم زائدة على ذاته جل وعلى ومغايرة له ولا يكون عينا له مع انه قد تقرر في مدارك الحكماء

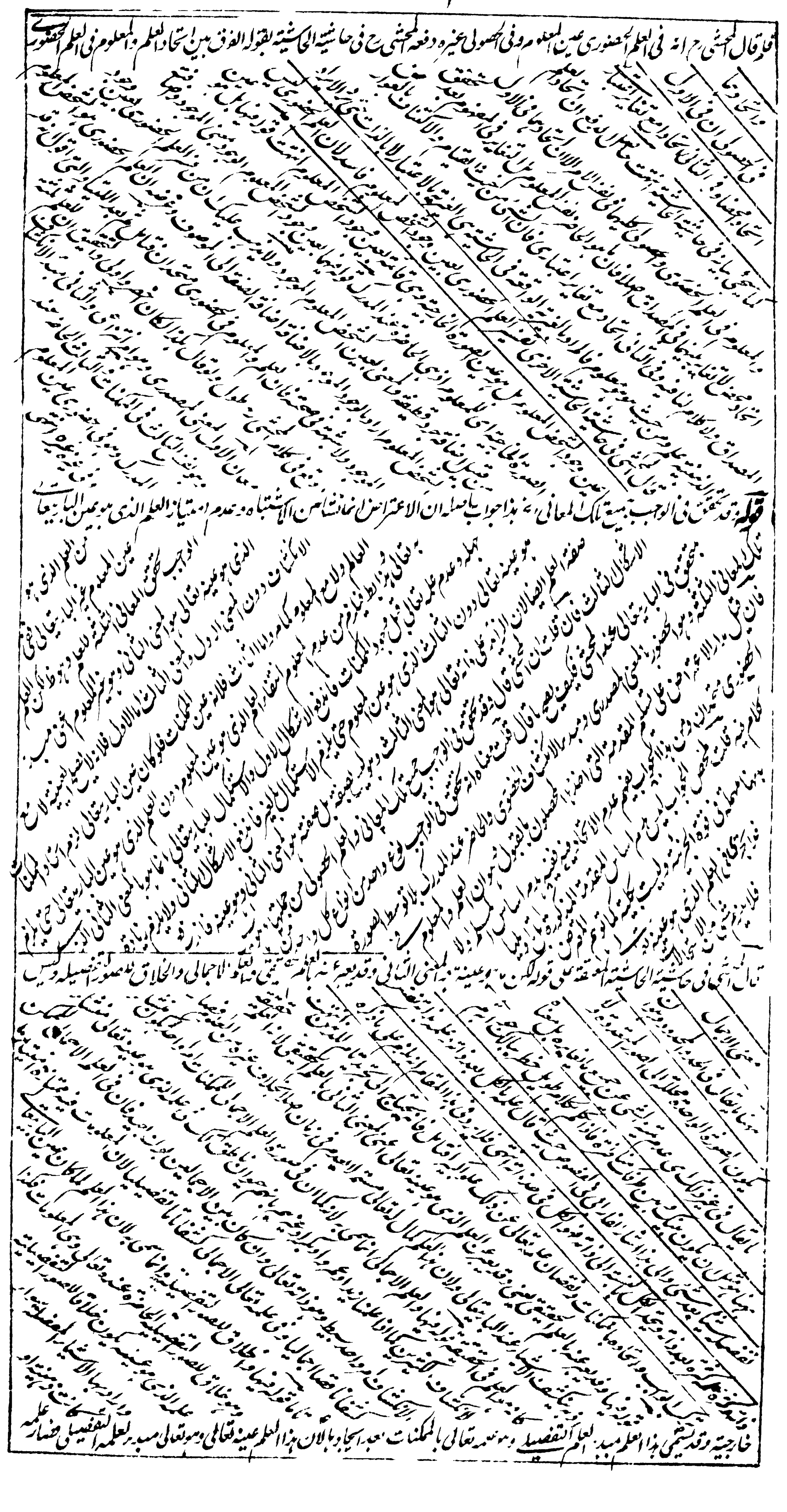
وهذا خلاف ما رآه المحشي المحقق رحمه من ان علمه تعالى عين ذاته فانه مبدأ الانكشاف **قوله** والثاني مبدأ الانكشاف حضوريا كان الانكشاف او حصوليا

وغيره كنفسه وصفاتها في العلم الحضوري فهو الحاضر عند الذات المدركة وهي النفس وكذا العكس الكلي فان ما لم يحضر الشيء عند المدرك كيف

بالعوارض الذهنية واما المعلوم فهو الشيء من حيث هو ولما كان يرد على هذا العنوان ان العلم عين المعلوم في العلم الحضوري والعلم الحصولي كليهما متحدان بالذات

ه ای مولانا عبد العلوم

ای مولانا ولی الله سلمه الله



قوله قال المحشی رح انه فی العلم الحضوری عین المعلوم وفی الحصولی غیره دفعه المحشی رح فی حاشیة الحاشیة بقوله الفرق بین اتحاد العلم والمعلوم فی العلم الحضوری

قوله وقد تحقق فی الواجب جمیع تلک المعانی هذا جواب حاصله ان الاعتراض انما نشأ من الاشتباه وعدم امتیاز العلم الذی هو عین الباری تعالی

قال المحشی فی حاشیة الحاشیة المتعلقة بقوله لکن ما هو عینه بالعلم الذی یسمی بالعلم الاجمالی والخلاق بالصور التفصیلیة ولیس

خارجیة وقد یسمی هذا العلم مبدأ العلم التفصیلی وهو علمه تعالی بالممکنات بعد ایجادها بالآن هذا العلم عینه تعالی وهو تعالی مبدأ لعلمه التفصیلی فصار علمه

علمه الاجمالي ايضا كذلك والامر في العينية وقد يسمى علما فعليا ايضا لان هذا العلم الاجمالي مناط الفعل والايجاد اذ هو قبل العلوم وبحسبه يوجد المعلومات

الواحدة انه لما قال في المعنى الثالث العلم الآن يقال انه ترك لفظة ههنا لعدم الحاجة الشديدة اليه وادخل في المعنى الثالث للتنبيه على انه

كون العلم التفصيلي عينيا الا بالذات ... مناف لما قال ... فان العينية ...

ليست هي في ذاته بل لازمة لذاته وفيها الكثرة الغير المتناهية بحسب كثرة المعلومات الغير المتناهية فلا كثرة في الذات بل بعد الذات فان تضعفه بعد الذات

لا بزمان انتهى قوله فيها فلا يرد فى هذا المقام الخ تفريع على كون كلام الفارابى اشارة الى العلم الاجمالى والتفصيلى وحاصله ان عبارة الفارابى فى علمه تعالى

[illegible]

بالممكنات عند الفارابى حصوليا قلت يرد على الفارابى القائل بكون علمه تعالى بها حصوليا انه يلزم التكثر فى ذاته تعالى وحدوث علمه تعالى

[illegible]

وبالنفوس المجردة عند الحكماء فاللوح حاضر عنده تعالى مع ما فيه من صور الكليات وثانيها كتاب المحو والاثبات وهو القوة الجسمانية التى

[illegible]

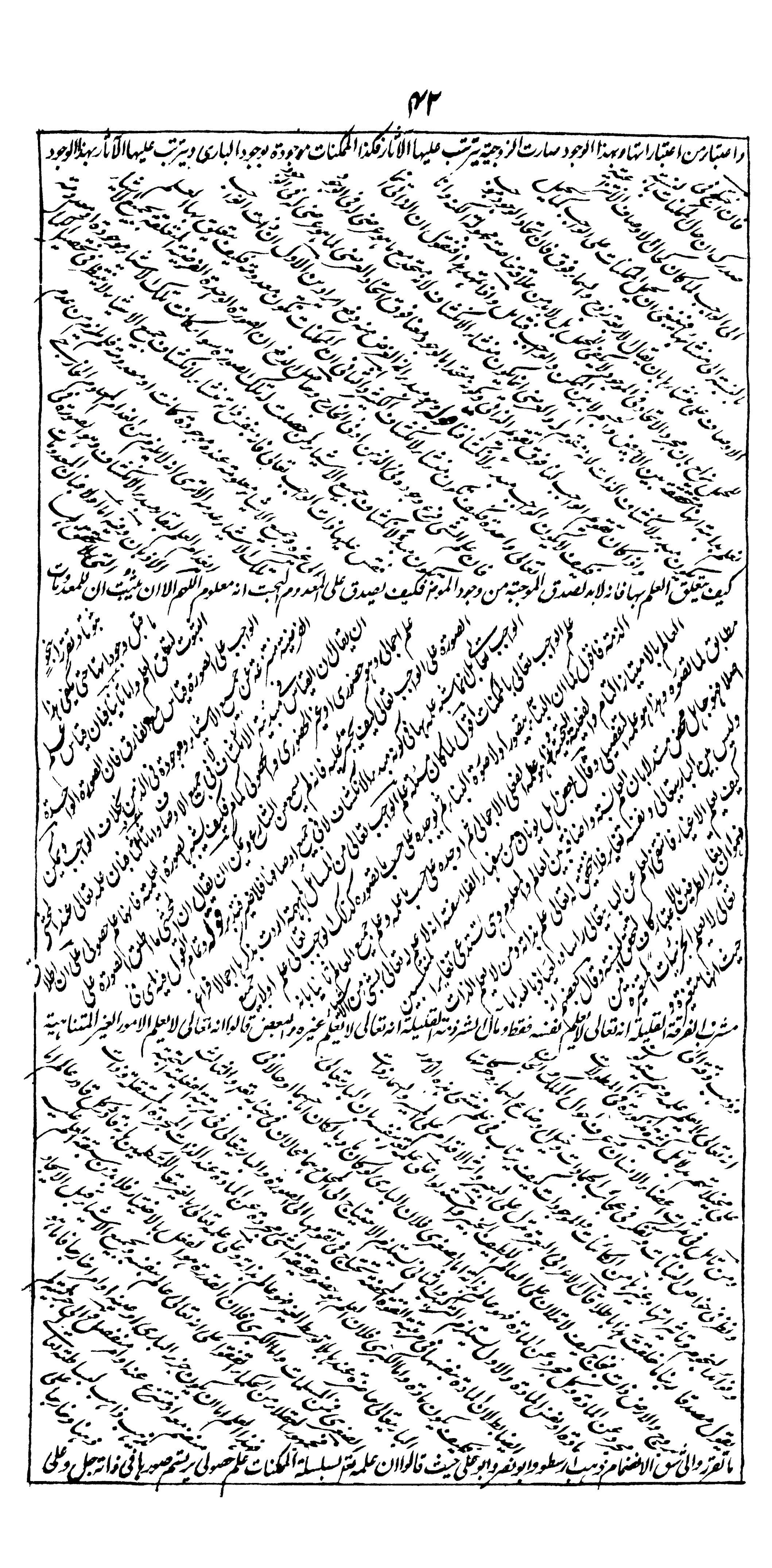
احتشم لمكنت طل لملتهم قوله فيها وبالعقول اى بالعقول المجردة عند الحكماء المشائية واما الاشراقية فيعبر وبها بالعقول القاهرة قوله فيها

وثانيها الخ فهي هذه المرتبة تفصيل بالنسبة الى المرتبة الاولى واجمال بالنسبة الى المرتبتين الاخيرتين الآتيتين قوله ثانيها باللوح المحفوظ اى عن التغير

سائر الموجودات الخارجية والذهنية التي فاضت عنه تعالى بواسطة الحركات الجزئية التي تنبعث عن القوى الجزئية المنطبعة في الافلاك ثم علم

ولا ريب في تحقق العينية مع المعلوم في العلم الحضوري التفصيلي وما تقرر عندهم من ان العلم والمعلوم في الحضوري متحدان فالالف واللام على الحضوري

الانتزاعية بالنسبة الى منشاءها الحكماء ان الاوصاف الانتزاعية كالزوجية موجودة بوجود منشاءها كالاربعة اذ الزوجية حال من احوالها



واعتبار من اعتبارا تها وبهذا الوجود صارت الزوجية يترتب عليها الآثار فكذا الممكنات موجودة بوجود الباري ويترتب عليها الآثار بهذا الوجود

كيف يتعلق العلم بها فانه لابد لصدق الموجبة من وجود الموضوع فكيف يصدق على المعدوم لحيث انه معلوم اللهم الا ان يثبت ان للمعدومات

مشرب الفرقة القليلة انه تعالى لا يعلم نفسه فقط ومآل الشرذمة القليلة انه تعالى لا يعلم غيره وبعض قالوا انه تعالى لا يعلم الامور الغير المتناهية

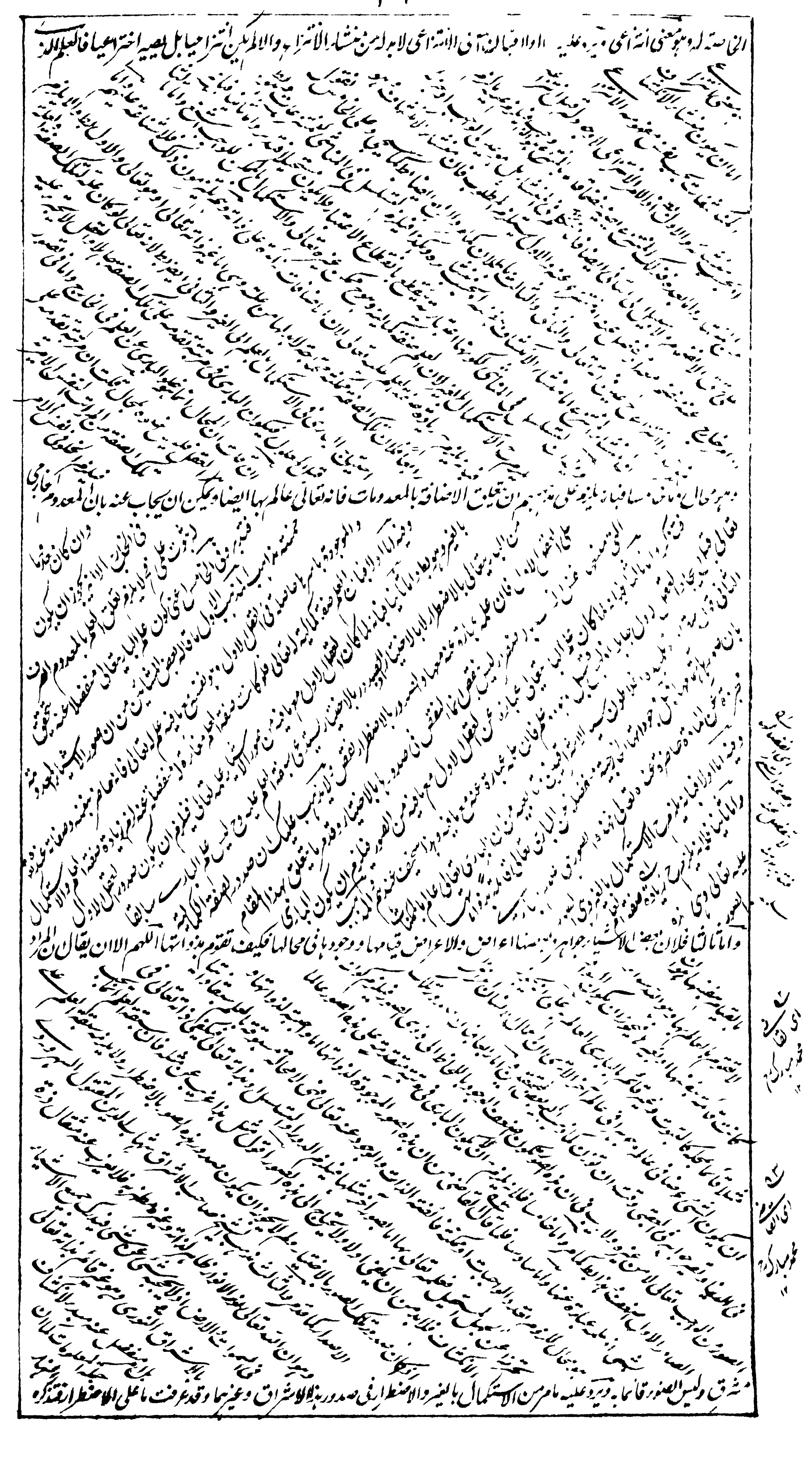
ما تقرر والى شق الانضمام ذهب ارسطو وابو نصر وابو علي حيث قالوا ان علمه تعالى بسلسلة الممكنات علم حصولي بارتسام صورها في ذاته جل وعلى

وتلك الصور مبادي لانكشاف المعدومات والموجودات كلها عنده تعالى فعلمه تعالى عنده بالممكنات يكون مقدما على ايجادها فلا يلزم عليه الا استحالة

الواحد لا يصدر عنه من جهة واحدة الا الواحد واذا بطلت هذه الشقوق تقرر ان المعلول الاول يكون اشرف من سائر المعلولات وهو المطلوب

يوجب سبقة العلم للباري تعالى على وجودها فننقل الكلام الى هذا العلم فانه ايضا منضم على الفرض نفسه اما بالاختيار او بالاضطرار الثاني باطل

حيث قالوا ان للباري تعالى صفة واحدة بسيطة ذات اضافة وتعلق الى المعلوم فبها ينكشف كل واحد واحد من الممكنات المعلومات هي لا اضافة

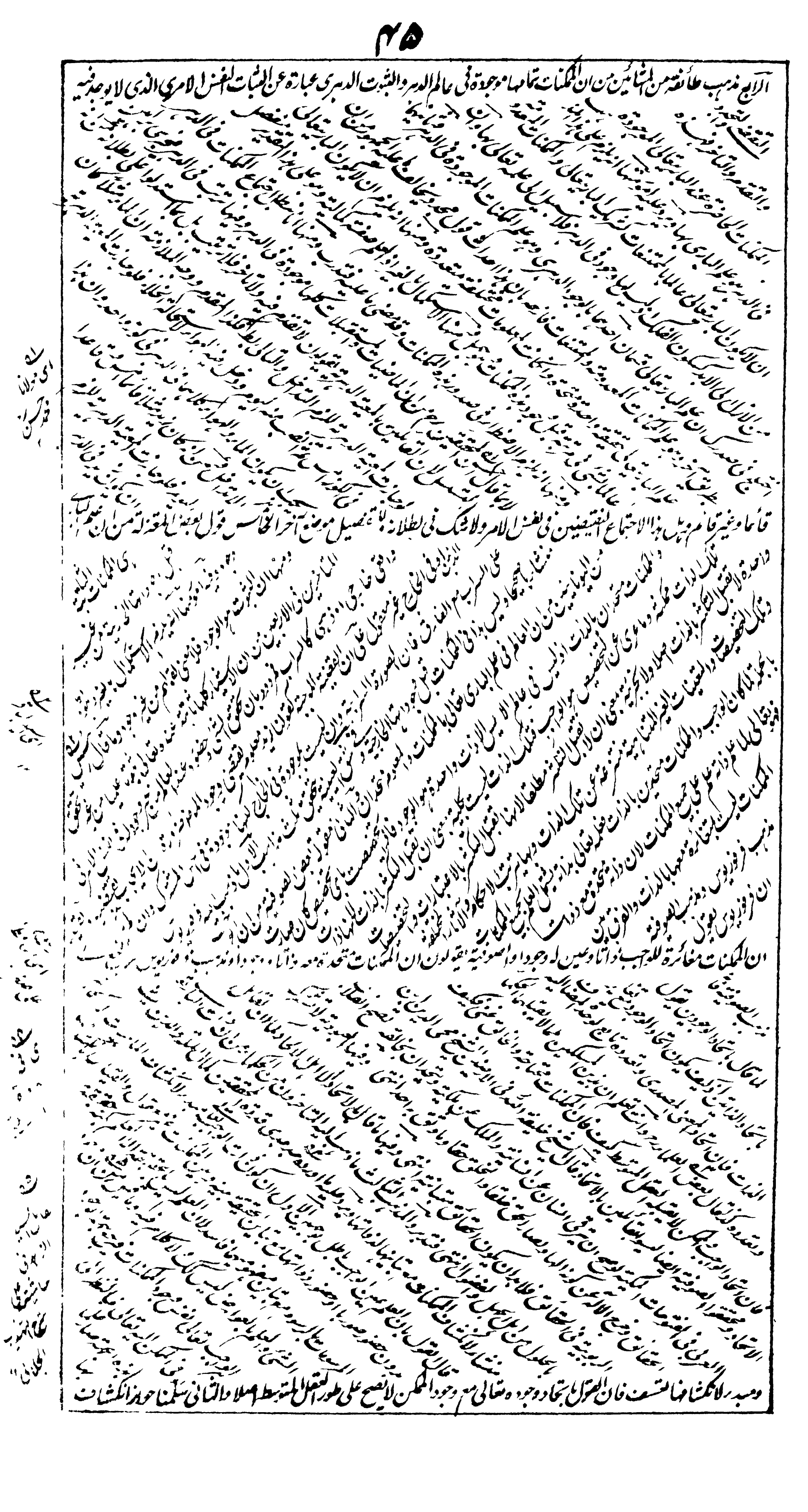


الخاصة له وهو معنى انتزاعي ... واما قبل الذات في الانتزاعي لا بد له من منشاء الانتزاع والا لم يكن انتزاعيا بل يصير اختراعيا فالعلم الذي

... مساوقة ... ان تعلق الاضافة بالمعدومات فانه تعالى عالم بها ايضا ويمكن ان يجاب عنه بان المعدوم الخارجي

واما ثانيا فلان بعض الاشياء جواهر ... الاعراض قيامها ووجودها في محالها فكيف تقوم بذواتها اللهم الا ان يقال ان المراد

... وليس الصدور قائما به ويرد عليه ما مر من الاستكمال بالغير والاضطرار في صدور هذا الاشراق وغيرهما وقد عرفت ما على الاضطرار فتذكره



الرابع مذهب طائفة من المشائين من ان الممكنات تمامها موجودة في عالم الدهر والثبوت الدهري عبارة عن الثبات لنفس الامري الذي لا يوجد فيه

قائما وغير قائم وبطل هذا الاجتماع النقيضين في نفس الامر ولا شك في البطلان بلا تفصيل موضع آخر الخامس قول بعض المعتزلة من ان

ان الممكنات مغايرة للواجب ذاتا وعينا له وجودا والصوفية يقولون ان الممكنات متحدة معه ذاتا و وجودا ومذهب فرفوريوس

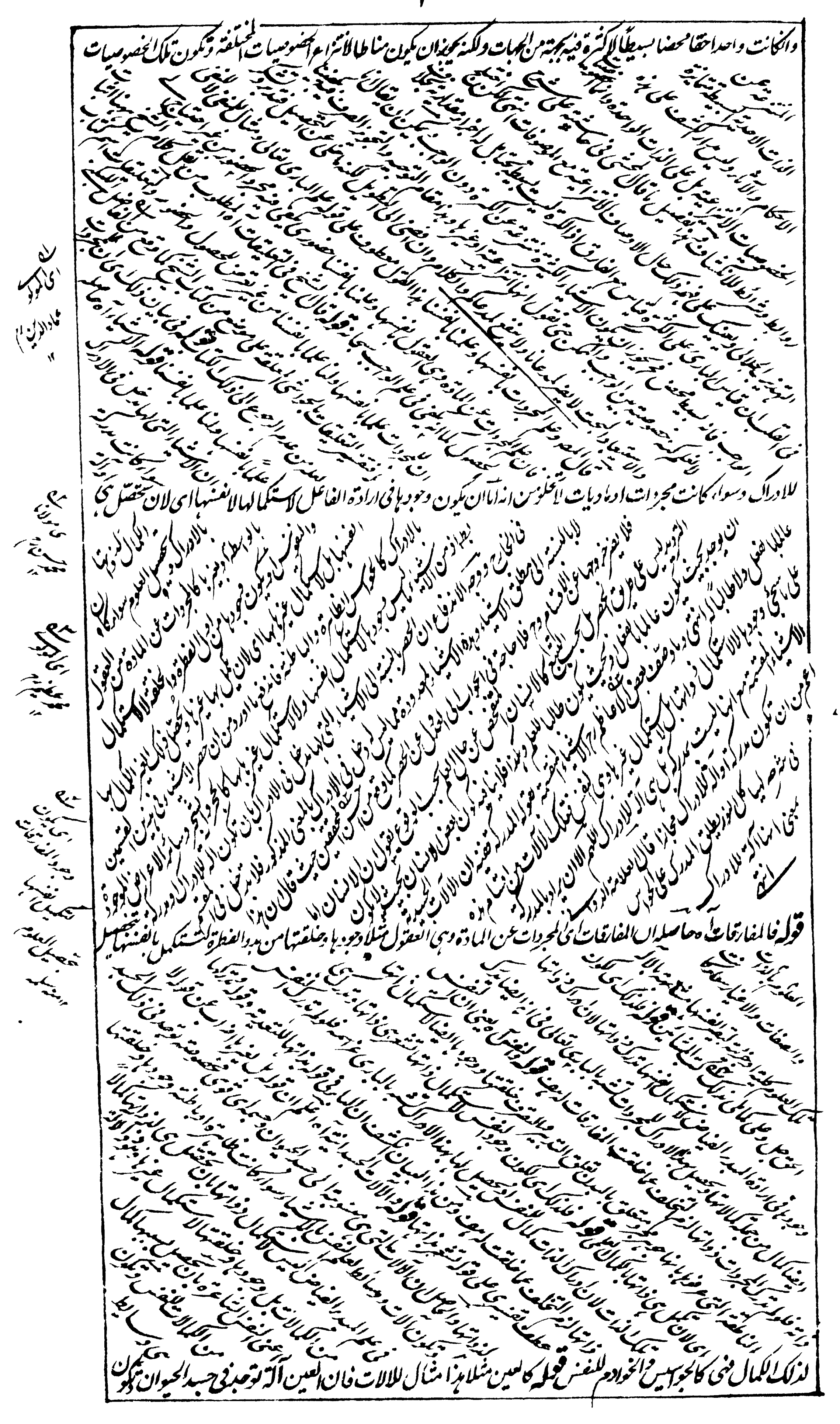
ومبدء الانكشاف فيها التسعف فان القول باتحاد وجوده تعالى مع وجود الممكن لا يصح على طور العقل المتسبط اصلا والثاني سلمنا حصول الانكشاف

احد المتباينين بعضه بالآخر لكن الكشف في سائر الممكنات لاالى نهاية من المجردات والماديات والاعراض والجواهر المتباينة بحضور حقيقته واحدة

امتياز بعضها الممكنات عن بعض بسبب الارتباطات انما يكون اذا امتاز تلك الارتباطات بعضها عن بعض عند البارى تعالى وامتياز الارتباطات

لو كان امتياز الممكنات موقوفا على امتياز الارتباطات وامتياز الارتباطات موقوفا على امتياز الممكنات يلزم الدور صراحة لعدم الاختلاف فافهم

منتزعة عن ذات واحدة بسيطة كالكرة فى ... منشار لانتزاع الدوائر الصغار والكبار والقطبين والمحور فكذلك ذات البارى تعالى

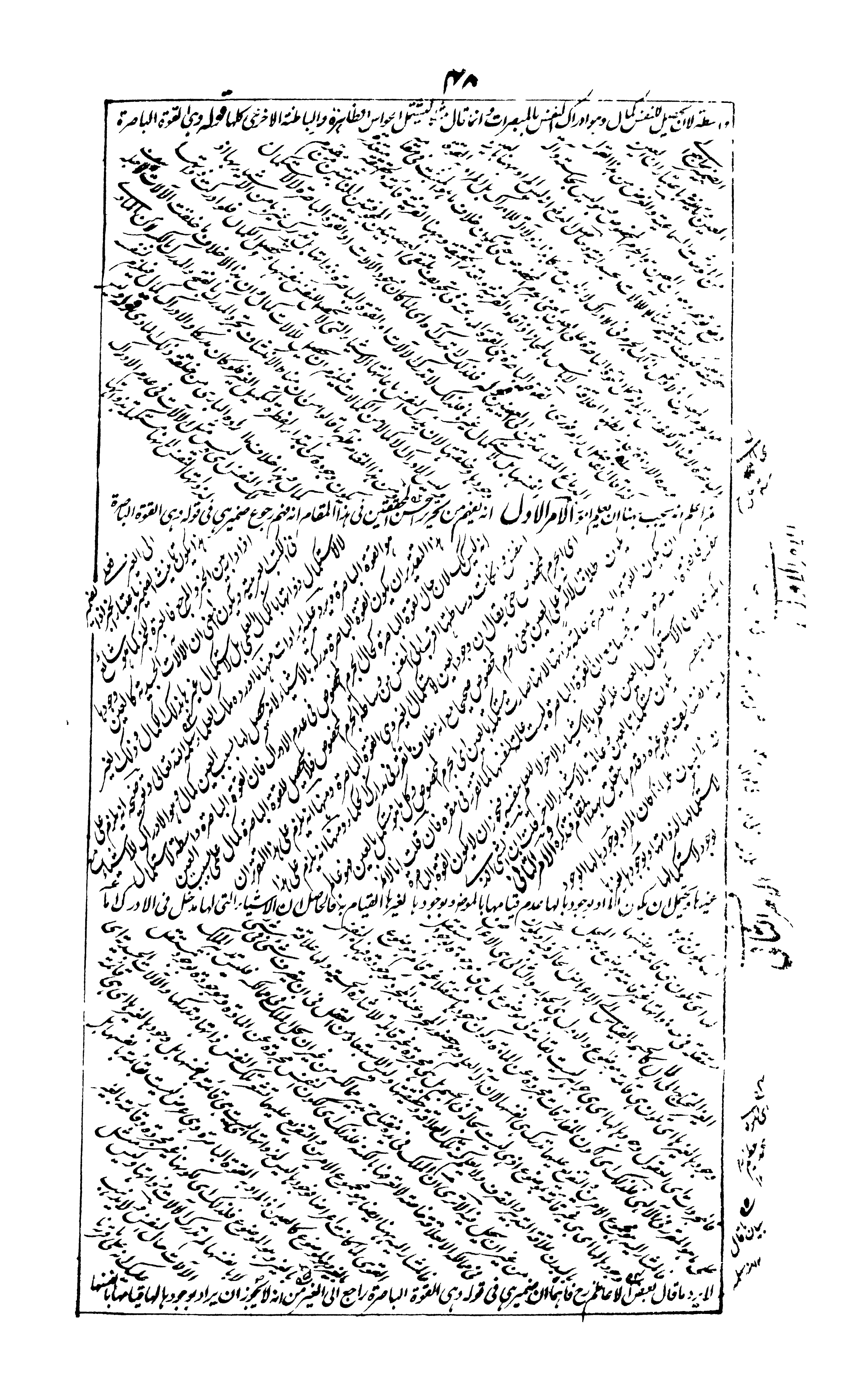


والكائنات واحدا حقا محضا بسيطا لا كثرة فيه بجهة من الجهات ولكنه يجوز ان يكون مناطا لانتزاع الخصوصيات المختلفة وتكون تلك الخصوصيات

للادراك وسواء كانت مجردات او ماديات لا تخلو من انه اما ان يكون وجودها في ارادة الفاعل لاستكمالها لا لانفسها اي لان تحصل لها

**قوله** فالمفارقات اه حاصله ان المفارقات اي المجردات عن المادة وهي العقول تتلا وجودها خلقها من بدو الفطرة مستكمل بانفسها بتحصيل

لذلك الكمال فهي كالجواسيس والخوادم للنفس **قوله** كالعين مثلا هذا مثال للآلات فان العين آلة توجد في جسد الحيوان ولكن

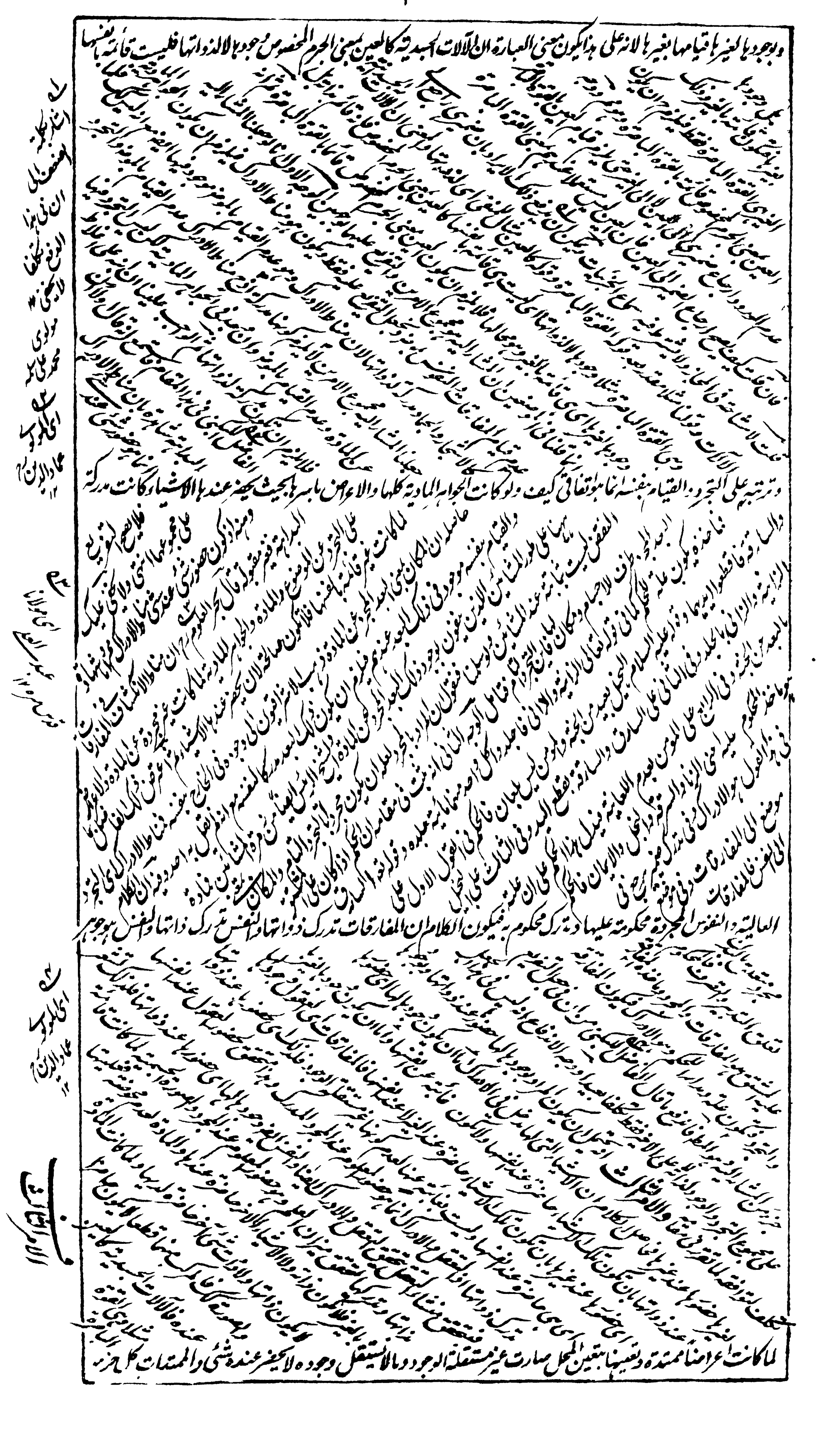


او بسطة لان تحصيل النفس كمال وهو ادراك النفس بالمبصرات انما تكون بتوسط الحواس الظاهرة والباطنة الاخرى كلها قوله وهي القوة الباصرة

ثم اعلم انه يجب هنا ان نعلم امرين الامر الاول انه يفهم من تحرير السيد المحققين في هذا المقام انه فهم رجوع ضمير هي في قوله وهي القوة الباصرة

عينيه ما يحتمل ان يكون المراد بوجودها انها عدم قيامها بالمحل ووجودها لغيرها القيام بها فالحاصل ان الاشياء التي انها مدخل في الادراك اما

الا يرد ما قال البعض لا حاجة الخ فاما ان ضمير هي في قوله وهي القوة الباصرة راجع الى الغير من انه لا يجوز ان يراد بوجودها الباقية بانها



وبوجودها لغيرها قيامها بغيرها لانه على هذا يكون معنى العبارة ان الآلات الجسدية كالعين يعني الجرم المخصوص وجودها لا لذواتها فليست قائمة بانفسها

وترتبه على التجرد والقيام بنفسه انما هو اتفاقي كيف ولو كانت الجواهر المادية كلها والاعراض باسرها بحيث يحضر عندها الاشياء كانت مدركة

العالية والنفوس المجردة محكوم عليها بادراك محكوم به فيكون الكلام ان المفارقات تدرك ذواتها والنفس تدرك ذاتها والنفس هو جوهر

لما كانت اعراضا ممتدة وتعينها بتعين المحل صارت غير مستقلة الوجود وما لا يستقل وجوده لا يحضر عنده شيء والممتدات كل جزء

منها نائب عن الآخر فلا حضور صلا نوجودها لديه لكن واتها الى ليس حضورها عند نفسها بل وجودها لغيرها اى حضورها عند غيرها وهي النفس فلذلك

[illegible]

سابقا في [illegible] آخر من كتابه يعني التعليقات قوله ان وجه الاثر من ذاتي آه لما كان عبارة الشيخ هذه معقدة فنفصلها فاقول واما قوله ان

[illegible]

الى ان يوجد اثر آخر اى صورة مني في سوى ذاتي فيحضره ذاتي عنده اى تبعية الصورة لان الحضور موجود فيكفي للعلم والحاجة الى الاثر فيما لا يكون

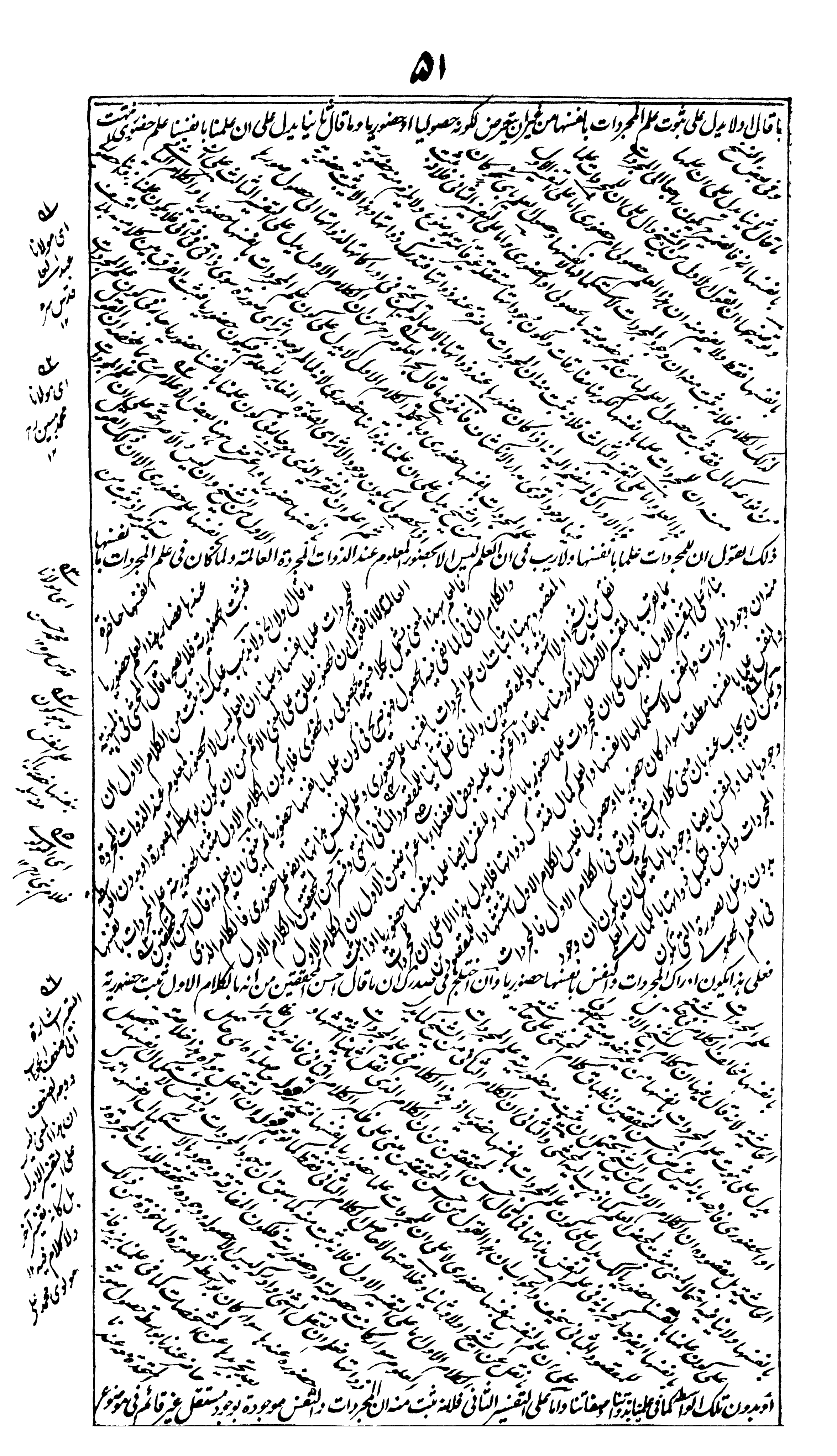
[illegible]

اراد المحشي ان يبين الفرق بين قولي الشيخ في موضعين من التعليقات فقال في الحاشية المنهية ما قال

اى الكرد عماد الدين ۱۲

اى الكرد احمد علي ۱۲

اى مولانا علاء [illegible] ۱۲

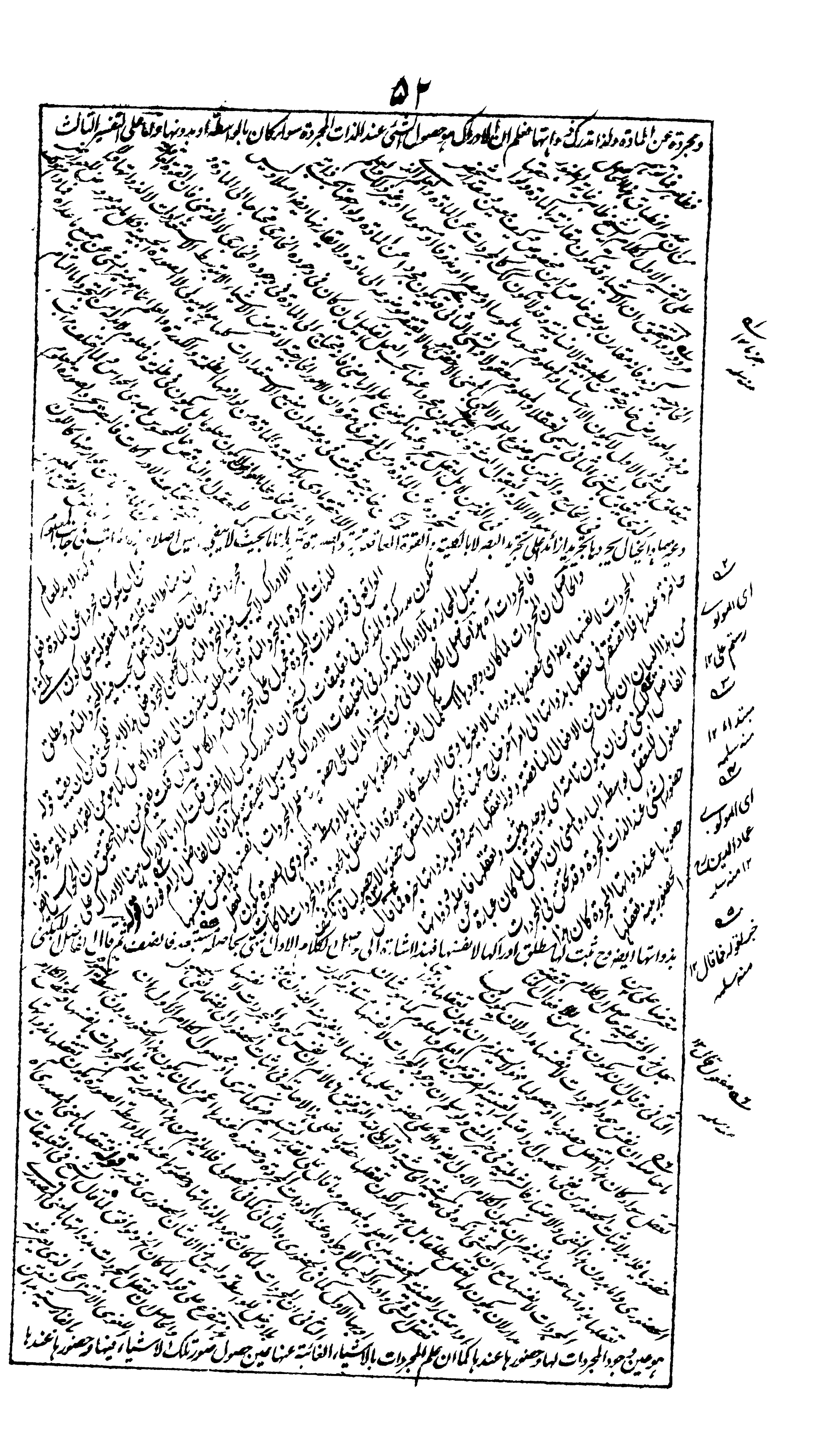


ما قال او لا يدل على ثبوت علم المجردات بانفسها من غير ان يتعرض لكونه حصوليا او حضوريا وما قال ثانيا يدل على ان علمنا بانفسنا علم حضوري فثبت

ذلك القول ان للمجردات علما بانفسها ولا ريب في ان العلم ليس الا الحضور للمعلوم عند الذوات المجردة العالمة ولما كان في علم المجردات بانفسها

فعلى هذا يكون ادراك المجردات والنفس بانفسها حضوريا وان اختلج في صدرك ان ما قال احسن المحققين من انه بالكلام الاول ثبت حضورية

او بدون تلك الوسائط كما في علمنا بذواتنا وصفاتنا واما على التفسير الثاني فلانه ثبت منه ان المجردات والنفس موجودة بوجود مستقل غير قائم في موضوع



ومجردة عن المادة ولذا تدرك نفسها وذواتها فعلم ان الادراك هو حصول الشيء عند الذات المجردة سواء كان بالواسطة او بدونها هذا على التفسير الثالث

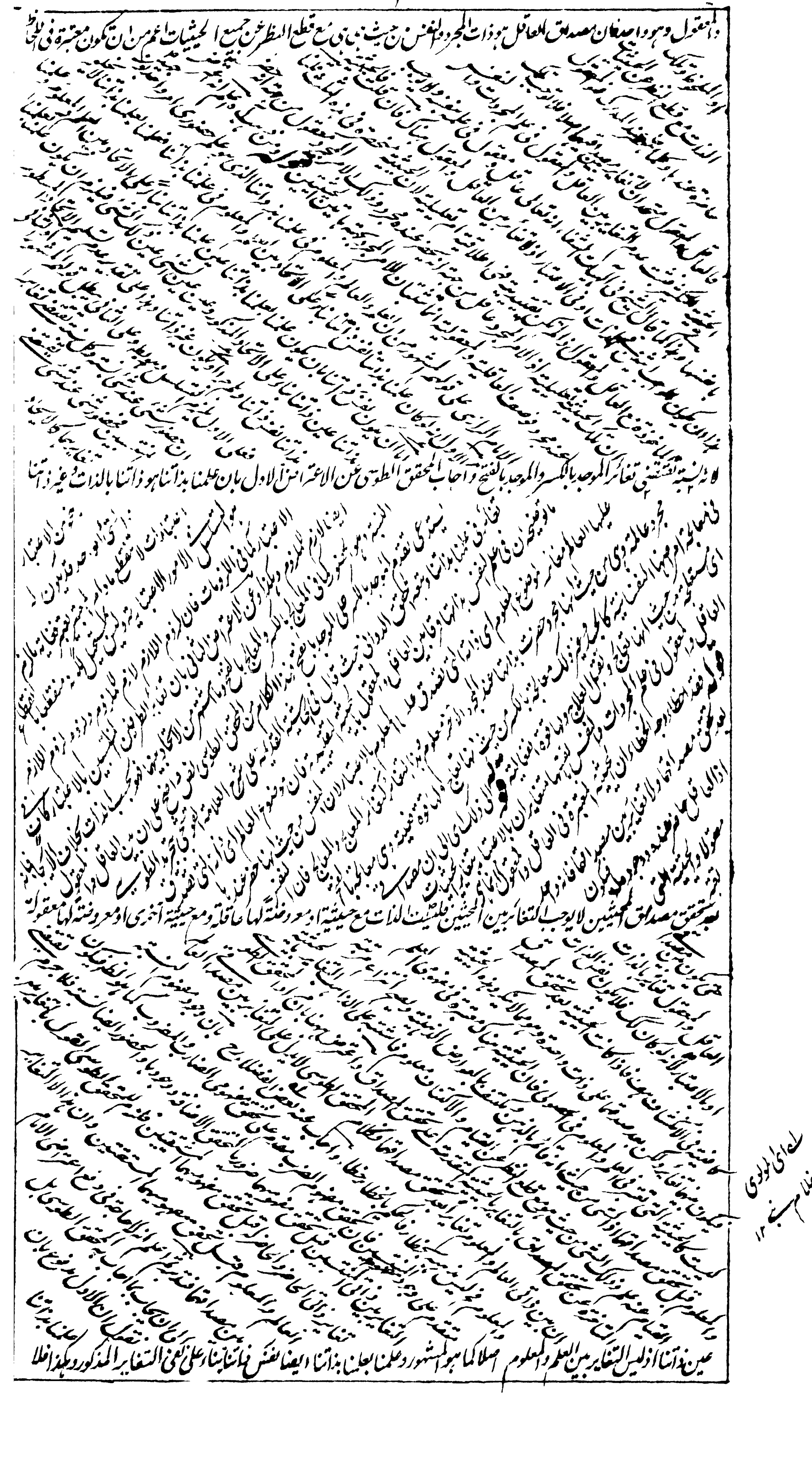
هو عين وجود المجردات لها وحضورها عندها كما ان علم المجردات بالاشياء الغائبة عنها عين حصول صور تلك الاشياء فيها وحضورها عندها

واما تعقل المجردات بالمعنى الحاضر عند المدرك الذي هو المعنى الاصطلاحي فليس هو الا صين ذوات المجردات المجردة عينية بالذات وبالاعتبار

بينا لا يتصور الا بان يكون العاقل هو الامر المجرد مع الحيثية المأخوذة معه اي المجردية والمعقول هو الامر المجرد مع الحيثية المأخوذة معه اي المجردية بان

لا اطلاق ذلك الامر او تكون مقيدة لذلك المفهوم وعلى الثاني فلا يخلو اما ان يكون ذلك المفهوم الذي باعتبار الحيثية يكون الحكم الذي يترتب

في علم المجردات وانفسها يعني بها المجرد والنفس بذاتيهما حاضرتان عندهما فتحد العاقل والمعقول فيتميز العقل تلك الحيثية بعد تحقق صدق العاقل



والمعقول وهو واحد فان مصداق العاقل هو ذات المجرد والنفس من حيث هي هي مع قطع النظر عن جميع الحيثيات اعم من ان تكون معتبرة في اللحاظ

لانه نسبة تقتضي تغاير الموجد بالكسر والموجد بالفتح واجاب المحقق الطوسي عن الاعتراض الاول بان علمنا بذاتنا هو ذاتنا بالذات وغيره ذاتنا

بعد تحقق مصداق الحيثيتين لا يوجب التغاير بين الحيثيتين فليثبت الذات مع حيثية او معروضة لها عاقلة ومع حيثية اخرى او معروضة لها معقولة

عين ذاتنا اذ ليس التغاير بين العلم والمعلوم اصلا كما هو المشهور وعلمنا بعلمنا بذاتنا ايضا نفس ذاتنا بناء على نفي التغاير المذكور وهكذا فلا



ولا يلزم انه والعلم به تفصيلا حتى التسلسل فان قلت انه بعد تحقق العلم يتحقق ثلث اشياء الذات العالمة والذات المعلومة وذات العلم ولا ريب ان السلم

بالذات المركبة التي احد جزئيها الحيثية علم حصولي لا حضوري فلا جر بين الآول انه لا سبيل الى ادراك النفس لهذه الذات الماخوذة مع الحيثية الا

او لا وجود للكليات الا في الذهن فان الموجود في الخارج متشخص للتساوق بين الوجود والتشخص فان قلت ان العلم الحصولي هو الصورة من حيث انها

مع هذه الحيثية وليست الحيثية جزءا من المجموع من الذات والحيثية معقولا وانما اعتبارها باعتبارية الجزء والحيثية العنوانية لاستلزم

ان یکون الحیثیة بعینها الذات المأخوذة مع الحیثیة امرا اعتباریا الا تری ان السماء والارض متحیثان بحیثیة الفوقیة والتحتیة کما صرح بالنسبة العارضة المعروضة

[illegible]

فی العنوان والمعبر عنه فانهما قد یثبتا التغایر بین العالم والمعلوم بالتغایر بین المعالج والمستعلج کما مر ولا ریب فی ان الحیثیتین فی المعالج والمستعلج فی العنوان

[illegible]

بالضرورة لکنه بمعزل عن ذلک المقصود ان مصداق العاقل والمعقول فیما نحن فیه هو الهویة المجردة من غیر ان یؤخذ معها حیثیة تقییدیة

[illegible]

بوجه ما هذا ما حصل لی فی هذا المقام بعون الملک العلام انتهت ++ قوله فیما

قوله فيها وتوضيحه اي توضيح ان العلم المتعلق بالذات الماخوذة مع الحيثية بان يكون الحيثية جزء وحصل المجموع علم حصولي قوله فيها المجردة آه

[illegible]

مجردة اخرى والمعقول هو الهوية المجردة التي حضرت هي عند الهوية المجردة الاخرى فيجب التغاير بين العاقل والمعقول بالغيرية ولو بوجه ما

[illegible]

المقام بحيث ينكشف عنه المرام ان النفس فاعلة اي موجدة للافعال ومنفعلة اي قابلة للافعال فلها قوتان احدهما القوة الفعلية اي

[illegible]

للدواء ورفع المرض وترتب اثر الصحة انما هو البدن والمشخص للمرض والمجوز للدواء انما هو النفس والبدن والنفس متغاير ان لكون البدن ماديا

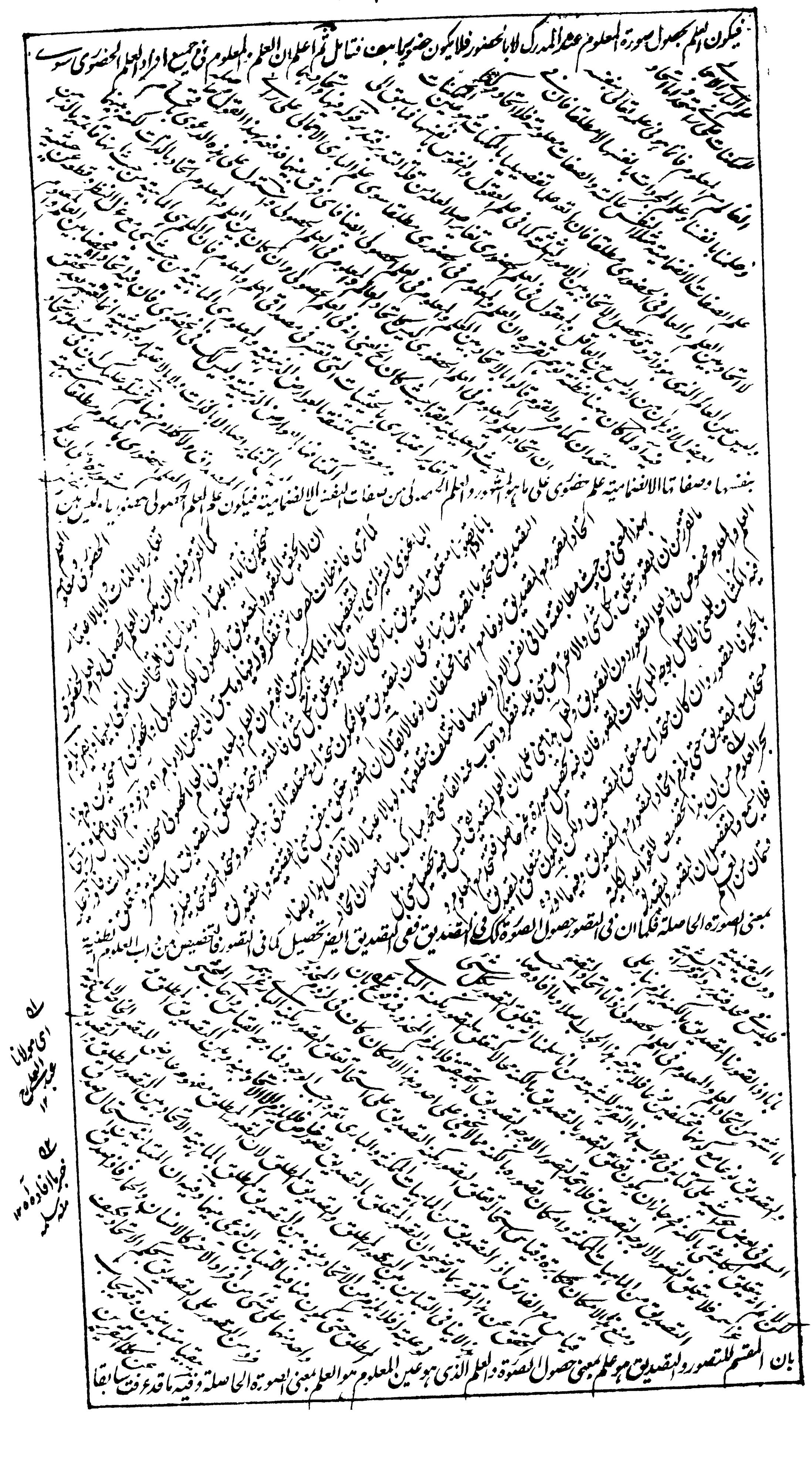


وكون النفوس مجردة فبينهما تغاير حقيقي ذاتي لا لاعتبار فكيف يصح ان يقال ان بين مصداقي المعالج بالكسر والمعالج بالفتح تغايراً باعتبار حيثية

باعد بها عاقلة وبالآخر معقولة والثاني ما حققه بعض المشاهير بما محصله ان النفس من حيث هي ذات مجردة وهي بهذه الحيثية عاقلة

اذ لا بد للنتيجة من القياس ليس ههنا صراحة وانما صار كالنتيجة لان النتيجة كما تكون مطلوبة من المقدمتين كذلك هذا القول مطلوب مما سبق قوله انهما

بمعنى الحاضر عند المدرك بعين المعقول في العلم الحضوري مطلقاً لزم ان يكون العقل بمعنى الحاضر عند المدرك صورته والمعقول ذا صورته



فيكون العلم بحصول الصورة المعلوم عند المدرك لا بالحضور فلا يكون حضوريا بعد فتأمل ثم اعلم ان العلم والمعلوم في جميع افراد العلم الحضوري سوى

بنفسها وصفاتها الانضمامية علم حضوري على ما هو المشهور والعلم الحصولي من صفات النفس الانضمامية فيكون علم العلم الحصولي حضوريا بالعين

بمعنى الصورة الحاصلة فكما ان في التصور حصول الصورة كذلك في التصديق فمعنى التصديق ايضا تحصيل كما في التصور فالتخصيص من باب العلوم النظرية

بان المقسم للتصور والتصديق هو العلم بمعنى حصول الصورة والعلم الذي هو عين المعلوم هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة وفيه ما قد عرفت سابقا



ن الطالب كون متعلق العلم بمعنى حصول الصورة فتذكر واجاب الفاضل مرزاجان عن كلام التقرير الشبهة بما حاصله ان العلم في العلم

يعني فاذا نقضنا عنك غطاءك انكشف لك انفتح ما كان تحت استارة ستور فبصرك اليوم حديد ثم اعلم ان ما ينكشف هو ان العلم حقيقة محصلة

الاعتبارية الانتزاعية لا انضمام لها مع الموصوف فلا يكون علم النفس لها حضوريا فليس الوجود لها الا بعد انتزاع العقل لها وبعد الانتزاع

ودون تغايرها ذاتا ولا اعتبارا وهذا المعنى هو المراد في اتحاد صفات الباري تعالى بذاته فمعنى عينية صفات الباري تعالى بذاته جل شانه ان هناك ذا

اى ما بين المبادى لله وصفاته اتحاد واختصاص من غير تغاير لا بالذات ولا بالاعتبار ولذلك تستغنى عما يسبق امتناع ما يتوهم من ان الدليل الذى ذكره الشيخ يعلم

[illegible]

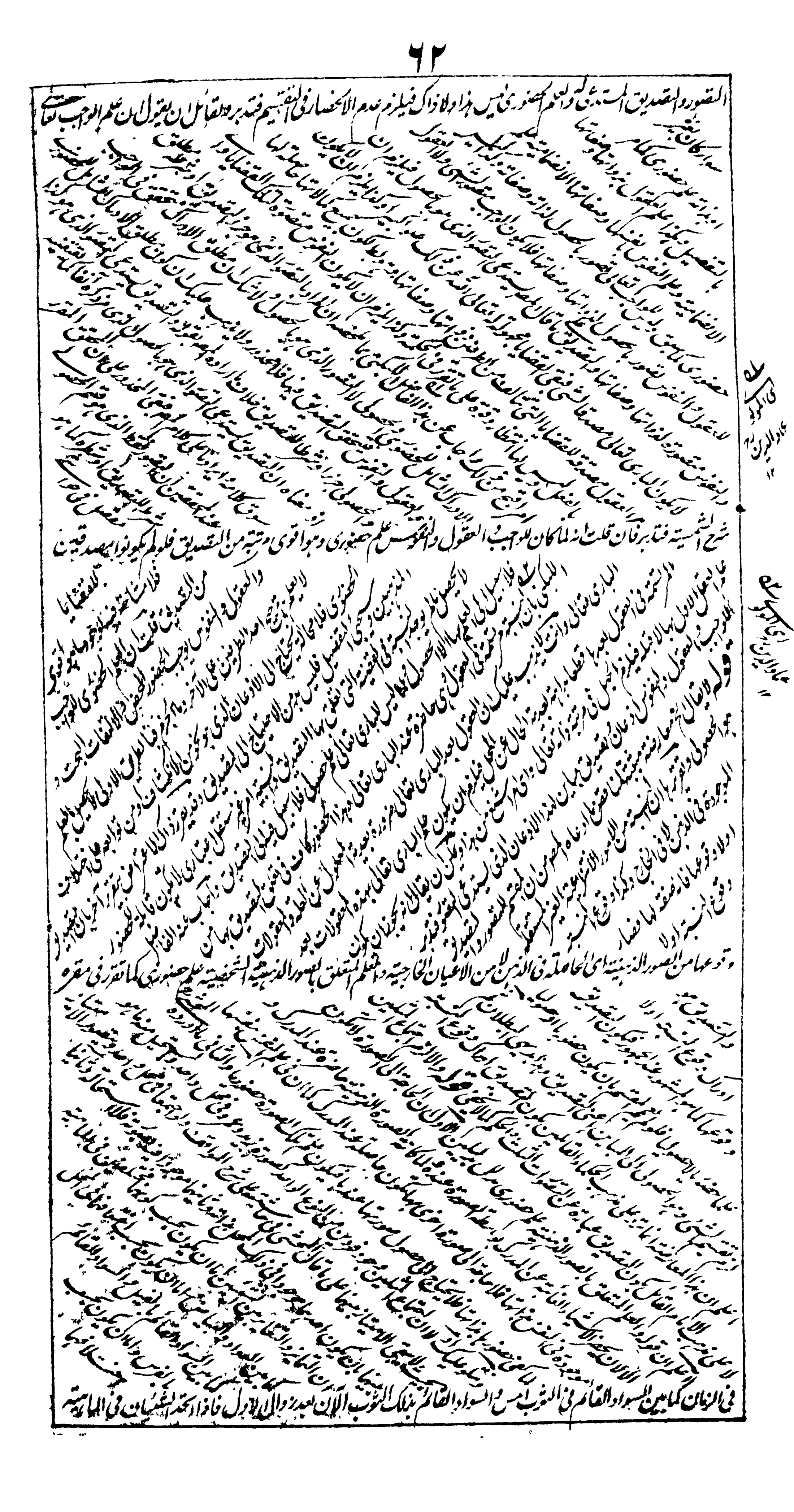
وتميز في علمنا بذاتنا فليس العلم الحضورى علما حقيقيا بل هو صفة مراح العلوم كما قال استاذ المحققين الا ترى ان النفس مع كمال شعورها

[illegible]

النسبة واتصافها كما هو مذهب الاوائل من الحكماء او بان يكون التصور شطرا او جزءا للتصديق ويكون التصديق مجموع التصورات والحكم

[illegible]

لتمكينه اذ بين المصطلح لا يكون بقسيما للتصديق بينا لانه ستعرج للمصراعى فلو عمم المعتبر بحيث يشتمل العلم الحضورى ايضا وحصل منهما ما ينت



التصور والتصديق المستدعى له والعلم الحضوري ليس هذا ولا ذاك فيلزم عدم الانحصار في التقسيم فتدبر وهل لقائل ان يقول ان علم الواجب تعالى

شرح الشمسية فتدبر فان قلت انه لما كان للواجب العقول والنفوس علم حضوري وهو اقوى مرتبة من التصديق فلو لم يكونوا مصدقين

وتوزعها من الصور الذهنية اى الحاصلة في الذهن لا من الاعيان الخارجية والعلم المتعلق بالصور الذهنية الشخصية علم حضوري كما تقرر في مقره

في الزمان كما بين السواد القائم في الثوب امس والسواد القائم بذلك الثوب الآن لعدمه والى الاول فاذا اتحد لشيئان في الماهية

والمحل والزمان يلزم اجتماع المثلين بلا تغاير وهو مستحيل ثم الثاني مطلوب المحشي بانه لو لم يكن العلم المتعلق بالصورة الذهنية التي لماهية شخصية متشخصة

اما بطلان اللازم فلان المثلين لا يخلو اما ان يكونا موجودين او يكونا معدومين او يكون احدهما موجودا والآخر معدوما وعلى التقديرين الاخيرين

فحصلت تلك الصورة والصلاحية والاستعداد ثم ان تعلقها فحصل علمها فبين الصورة الذهنية المتشخصة وعلمها من جهة استعداد المحل حصل

الثلث وهو القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلث غير الجسم الطبعي الذي هو جوهر مركب من الهيولى الاولى والصورة الجسمية فالعقل

بقيام ابهامها واحد ثم او يطلع العقل على ادلة الاشراقيين الذين يعنون اسم الجسم التعليمي ويقولون على الانقسام في الجهات الثلث في نفس الجسم

[illegible]

في الذهن لا سبيل الى الاول اذ لو كان علم الجزئي بما هو جزئي بحصول حقيقته النوعية فهو علم الجزئي على الوجه الكلي فان الحقيقة النوعية كلية لا على

[illegible]

تكلف في صدق الموجبة المذكورة وجه الانسانية في ضمن خالد مثلا موجود واذا امكن وجود زيد في الخارج فليس وجوده الا في الذهن مشخصا

[illegible]

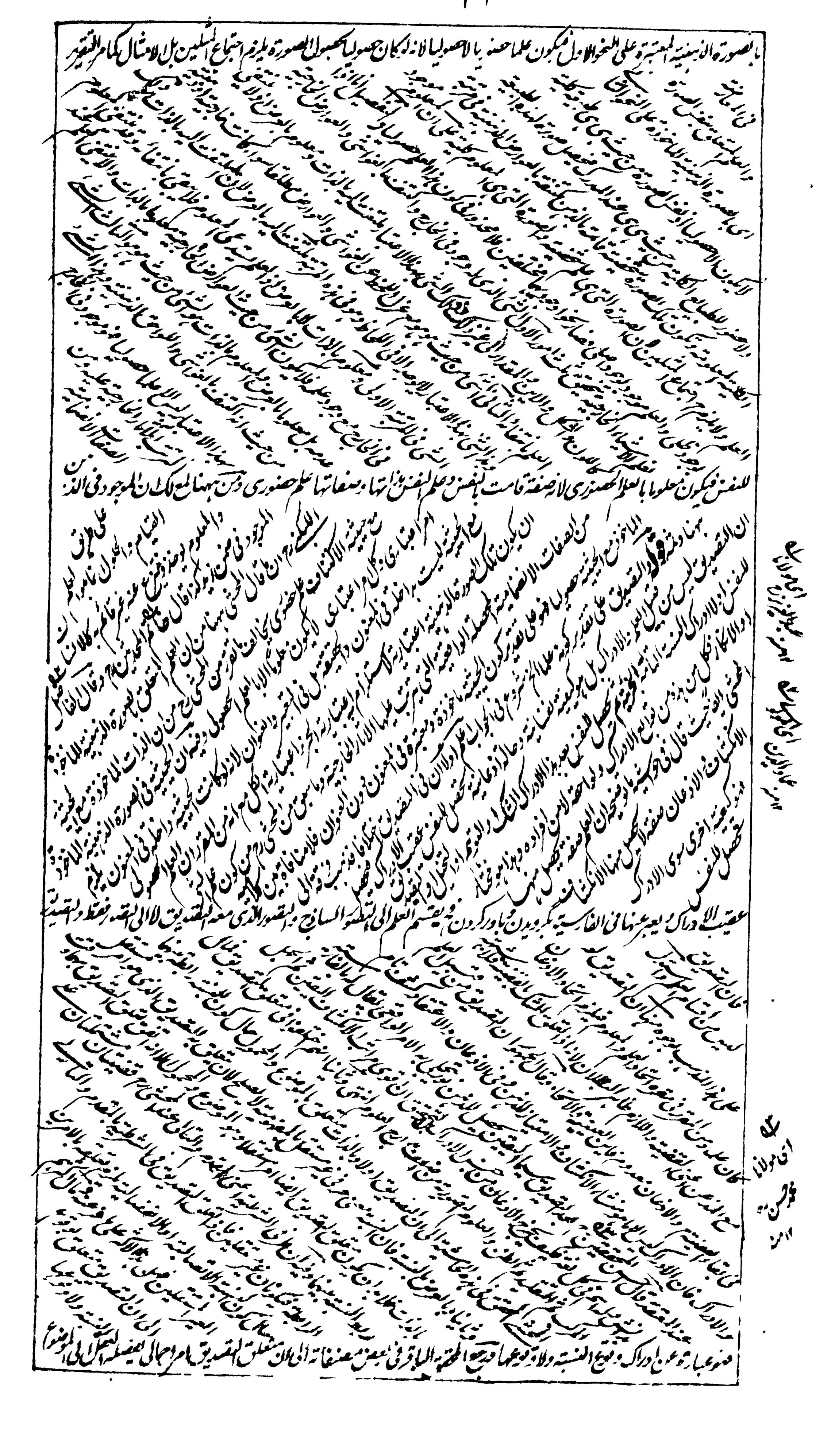
صورة ذهنية اخرى فهذه الصورة التي هي في مرتبة العلم والصورة التي هي في مرتبة المعلوم متغايرتان بالذات بخلاف استعدادات المحل فليس بين

بين الصورتين اجتماع المثلين مستحيل وان وجدنا في محل واحد وفيه ما اورده الفاضل الرام فوري رحمه من ان القول بالتمايز بين الصورتين بسبب اختلاف

بوجود المناسبة بينهما الا ان الماهية المكتنفة بالعوارض الخارجية تحصلت في الذهن معها حتى يلزم احتراق الدماغ بحصول النار وحرق الذهن

وصورة جزئي آخر تحصل في جزء آخر منها فلا اجتماع لصورتي الجزئيين الخارجيين في محل واحد بل هما في محال متعددة وهو ليس بمحال واما الجزئيات المجردة

مستحضرة قائمة بالذهن مكتنفة بالعوارض الذهنية وهذا النحو مرتبة المعلوم ولهذا وجود ظلي في الذهن فلا يترتب عليها الآثار والعلم اذا تعلق



بالصورة الذهنية المعتبرة على النحو الاول لم يكون علما حصوليا بل لا حصوليا لانه لو كان حصوليا لحصول الصورة يلزم اجتماع المثلين بل الامثال بكمال التقرير

للنفس فيكون معلوما بالعلم الحضوري لانه صفة قائمة بالنفس وعلم النفس بذاتها وصفاتها علم حضوري ومن ههنا لمع لك ان الموجود في الذ

عقيب الادراك ويعبر عنها في الفارسية بگرويدن وباور كردن وبه ينقسم العلم الى التصور الساذج والتصور الذي معه التصديق لا الى التصور فقط والتصديق

فهو عبارة عن ادراك وقوع النسبة ولا وقوعها وصرح المحقق الباقر في بعض مصنفاته ان متعلق التصديق امر اجمالي ليفصله العقل الى الموضوع

اي مولانا محمد حسن سلمه ١٢ منه



والمحمول والنسبة والتفصيل لا يسعه المقام وثالثها انه لو كان التصديق من لواحق الادراك فلا يتوجه المعارضة ليحتاج الى دفعها لان التصديق على

وهو وقوع النسبة الثبوتية اولا وقوعها الذي يعبر عنه بالنسبة التامة الخبرية يطلق على الحكم فيقال الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها والحكماء

العقلي المركب من الموضوع والمحمول والنسبة الخبرية قائم اذا اخذ من حيث هو هو مع قطع النظر عن الاكتناف بالعوارض الذهنية فهي قضية معقولة وهي

ام واحد بسيطا لا مركب حتى يكون عبارة عن المجموع فالقضية من قبيل المعلوم والحاصل فالذي يشترطه التصديق من قبيل العلم قوله ليس

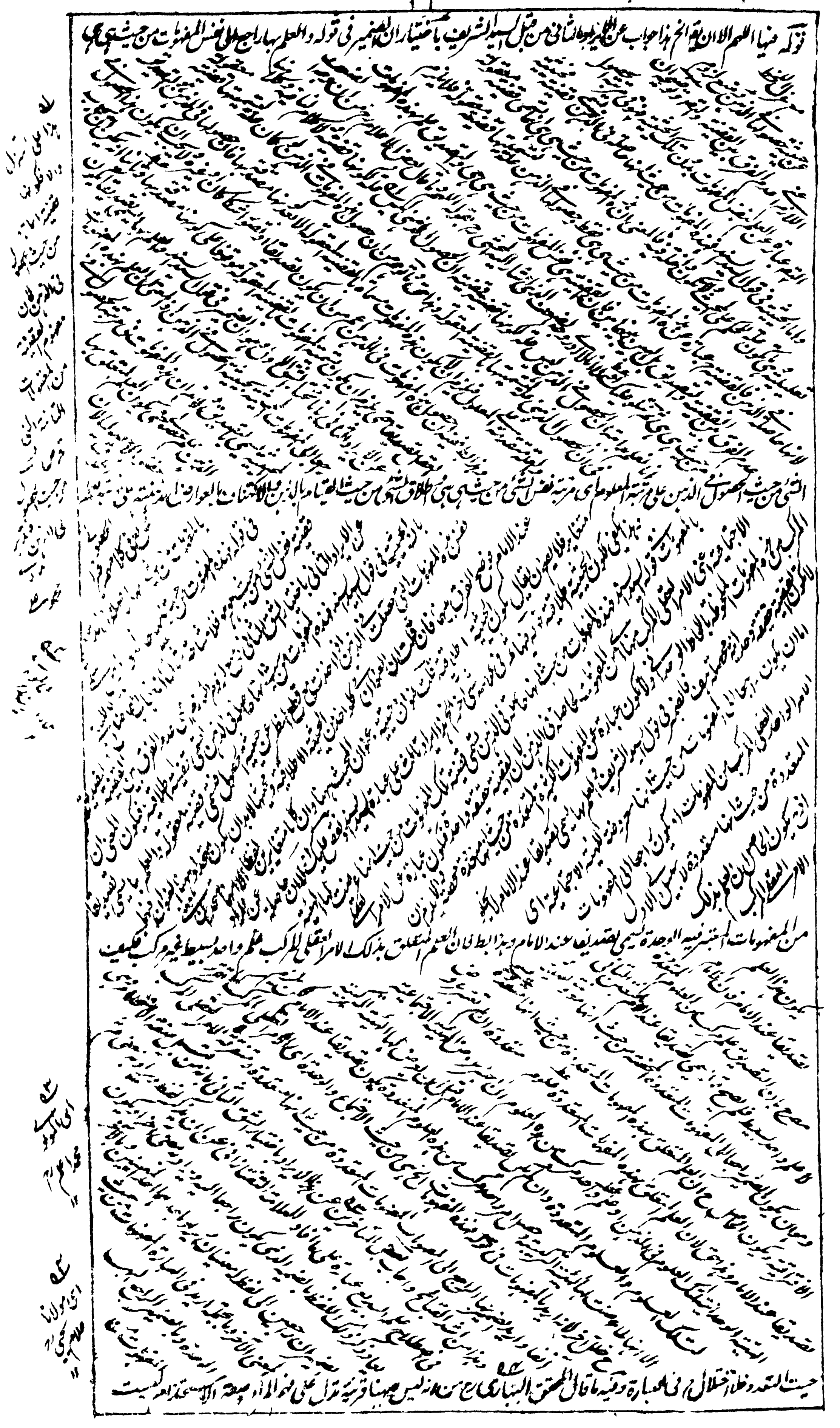


كما يبنى خبر للمبتدأ او انما لم يقل باطل او غلط اشارة الى ان كلام السيد السند الجرجاني صحيح لكن المحشي حمله على التكلف ... كما سينكشف عليك

... فلا يتشخص بكون ... بالعوارض فلا يعقل ان يكون مرتبة الحصول معراة عن الاكتناف بالعوارض متقدمة عليه اذ لا تغاير بين مرتبة

حاصلة في الذهن حيثية الوجود الذهني فيكون المعنى ان الحقيقة عبارة عن المفهومات الثلثة من حيث انها مجردة في الذهن مع قطع النظر عن القيام

بين القضية والتصديق بناء على تفسير السيد السند ... فان السيد السند ... اثبات الفرق بينهما ولزم اتحادهما

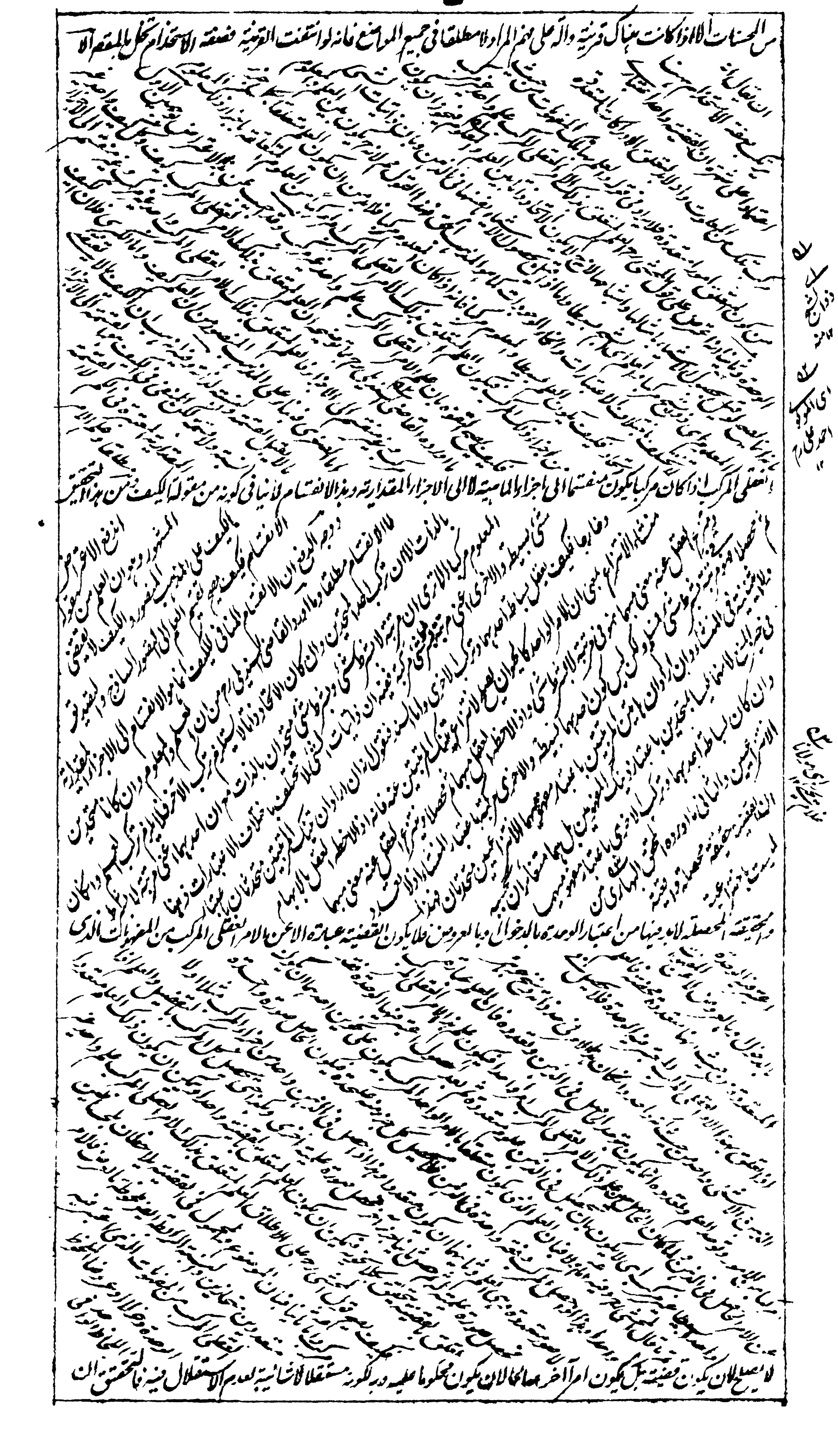


قوله فنها العلم الاان يقال الخ هذا جواب عن الايراد الثاني من قبل السيد الشريف باختيار ان الضمير في قوله والعلم بها راجع الى نفس المفهومات من حيث هي هي

الشئ من حيث الحصول في الذهن على مرتبة المعلوم اي مرتبة نفس الشئ من حيث هي هي على الاطلاق لنفسه من حيث القيام بالذهن والاكتناف بالعوارض الذهنية

من المفهومات المعتبر فيه الوحدة يسمى التصديق عند الامام وهذا باطل لان العلم المتعلق بذلك الامر العقلي المركب علم واحد بسيط غير مركب

حيث التعدد ونظرا الى الاختلال في العبارة وفيه ما قال المحقق البناني رح من انه ليس ههنا قرينة تدل على فهم المراد حيث الاستعداد كما قيل



من المحسنات الا اذا كانت هناك قرينة دالة على تعين المراد مطلقا في جميع المواضع فانه لو انتفت القرينة فحقيقة الاستخدام تخل بالمقصود الا

انفعل المركب اذا كان مركبا يكون منقسما الى اجزائه الماهية لا الى الاجزاء المقدارية وهذا الانقسام لا ينافي كونه من مقولة الكيف ومن هذا التحقيق

وبحقيقته المحصلة لا بد فيها من اعتبار الوحدة بالدخول وبالعروض فلا يكون القضية عبارة الا عن الامر العقلي المركب من المفهومات الذي

لا يصلح لان يكون قضية بل يكون امرا آخر صالحا لان يكون محكوما عليه وبه لكونه مستقلا لا شائبة لعدم الاستقلال فيه فالتحقيق ان

ان التفصيلية عبارة عن المفهومات المتعددة التي لوحظت بلحاظات متعددة والعلم اذا تعلق بهذه التفصيلية يكون عبارة عن العلوم المتعددة المتعلقة

[illegible]

الى الموصوف من قبيل جرد قطيفة ويكون لفظ في بمعنى عنده ويراد بالصورة الشي ما يؤخذ عن ذلك الشي بعد حذف المشخصات سواء كان مطابقا له

[illegible]

الشي الصورة المطابقة له في نفس الامر والجهل المركب ليس علما مطابقا لما في نفس الامر فلا يكون الجهل المركب علما ومنها ان العلم يكون كاسبا

[illegible]

ما يحصل من مقولة الاضافة بهذا المعنى مشكل وتفسير قوله وهي بضم الضمير راجع الى الصورة الحاصلة وهذا القول ليس بداخل تحت النقل عن كيف

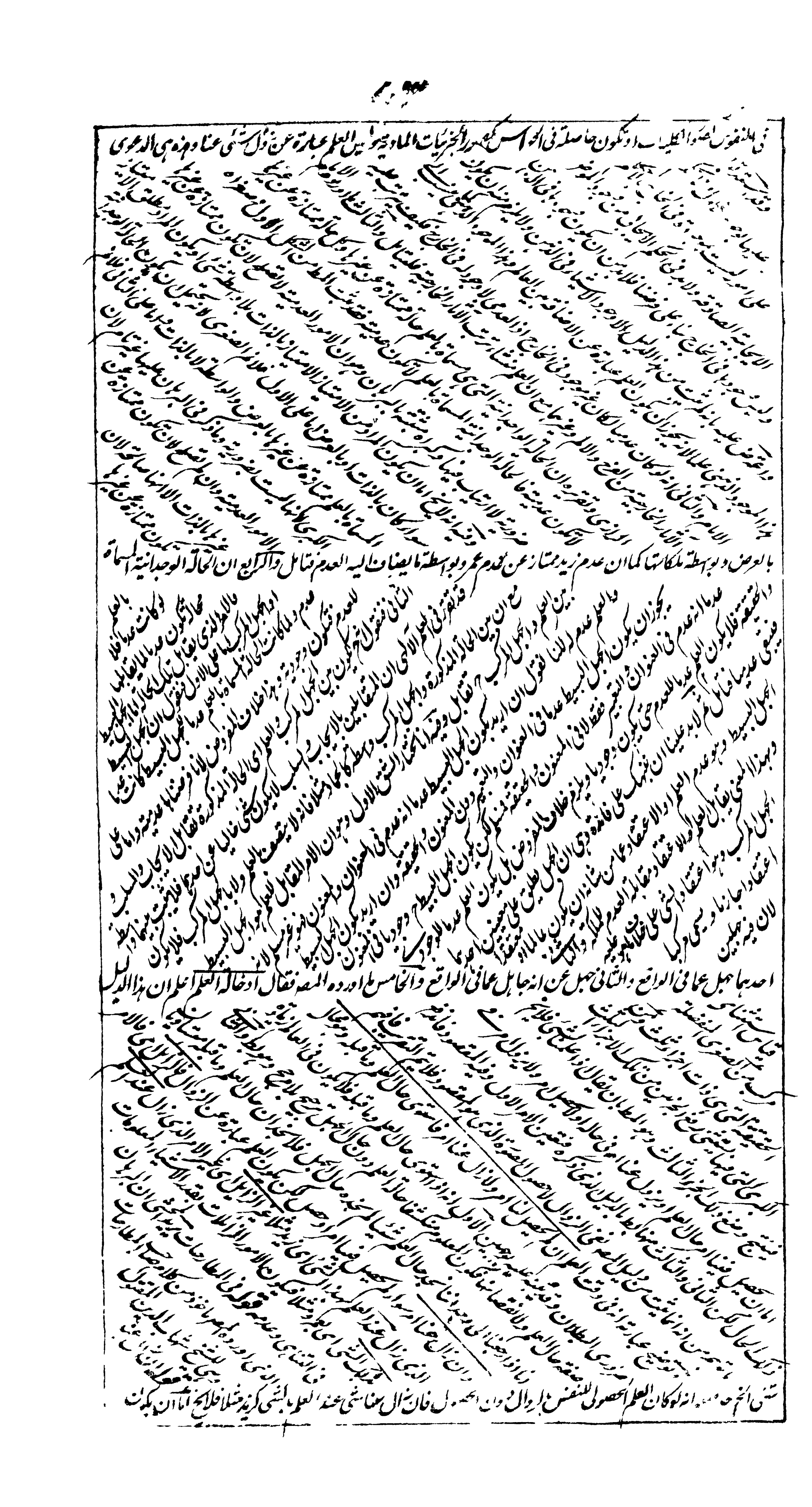
سله على ما نقل عنه ١٢ منه

من المصنفين لان عموم الصورة الحاصلة من الحصولي والحضوري لم يظهر من كلامهم بل هذا القول من مقولة المعترض مما اورده المعترض ليتم اعتراضه

النقض والمعارضة والمنع وقيل ان قول المعترض وهي اعم آه ليس داخل تحت النقل بل من كلامه اورده ليتم اعتراضه كما سبق فالمنع على هذا القول

محكيا عنه واما في العلم الحضوري فلا تغاير قبل التحقيق الصداق بين العلم والمعلوم اصلا لا بالذات ولا بالاعتبار واما الذي نفهم فيه فهو ليس الا بعد

عند المدرك [illegible] وهي الصورة فلابد ان يكون ذلك العلم حصوليا كما ان حصول صورها فينا سواء كانت تلك الصورة حاصلة



في الملفوظ صور الكليات او تكون حاصلة في الحواس كصور الجزئيات المادية فبين العلم عبارة عن زوال الشي عنا وهذه هي الدعوى

بالعرض ولو بواسطة ملكاتها كما ان عدم زيد ممتاز عن عدم عمرو بواسطة ما يضاف اليه العدم فتامل والرابع ان الحالة الوجدانية المسماة

احدهما جهل عما في الواقع والثاني جهل عن انه جاهل عما في الواقع والخامس ما اورده المص بقوله اذ حالة العلم اعلم ان هذا الدليل

ستني الخ [illegible] انه لو كان العلم الحصولي للنفس زوالا [illegible] فان زوال شي عنا شي عند العلم بالشي

ذلك الشيء الزائل عند العلم بزيد ادراكا وعلما غير حضوري لامر آخر كعمرو مثلا متحققا قبل تحقق ادراك زيد بانه كان قبل علمنا بزيد علم عمرو

لا يكون من صفات النفس بل يكون جوهرا وليس هذا اخلافي الشق الثاني ولا في الشق الاول لانه مختص بالادراك الغير الحضوري

ايضا معنى حرفي غير مستقل وقد يجاب عنه بان المستدل لعله يلتزم ان السلب لا يضاف الى الوجود الرابطي ايضا لان النسبة السلبية البسيطة

لشيء وهو ادراك عمرو اي الادراك الزائل وبطلان اللازم لا يخفى على احد اذ الامر العدمي لا يكون استقرارا لما ليس بشيء لان

ما ليس لشيء هو سلب بسيط والسلب البسيط لا يصح لان تحقق السلب به واذا بطل اللازم فيلزم بطلان الملزوم فلا يكون الادراك الزائل اعم

لشيء على وجه لا يستلزم الوجود فيكون كل علم اي كل زوال صالحا لان تحصيل العلم بزوال زواله لانه لما كان العلم عبارة عن الزوال مخصوصة

لا يستلزم الوجود لانه يستلزم الوجود وهو الزائل الوجودي السابق وهو ادراك زيد وتوجيه الاندفاع انه تقرر ان انتفاء خصوصيته

عن العدم فعلى تقدير ان يكون العلم عبارة عن الزوال يكون اثبات ان الادراك الزائل من حيث انه زائل وجودي مكابرة غير مسموعة وجوابه



ليس الغرض ههنا اثبات وجودية ماهية الحقيقة حتى يكون مكابرة بل المقصر ان بازعمه المقابل زوال الليس بزوال نفى انفس الامر بوجه

المعنى الثانى فمسلم الا انه لا يفيد اذ ح يثبت كون الادراك الزائل وجوديا بمعنى الموجود فى نفس الامر والموجود فى نفس الامر اعم من ان يكون ا

الادراكات غير متناهية والادراك عبارة عن ح والصفة فيكون بازاء كل ادراك صفة زائلة فلو ادركت زيدا فى آن فزال الامر الذى

فى انه لا يمكن زوال شئ فى آن الا وان يكون ذلك الشئ متحققا بالفعل قبل ذلك الآن فلزم منه تحقق صفات غير متناهية فيه بالفعل قبل



ذلك الآن وهو المبطو وقد يعترض عليه بانا لا نم لزوم تحقق الصفات اي الامور الغير المتناهية بالفعل في كل آن لانه يجوز ان يوجد

الغير المتناهية موقوفة على كونها مرتبة فليتامل قوله قال بعض المحققين اراد به مولانا جلال الملة والدين الدواني اورده في شرح الهياكل

في مقره ان النفس حادثة مع حدوث الابدان فوجودها في الازمنة الغير المتناهية الماضية غير معقول فلا يكون لها ادراكات غير متناهية

لا يكون مستلزما للوجود وذلك ينفي الاشتراك فيه فعدم العدم والاعمى ونحوهما وان كان انتفاء بالنسبة لكنه مستلزم معنى

مع انه قد اشتهر ان السلب بتة لا يتعلق الا بالثبوت وظ ان ذلك ليس بظاهر البطلان ثم لا يخفى ان الطريقة التي اخترعها لا تفي بالمقصود لانها

وأتى الدال على جبه ومختار ابن الحاجب انه خبر مبتدء محذوف اي والتحقيق على كذا فاحفظ قوله فيها اي في هذا الطريق دقائق اي في

المدعى بل يوجد نقيضه وهو كون الادراك امرا عدميا يلزم ام استحالة بينه وبين وجود الامور الغير المتناهية في النفس بالفعل واما على طريقة

فعلى تقدير كون الزائل ادراكا غير وجودي يلزم انتفاء ما ليس بشيء على وجه لا يكون مستلزما للوجود اي لوجود شيء لان هذا الزوال اللاحق

والا انتفاء لو كان مستلزما لوجود شيء فلا يخ اما ان يكون ذلك الشيء هو الادراك الحصولي او صفة آخر غير الادراك الحصولي على الاول يلزم المطلب

احد النقيضين يوجب وجوب النقيض الآخر فلو كان احد النقيضين اعني ارتفاع النقيضين محالا يلزم وجوب النقيض الآخر وهو النقيضان

عند رفع النقيض الآخر محال ويلزم من استحالة وجوب احد النقيضين عند رفع النقيض الآخر وهو محال ولا يلزم منه وجوب النقيضين معاً

وبالادراك اللاحق زال ثبوته وهكذا الكل ادراك زوال الثبوت السلب فالامر العدمي لا يتعلق ح بالسلب بل بالثبوت وهو ليس بمحال

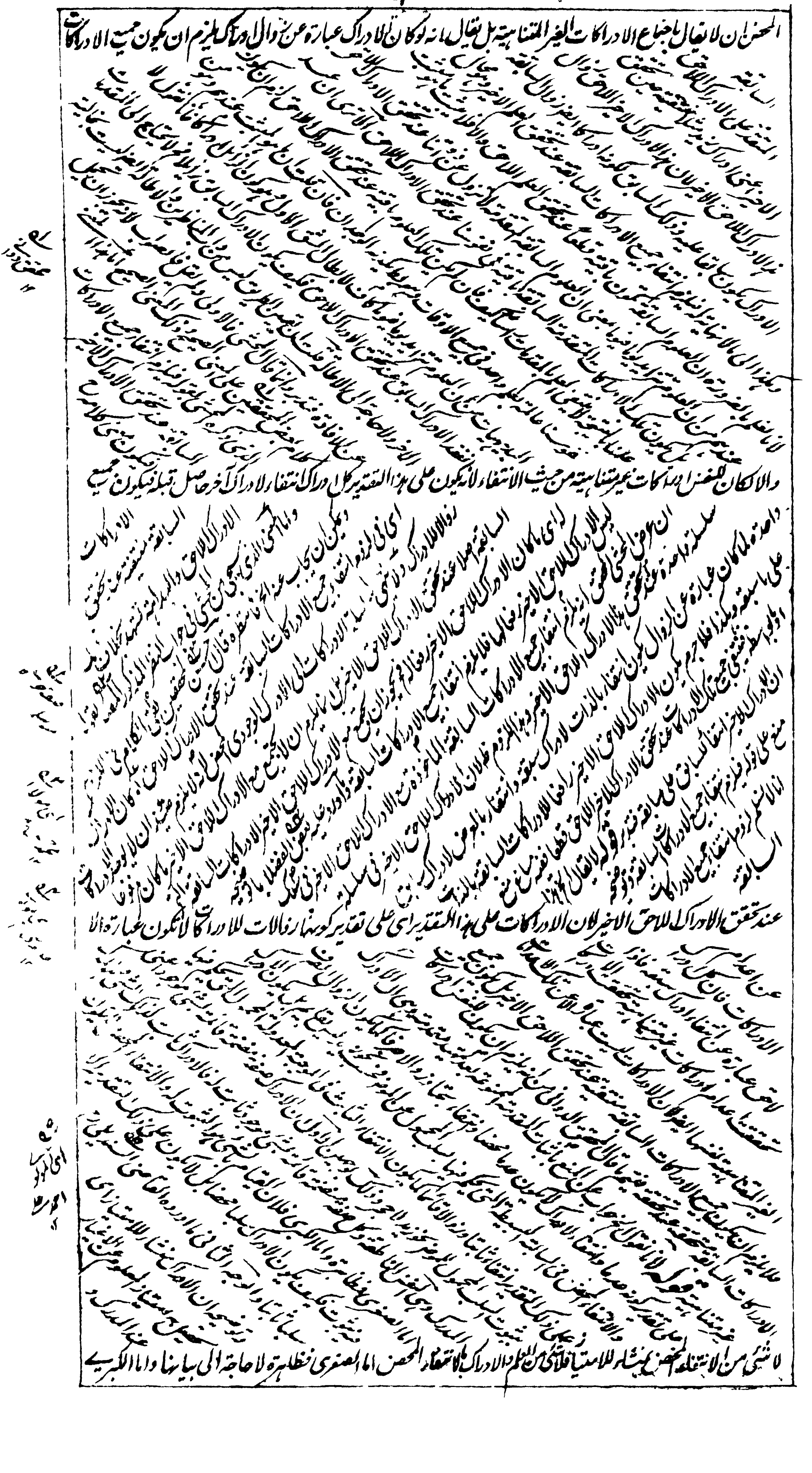


فلا یلزم وجودیة الادراک وجودیة محضة وهو المطلوب قلت هذا القول وان لم یکن له دخل فی اثبات المقصود وهو کون الادراک وجودیا محضا

علی کون هذا الادراک الذی هو الادراک المفروض الآن وجودیا فلا یثبت بطریقة صاحب المطارحات ایضا کون جمیع الادراکات

امر تجویزی لم یثبت بالدلیل مکان فی حیز الخفاء فکیف یعتبر ههنا او لما نقول ان یجوز ان یکون الادراک عدمیا او عدمیا ما

ان یکون الامر الاول عند العلم لیس لمعلوما ویکون الادراک عبارة عن الزوال لا یکون سلسلة الادراکات منتهیة الی الادراک الوجودی



المحض ان لا تعلق باجتماع الادراكات الغير المتناهية بل يتعالى بانه لو كان الادراك عبارة عن زوال الادراك يلزم ان يكون جميع الادراكات

والا لكان للنفس ادراكات غير متناهية من حيث الانتفاء لانه يكون على هذا التقدير كل ادراك انتفاء الادراك آخر حاصل قبله فيكون جميع

عند تحقق الادراك اللاحق الاخير لان الادراكات على هذا التقدير اي على تقدير كونها زوالات للادراكات لا تكون عبارة الا

لا شيء من الانتقاله المحض بمشار للامتياز فلا شيء من العلم والادراك بالانتقال المحض اما الصغرى فظاهرة لا حاجة الى بيانها واما الكبرى

فلان الانتفاء المحض السلب البسيط لايكون ممتازاً بذاته عن السلب الآخر الذي هو كذلك كما لايكون ممتاداً بذاته لايكون منشاء للامتياز

فان قلت ان تمايز السلوب المضافة الى الملكات لايتوقف الا على الاضافة الى الملكات ولايتوقف تمايز السلوب على تمايز

انتفاء الاعم فيتحقق الاعم وهو السلب البسيط فيلزم الانتفاءات المحضة فتامل وههنا انظار دقيقة الاول ما افاده احسن المحققين رح وهو

النفس بعد وجوده بل موضوع الانتفاء والزوال ما يوجد فيه الزوال مع ما يوجد فيه الزوال لايكون الا اذا لم يوجد معدوما فالزوال صفة

للزائل فكيف يكون الموضوع موجوداً حتى يلزم من استقرار العدم المحض الاقرار بالعدم الثابت ويلزم من التزام الاعدام التزام الادراكات

[illegible]

مقابلة المنع بالمنع وهو غير جائز عند النظار مع ان المفروض ان ليس انتفاء الادراكات السابقة عند تحقق الادراك الاخير اللاحق الا

[illegible]

وتوضيح ذلك اقول انه يمكن الجواب عن النظر الوارد على بعض المحققين المذكور بقول المحشي اقول فيه نظر انه تحرير المقدمة الممنوعة

[illegible]

فلا جرم يكون الزائل السابق موجوداً في زمانه وثابتاً للنفس قبل ان يتحقق الزوال به ثم عرض له الزوال وهكذا يكون كامن

هذه الادراكات موجودة في زمانه قبل تعلق الزوال به فلزم ما هو المقصود من لزوم ادراكات غير متناهية على سبيل التعاقب وضرب

[illegible]

الادراكات الحصولية نظرية كانت او بديهية مختصة بكون النفس حادثة والشاهد على هذا التخصيص احالة الحكماء استحالة التسلسل في التصور

[illegible]

هذا الادراك السابق قبل الولادة او معها او بعدها والكل باطل اما الاول فلان الادراك السابق على الولادة لو وجد لحصل الادراك حين الولادة

[illegible]

عن جميع الادراكات الحصولية بالعقل الهيولاني تشبيها لها بالهيولى الاولى اذ كما ان الهيولى الاولى قابلة صرفة مستعدة للكمالات

ولیس لمافی حد نفسها الکمال بالفعل فکذلک النفس فی تلک المرتبة عاریة وخالیة عن العلوم الکلیة والجزئیة وصالحة لان تحصل لها العلوم الجزئیة بالاحساس

قبل حصول المعانی الآخر مفهوم المجهول المطلق الذی مر ذکره لان الوجدان السلیم شاهد علی انه لامانع لحصول هذا المفهوم للنفس بشرط

ثم انتقلت نفسه عن مرتبة العقل الهیولانی لا یدرک الا صورة الاب والام وشکل تلک الصور من الجزئیات المحسوسة وکذا یدرک

ای المولوی غلام نبی

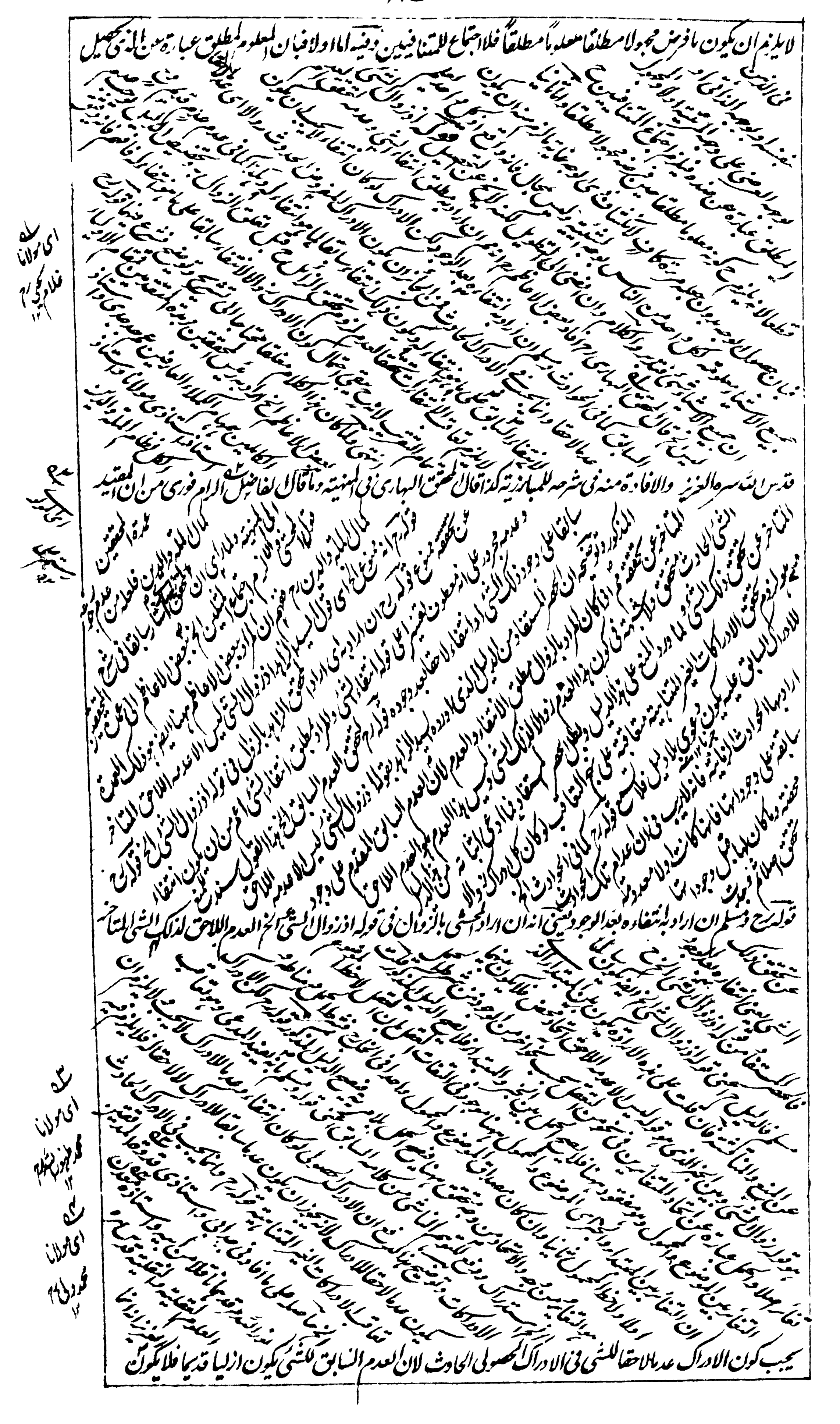
کونه معلوما ولا استحالة فیه لانه یجوز ان یکون شیء مجهولا بالوجه الذاتی ویصدق علیه مفهوم مطلق المجهول فیکون معلوما بالوجه

المرعى فيه مفهوم مطلق المجهول ان يكون بكر معلوما وفردا لمفهوم مطلق المجهول ايضا في زمان واحد وفيه ان عنوان المجهول المطلق

مجهولا مطلقا في زمان حال بل كان بكر مجهولا مطلقا في الزمان الماضي وقد صار بكر الآن معلوما مطلقا فمفهوم المجهول المطلق

من وجوه بكر ولكن لما كان هذا الوجه منافيا لكون بكر معلوما وحاصلا فلا يكون هذا الوجه مبدءا لانكشاف بكر لما عرفت ان

ومنكشفا عند العالم يلزم ان يكون جميع الاشياء معلومة لكل واحد من الناس ومنكشفة عنده وبطلانه بديهي وبالجملة تبح



لا يلزم ان يكون ما فرض مجهولا مطلقا معلوما مطلقا فلا اجتماع للمتنافيين وفيه اما اولا فبان المعلوم المطلق عبارة عن الذي يحصل

قدس الله سره العزيز والافادة منه في شرحه للمبازغية كذا قال المحقق البهاري في المنهية وما قال الفاضل الرامفوري من ان المقيد

قوله رح وسلم ان اراد به انتفاءه بعد الوجود يعني انه ان اراد المحشي بالزوال في قوله اذ زوال الشيء الخ العدم اللاحق لذلك الشيء المتاخر

يجب كون الادراك عدما لاحقا للشيء في الادراك الحصولي الحادث لان العدم السابق للشيء يكون ازليا قديما فلا يكون



فی الحصول الحادث بل یکون فی الحصول القدیم لانه یلزم علی تقدیر کون الادراک الحصولی الحادث عدما سابقا للشیء قدمه وهذا

سند ودلیل القول لایجب ان یکون عدما لاحقا فالفاء الداخلة علیه للتعلیل و لما کان هذا السند مشوشا فاحرز العبارة و

المذکور یکون عدما وانتفاء سابقا لما هو انتفاء له ثم یلزم ان یکون للعدم السابق عدم سابق لان المنفی عدم سابق و منفی

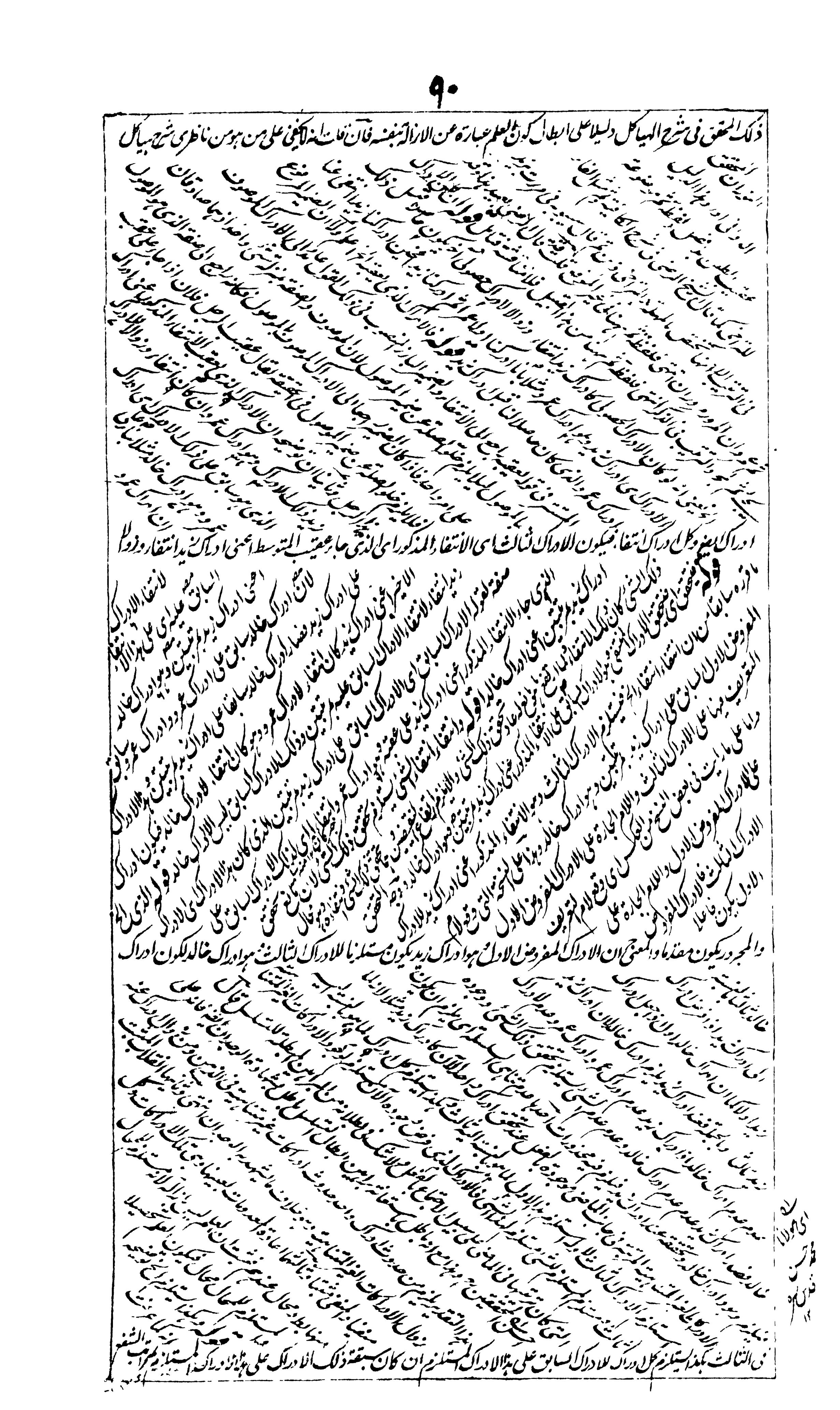
ولیس بکنایة من غیر العدد لان دخول ها التنبیه علی غیر اسم الاشارة لم یثبت علی ما فی الرضی انتهی وفیه ان ها التنبیه قد دخل

ههنا علی غیر اسم الاشارة وهو کاف التشبیه فتذکر قوله رح کما ان عدم عدم قدیم قال الفاضل الرام فوری رح العدم الاول مضاف

عن الانتفاء بزوال الاول وعدما الانتفاء سابقا علی ما هو انتفاء له فلا یبطل کون الادراک زوالا مطلقا فلم یثبت المدعی وهو کون

قوله صاحب المطارحات وهو الامام فلا یدل قطعا علی ان المراد بالعلم المتجدد والمنقسم الحصولی الحادث لانه یحتمل ان یکون المراد

قوله ثم قال هذا المحقق ای یعنی ان المحقق الدوانی رح قد طعن اولا علی صاحب المطارحات بانه ترک ما هو الاولی ثم اورد

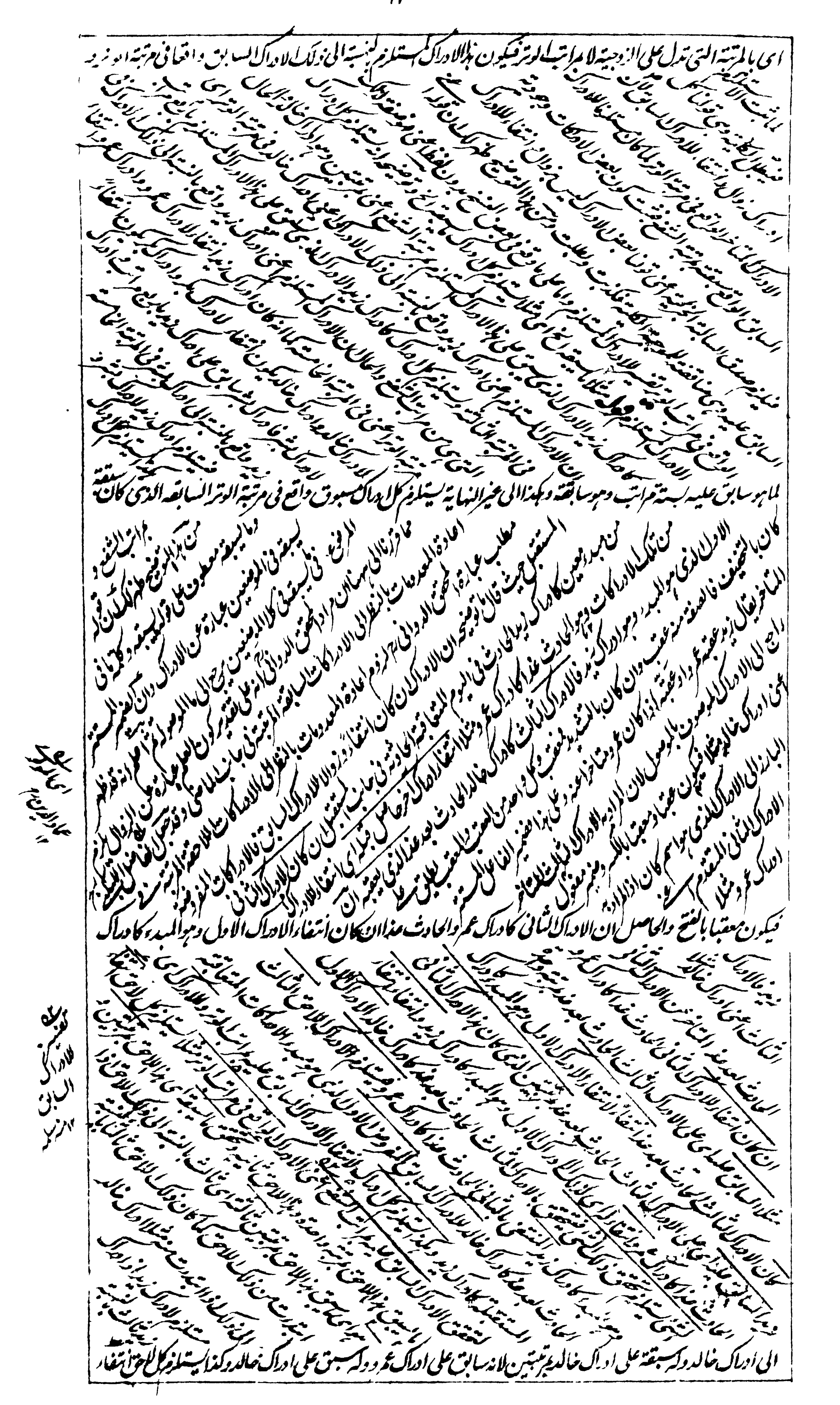


ذلك المحقق في شرح الهياكل دليلا على ابطال كون العلم عبارة عن الازالة بنفسه فان قلت انه لا يخفى على من هو من ناظري شرح هياكل

ادراك الاعمى وكل ادراك انتفاء فيكون الادراك الثالث اي الانتفاء المذكور اي الذي جاء عقيب المتوسط اعمى ادراك زيد انتفاء وزوال

والمجرد ريكون مقدما والمعنى ان الادراك المفروض الاول هو ادراك زيد يكون مستلزما للادراك الثالث هو ادراك خالد لكون ادراك

في الثالث كما انه مستلزم لكل ادراك للادراك السابق على هذا الادراك المستلزم ان كان سبقه ذلك الادراك على هذا وادراكه المستلزم مرتب الشيء

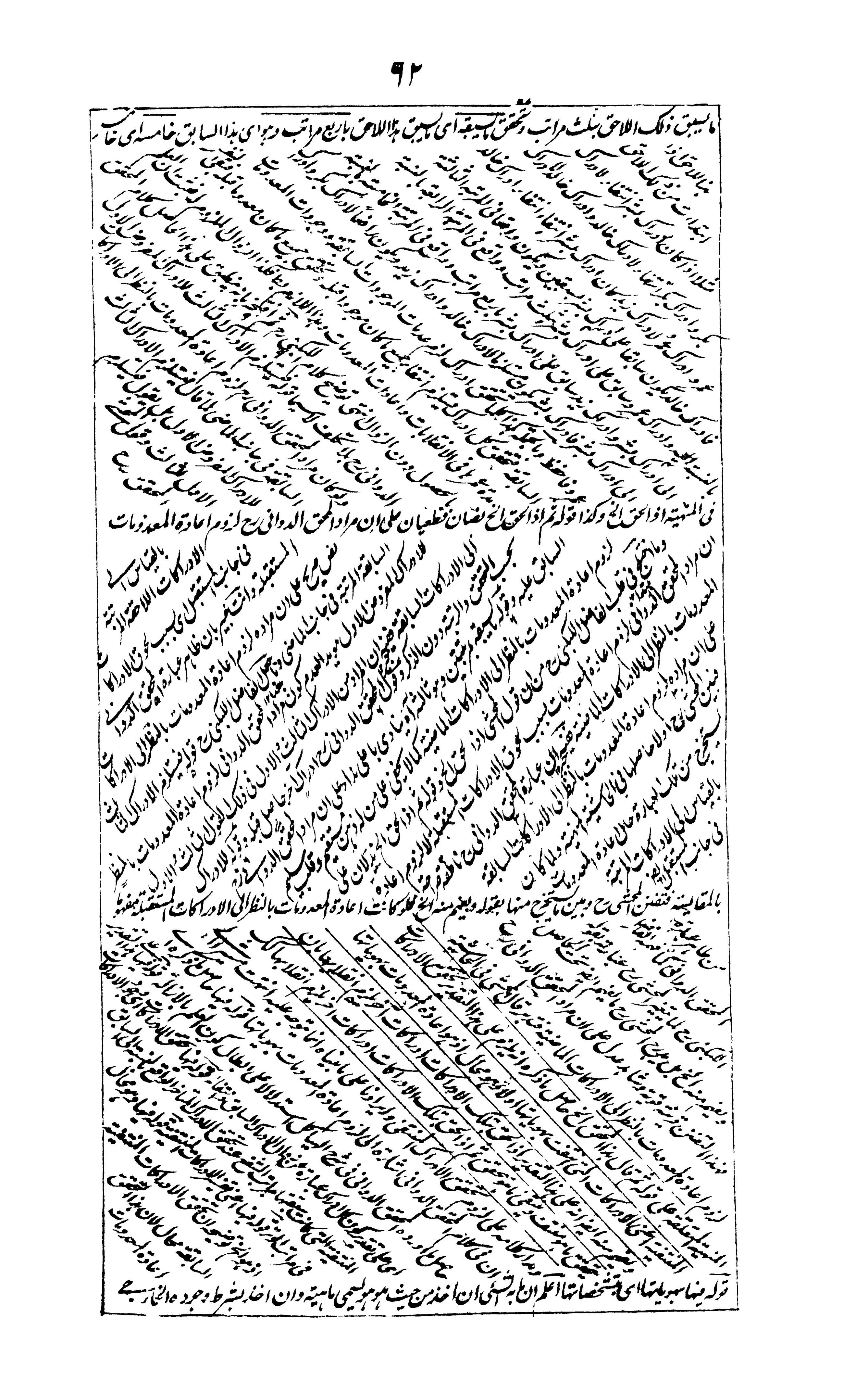


اى بالمرتبة التى تدل على الزوجية لامراتب الوتر فيكون هذا الادراك مستلزم بالنسبة الى ذلك الادراك السابق واقعا فى مرتبة او زوج

لما هو سابق عليه بستة مراتب وهو سابقه وهكذا الى غير النهاية يستلزم كل ادراك مسبوق واقع فى مرتبة الوتر السابقه الذى كان سبقه

فيكون معقبا بالفتح والحاصل ان الادراك الثانى كادراك عمرو الحادث هذا ان كان انتفاء الادراك الاول وهو المبدء كادراك

الى ادراك خالد ولا سبقة على ادراك خالد بمرتبتين لانه سابق على ادراك عمرو ولا سبق على ادراك خالد وكذا يستلزم كل لاحق انتفاء



ما سبق ذلك اللاحق بثلث مراتب وتحقق ما سبقه اي ما سبق هذا اللاحق باربع مراتب و هو اي هذا السابق خامسة اي خامس

في المنهية اقول الحق الخ وكذا قوله ثم اذا الحق الخ نصان قطعيان على ان مراد المحقق الدواني رح لزوم اعادة المعدومات

بالمقايسة فتنقض المحشي رح وبين ما يتخرج منها بقوله ويعلم منه الخ لو كانت اعادة المعدومات بالنظر الى الادراكات المستقبلة بنفسها

قوله فيها سهو بلتها اي تشخصاتها اعلم ان الماهية ان اخذ من حيث هو هو يسمى ماهية وان اخذ بشرط وجوده الخارجي



يسمى حقيقة وان اخذ مع التشخص يسمى هوية هذا هو المشهور وقد يستعمل الحقيقة مرادفة للماهية والماهية بمعنى ما يقع جوابا عن السؤال بما هو

فلا جرم يكون الوجود والعدم العدم مغايرا للوجود وقبل العدم فلا يكون المعاد بعينه موجودا كالاول وفيه رد من وجوه الاول

لا يعود قطعا فان التقدم والتأخر في اجزاء الزمان بالذات فكيف يتصور ان يعود الزمان المتقدم فيبطل اعادة الشيء بعينه

تبدل الذات فان قلت قد كان يمكن للتلميذ ان يقول من الشيخ ان الوقت من العوارض المشخصة ولا يلزم من

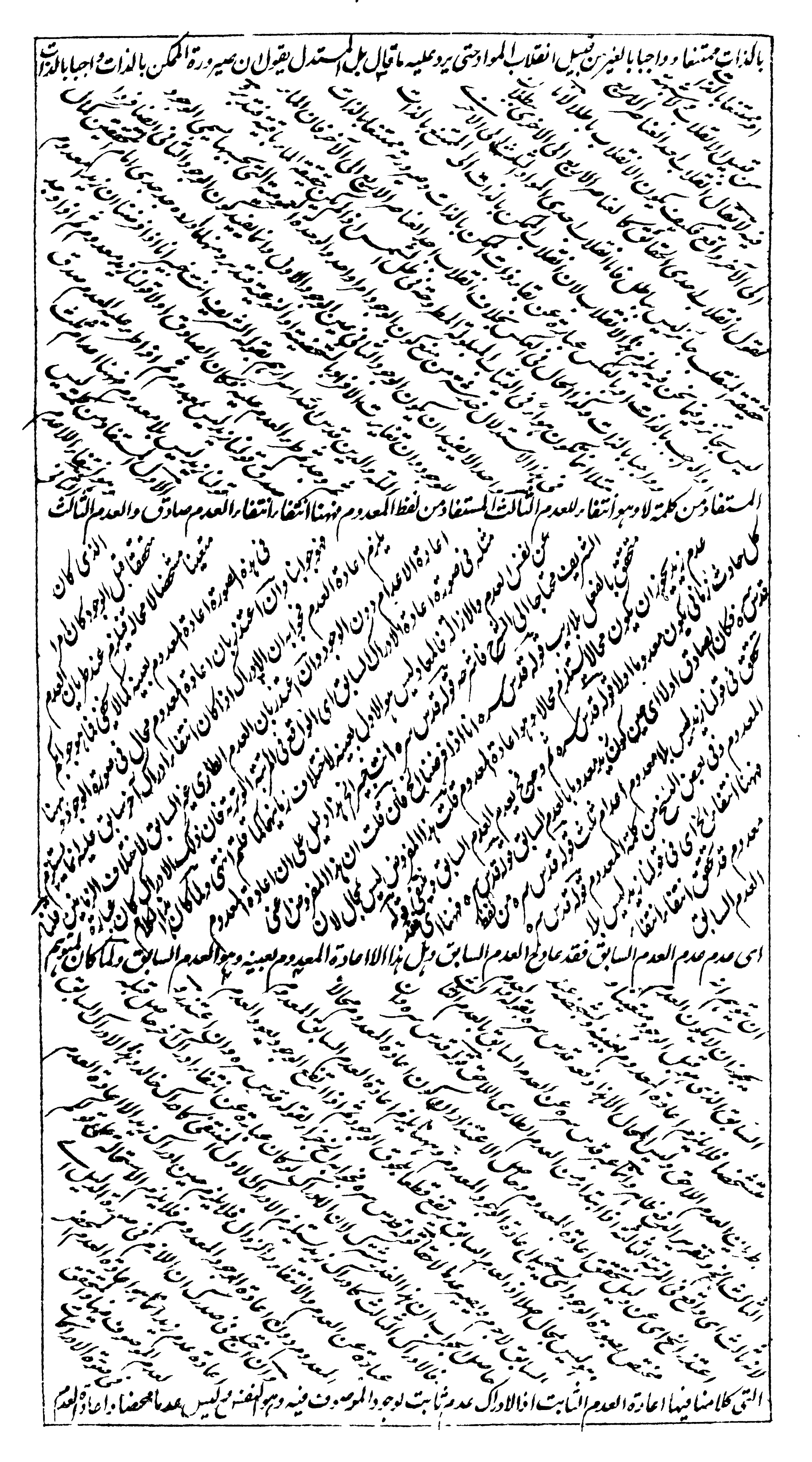


كون الوقت من العوارض المشخصة اي يتبدل الشخص بتبدله لان العوارض المشخصة عبارة عن مميزات الشخص ومميزات الشئ خبر

وان كانا متحدين في الماهية فلا يلزم الاثنينية بدون التمايز فلا يلزم الاستحالة فتدبر ومنها انه لو جاز اعادة المعدوم بعينه

مثلا ولو جوزنا ان ينقلب احدى المواد الثلث التي هي الوجوب والامكان والامتناع وهو الامكان الى الاخرى وهو الامتناع

فيه باب اثبات الواجب بل عليه سد [illegible] الايجاد والتكوين انتهى [illegible]



بالذات ممتنعا وواجبا بالغير من قبيل انقلاب المواد حتى يرد عليه ما قال بل المستدل يقول ان صيرورة الممكن بالذات واجبا بالذات

المستفاد من كلمة لا وهو انتفاء للعدم الثالث المستفاد من لفظ المعدوم فههنا انتفاء انتفاء العدم صادق والعدم الثالث

اى عدم عدم العدم السابق فقد عاد لم العدم السابق وهل هذا الا اعادة المعدوم بعينه وهو العدم السابق ولما كان المتوهم

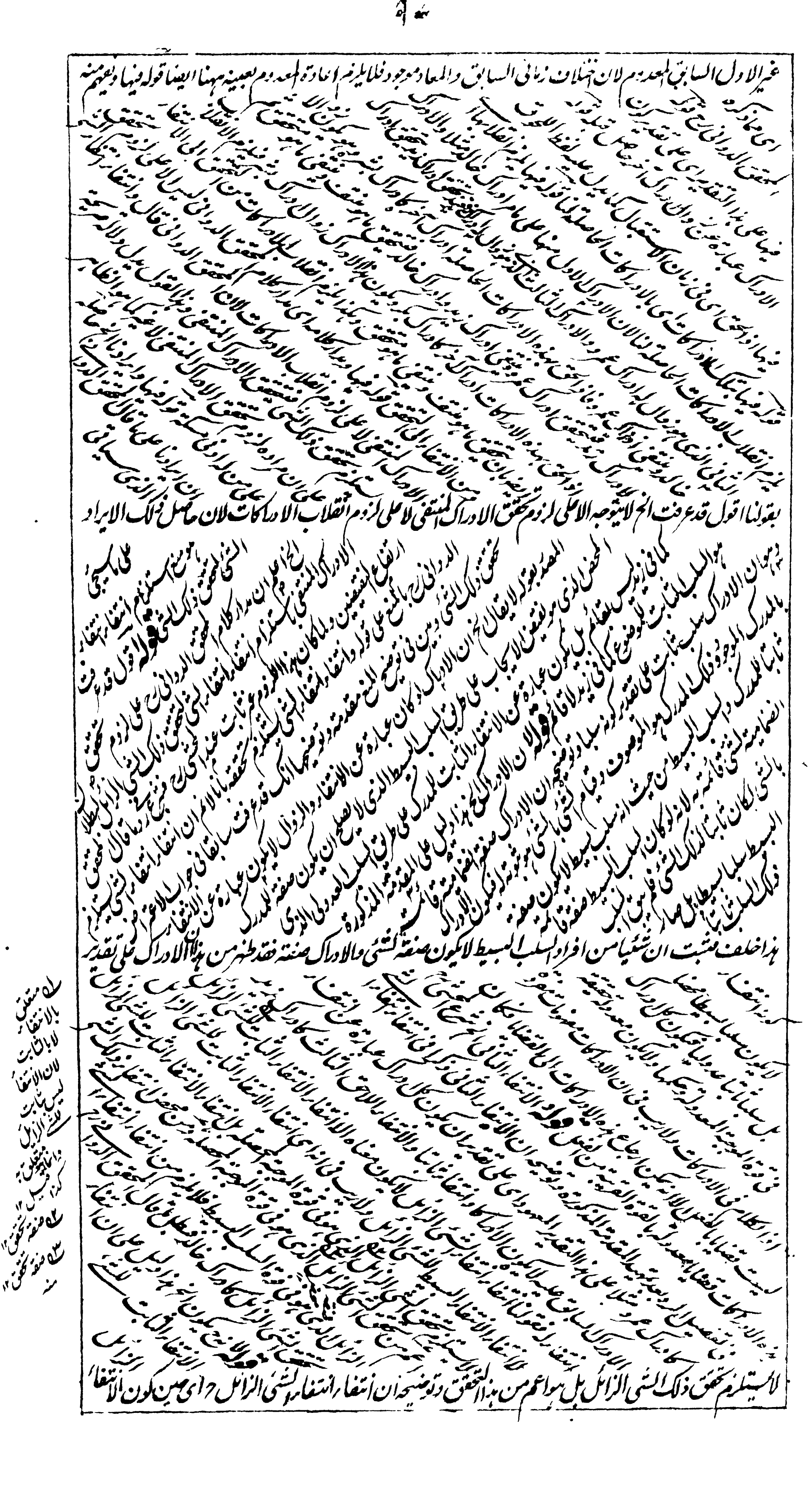
التى كلا منافيها اعادة العدم الثابت اذ الادراك عدم ثابت لوجود الموصوف فيه وهو النفس ليس عدما محضا واعادة العدم

الثابت يستلزم اعادة قيد الثبوت وهو عين المعدوم فيلزم اعادة الوجود المعدوم فلزم الاستحالة ولعل الحكماء قد جوزوا اعادة العدم المحض

هناك عدمين متمائزين احدهما في الزمان السابق والآخر في الزمان اللاحق حتى يطلب ما هو الامر المشترك بينهما ويطلب التميز بينهما

عبارة عن الازالة في حيز الخفاء فتدبر والثاني ان ما يجوز في الاعدام هو الاعادة مرة بان زال عدم شيء بوجوده ثم زال الوجود فعاد العدم

الادراك السابق كادراك خالد عبارة عن العدم فاذا اعيد حين طريان الادراك اللاحق كادراك زيد يكون هذا المعاد



غير الاول السابق المعدوم لان اختلاف زماني السابق والمعاد موجود فلا يلزم اعادة المعدوم بعينه مهنا ايضا قوله فيها وغيرهم منه

بقولنا اقول قد عرفت انه لا يتوجه الاصل لزوم تحقق الادراك المنتفي لا على لزوم انقلاب الادراكات لان حاصل فوكك الايراد

هذا خلف فثبت ان شيئا من افراد السلب البسيط لا يكون صفة للشيء والادراك صفته فقد ظهر من هذا ان الادراك على تقدير

لا يستلزم تحقق ذلك الشيء الزائل بل هو اعم من هذا التحقق وتوضيحه ان انتفاء انتفاء الشيء الزائل ح اي حين كون الانتفاء

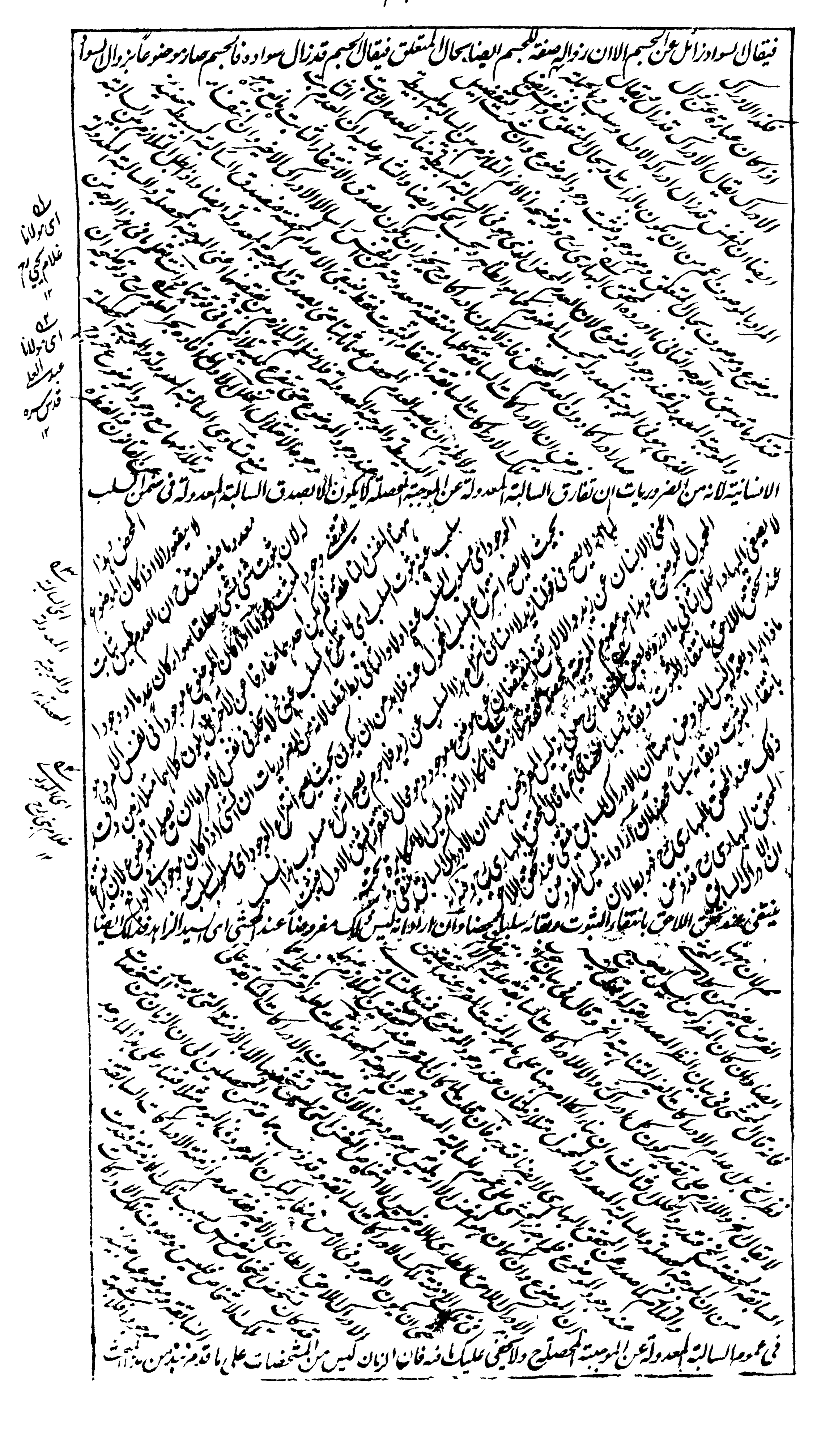


الثانی فی انتفاء انتفاء الشیٔ انتفاء ثابتا یکون فی قوة السالبة المعدولة المحمول و فی حکمها فی ان النفی ههنا وارد علی النفی الثابت کما یکون النفی

وهو معدوم کما فرضنا فلا یثبت له شیٔ من القعود و عدم القعود فح یقال زید لیس بقاعد و هذه هی السالبة البسیطة التی فیها

محض بل فی کل مرتبة انتفاء ثابت فلا یصدق سالبة معدولة هنا بل یصدق فی المرتبة الثالثة النفس لا مدرکة بادراک خالد و هذه

و هی النفس الناطقة من قبیل وصف الشیٔ بحال متعلقه الا تری ان السواد اذا زال عن الجسم فزوال ذلک السواد وصف له بالذات



فيقال السواد زائل عن الجسم الآن بزوال صفة الجسم ايضا بحال المتعلق فيقال الجسم قد زال سواده فالجسم صار موضوعا بزوال السواد

سلمه اي مولانا غلام يحيى رح ١٢

سلمه اي مولانا عبد العلي قدس سره ١٢

الانسانية لانه من الضروريات ان تفارق السالبة المعدولة عن الموجبة المحصلة لا يكون الا بصدق السالبة المعدولة في ضمن السلب

في عموم السالبة المعدولة عن الموجبة المحصلة ولا يخفى عليك انه فان الزمان ليس من المشخصات على ما قدم مذهب من



قوله ثم اقول الخ يعني بعد رد ما قال المحقق الدواني رح في ابطال كون العلم عبارة عن زوال الادراك السابق اقول من عند نفسه

ادراك لا يكون انتفاء لسابقه لانه يبطل كون كل ادراك انتفاء لسابقه فلا بد من ان يكون بازاء كل من تلك الادراكات الحاصلة

الحاصلة للنفس في الزمان السابق اي الزمان الماضي واذا بطل اللازم بطل الملزوم وهو كون العلم عبارة عن الزوال فثبت ان العلم انه

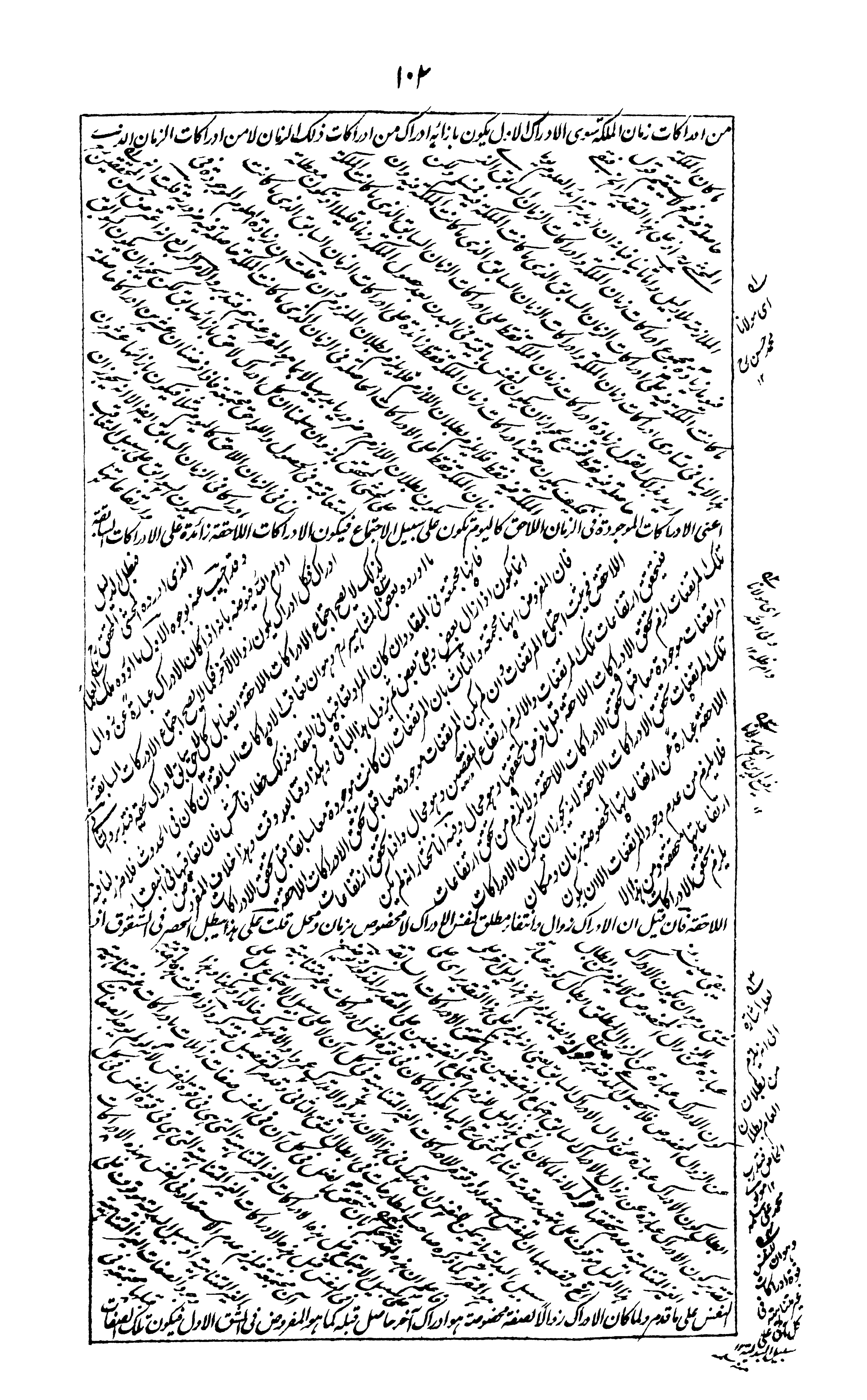
...لمحقق رح من غير دليل

والحدسية الثانية ان تزايد العلوم يوما فيوما لا يدل الا على ان يكون مجموع ادراكات زمان الصبي وادراكات زمان الشباب زائدة

سن الكهولة واما بطلان اللازم فلان تزايد العلوم يوما فيوما يدل على خلاف ما لزم ههنا من المساوات وزيادة السابقة فانه يدل

ان المراد بالزمان السابق زمان لا يكون الملكة فيه حاصلة والمراد بالزمان اللاحق زمان حصول الملكة فعلى هذا التقدير يكون حاصل

الحاصلة فيه ادراكات زائدة على عشرة كما يظهر بالرجوع الى الوجدان ولا يذهب عليك ما في هذا الحاصل اما اولا فبان كل ادرك

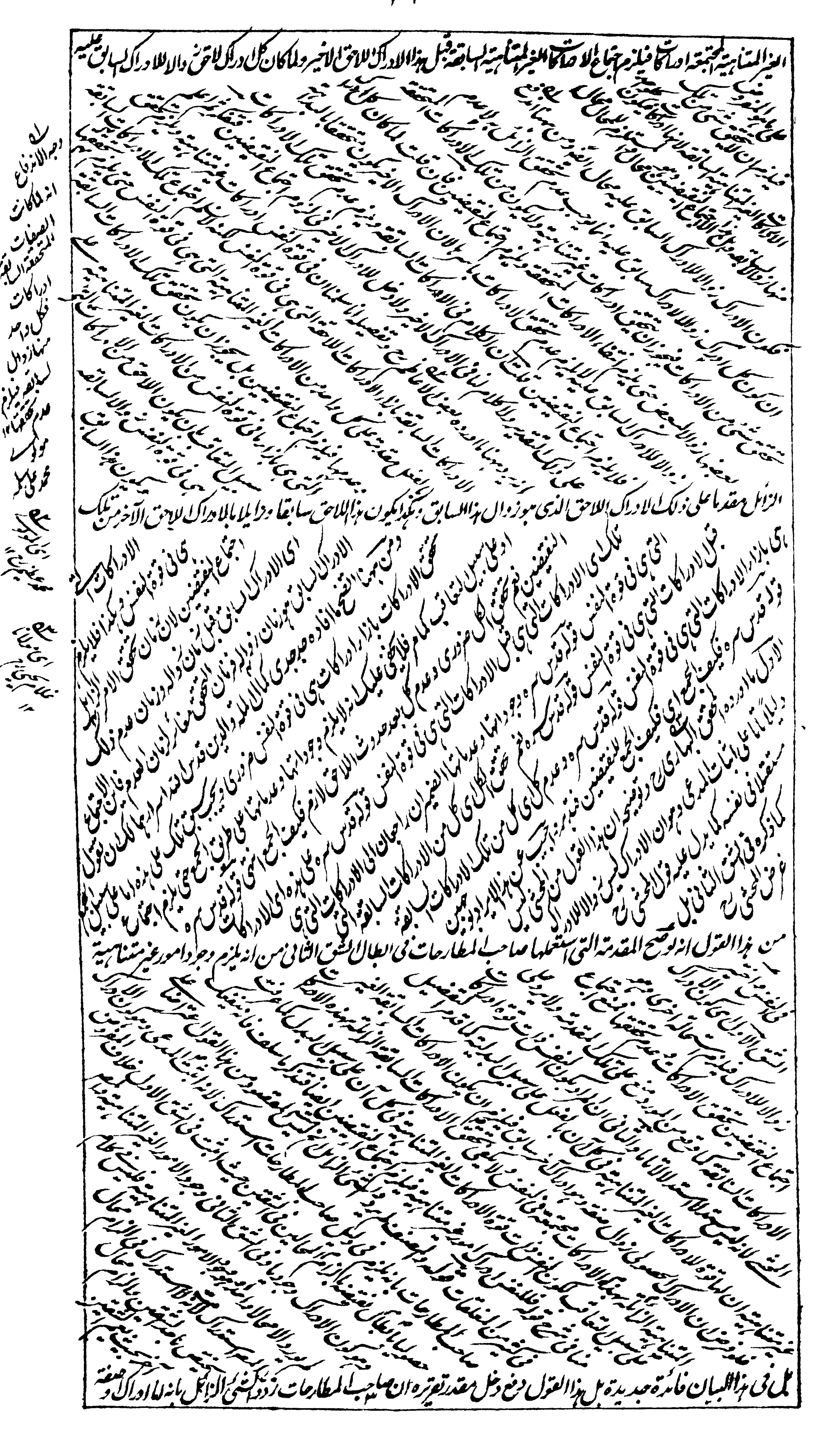


من ادراكات زمان الملكة تسمى الادراك الاول يكون بازائه ادراك من ادراكات ذلك الزمان لا من ادراكات الزمان الذي

اعني الادراكات الموجودة في الزمان اللاحق كاليوم تكون على سبيل الاجتماع فيكون الادراكات اللاحقة زائدة على الادراكات السابقة

اللاحقة فان قيل ان الادراك زوال او انتفاء مطلق لنفس الادراك لا مخصوص بزمان ومحل قلت على هذا يبطل الحصر في الشق الاول

النفس على ما تقدم ولما كان الادراك زوال الصفة مخصوصة هو ادراك آخر حاصل قبله كما هو المفروض في الشق الاول فيكون تلك الصفات



الغير المتناهية المجتمعة ادراكاتها فيلزم اجتماع الادراكات الغير المتناهية السابقة قبل هذا الادراك اللاحق الاخير ولما كان كل ادراك لاحق زوال الادراك السابق عليه

الزائل مقدما على ذلك الادراك اللاحق الذي هو زوال هذا السابق وهكذا يكون هذا اللاحق سابقا وزائلا بالادراك اللاحق الآخر من تلك

من هذا القول انه لو صح المقدمة التي استعملها صاحب المطارحات في ابطال الشق الثاني من انه يلزم وجود امور غير متناهية

بل في هذا البيان فائدة جديدة بل هذا القول دفع دخل مقدر تقريره ان صاحب المطارحات زعم ان الشيء الزائل بانه لما ادراك وصفة

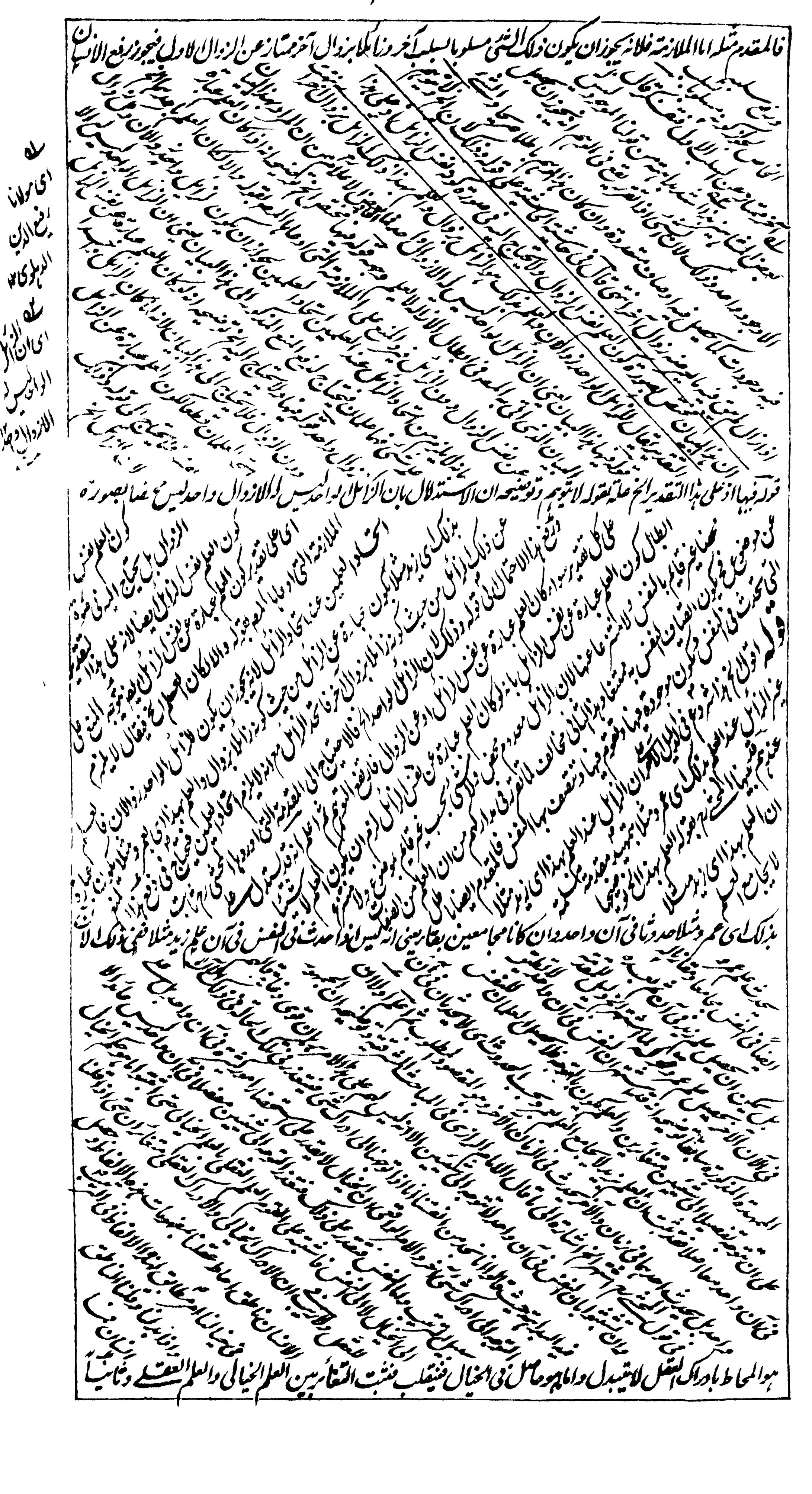


نعم اذا ادرك وابطل كل الشقي التردید الشق الاول منهما بلزوم استحالة مخنقصة والشق الثاني منهما بلزوم استحالة تغير الشقين فاثبت المدعي بعد

عام وتام غير محتاج الى التاويل فتامل ومما يجب ان يعلم انه لما ادعى المصنف سابقا ان الزائل عند العلم بهذا اي بزيد مثلا غير الزائل

واحد ولا يمكن له زوالان لا على طريق الجمع ولا على طريق التعاقب فينتقل اما الاول فلما افاده احسن المحققين وهو ان الزوال

زوالان سواء كانا مجتمعين او متعاقبين في زمانين لزم بطلان الحصر العقلي من الشئ وسلبه اي نقيضه والتالي باطل بالضرورة



فالمقدم مثله اما الملازمة فلانه يجوز ان يكون ذلك الشيء مسلوبا بسلب آخر وزائلا بزوال آخر ممتاز عن الزوال الاول فيجوز رفع الانسان

قوله فيها اذ على هذا التقدير الخ علة لقوله لا يتوهم وتوضيحه ان الاستدلال بان الزائل له احد ليس له الا زوال واحد ليس مع غمضا بصورته

بذلك اي عمرو مثلا احد وثانيا في آن واحد وان كانا مجامعين بقطار يعني انه ليس انما احدث في النفس في آن علم زيد مثلا فهي بذلك لا

هو المحاط بادراك العقل لا يتبدل واما هو حاصل في الخيال فينقلب فثبت التغاير بين العلم الخيالي والعلم العقلي وثانيا

له اي مولانا رفيع الدين الدهلوي ١٢

له اي ان الزائل الواحد ليس له الا زوال واحد

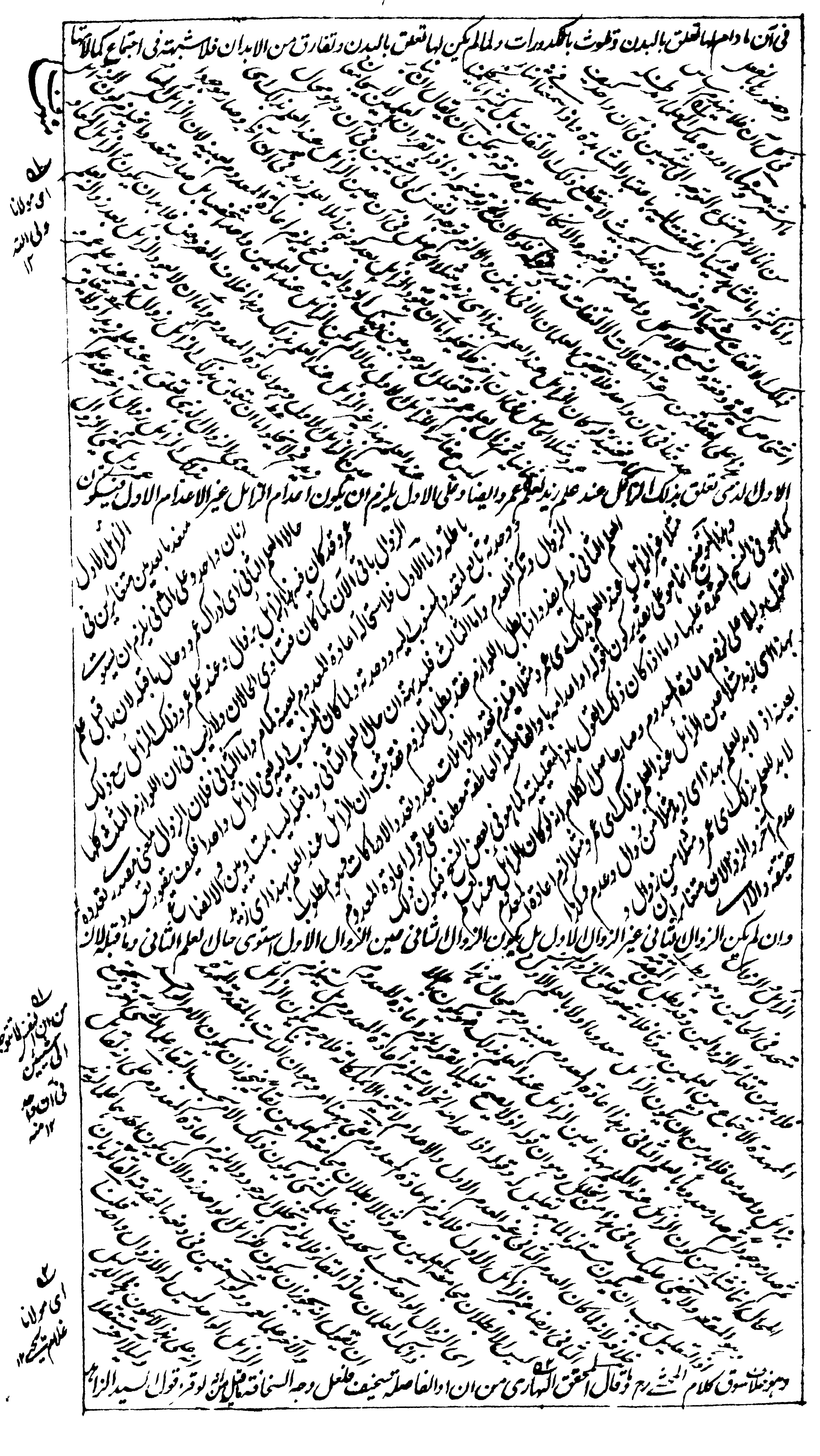


ان المتاخرين استدلوا على ان النفس فی آن واحد تتوجه الى شيئين بدلائل منها انا اذا حكمنا على زيد بالقيام فلابد حين الحكم من ان تحضر الطرفان

بقوله ان المبادی فی حالة الحدس ان كانت مشتملة على النسبة الحاكية فالنفس تنتقل من التصديق المبادی الى التصديق المطالب

وبما ينكر هو التوجه التفصيلی الى الشيئين فی آن واحد و يمكن ان يقال ان المقدمتين لو كانتا ملحوظتين اجمالا بلحاظ وحدانی

كمال متوقع فالكل حاضر عنده فی كل آن فانهدم اساس ما اشتهر بينهم وفيه ان ما اشتهر بينهم معناه ان النفس لا تتوجه الى الشيئين



فی آن ما دام لها تعلق بالبدن وتلوثت بالکدورات ولما لم یکن لها تعلق بالبدن وتفارق من الابدان فلا شبهة فی اجتماع کمالاتها

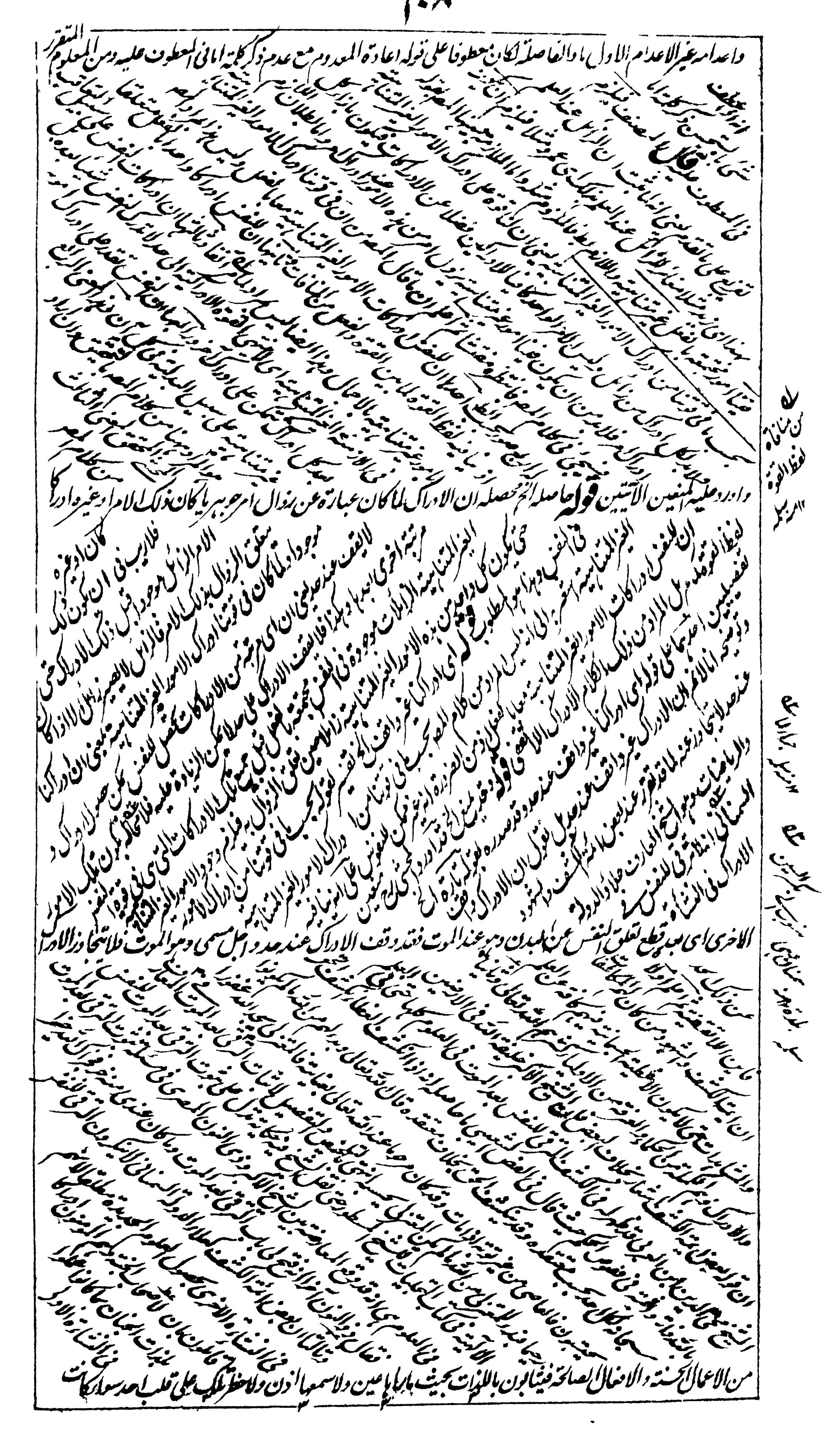
الاول الذی تعلق بذلک الزائل عند علم زید لعلم عمرو ایضا وعلی الاول یلزم ان یکون اعدام الزائل غیر الاعدام الاول فیکون

وان لم یکن الزوال الثانی غیر الزوال الاول بل یکون الزوال الثانی عین الزوال الاول استوی حال العلم الثانی وما قبله لان

وهو ههنا مسوق کلام المحشی رح وقال المحقق اللهاری من ان الفاصلة سخیف فلعل وجه السخافة ما قیل لو قرء قول السید الزاهد

ای مولانا ولی الله ١٢

ای مولانا غلام یحیی ١٢

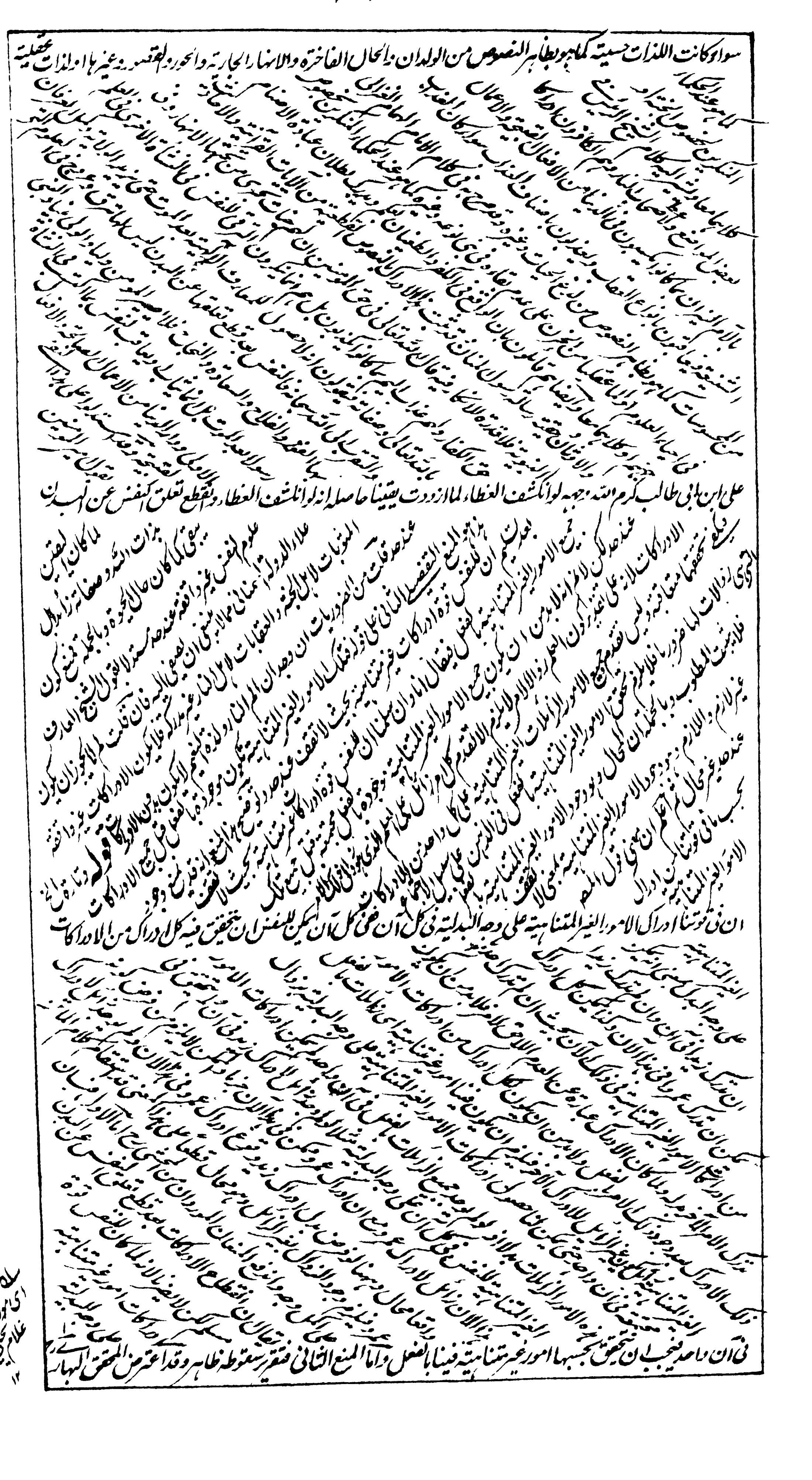


واعدامه غير الاعدام الاول بما والفاصلة لكان معطوفا على قوله اعادة المعدوم مع عدم ذكر كلمة اما في المعطوف عليه ومن المعلوم التقرر

وابرد عليه المثبتين الآتيتين **قوله** حاصله الخ محصله ان الادراك لما كان عبارة عن زوال امر حجب ما كان ذلك الامر او غيره ادراكا

الاخرى اى بعد قطع تعلق النفس عن البدن وهو عند الموت فقد وقف الادراك عند حد واجل مسمى وهو الموت فلا يتجاوز الادراك

من الاعمال الحسنة والافعال الصالحة فيثابون باللذات بحيث ما رأتها عين ولا سمعتها اذن ولا خطر ذلك على قلب احد سوى كمالات



سواء كانت اللذات حسية كما هو بظاهر النصوص من الولدان والحال الفاخرة والانهار الجارية والحور والقصور وغيرها او لذات عقلية

على ابن ابي طالب كرم الله وجهه لو انكشف الغطاء لما ازددت يقينا حاصله انه لو انكشف الغطاء وانقطع تعلق النفس عن البدن

ان في قوتنا ادراك الامور الغير المتناهية على وجه البدلية في كل آن فمعنى كل آن ايمكن للنفس ان يتحقق فيه كل ادراك من الادراكات

في آن واحد فيجب ان يتحقق بحسبها امور غير متناهية فينا بالفعل واما المنع الثاني فتقريره مبسوط ظاهر وقد اعترض المحقق البهاري

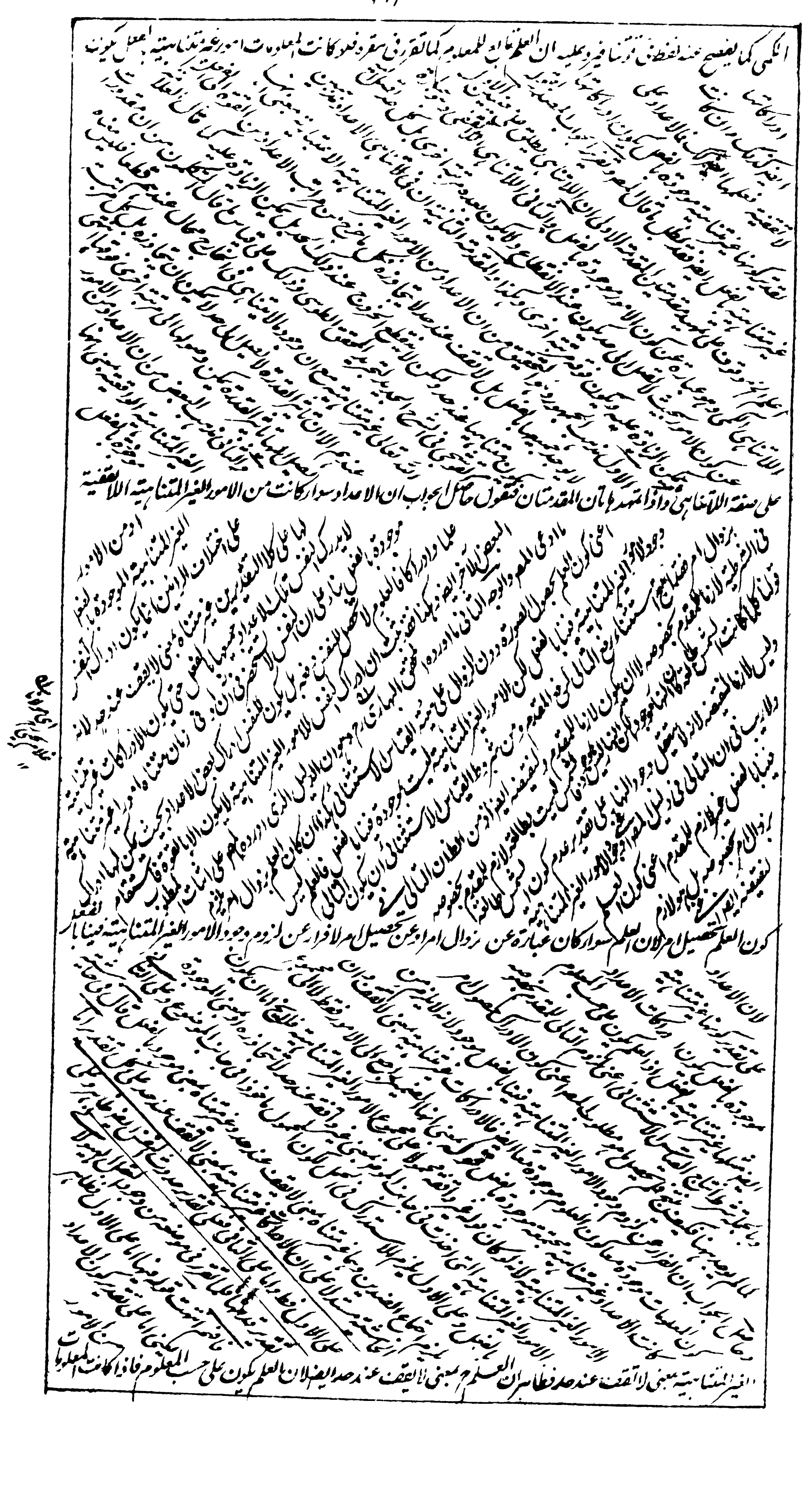


بالجملة انا لا نم لزوم تحقق الامور الغير المتناهية اى الازليات بالفعل بل يوجد في كل زمان واقع بين آنين ام واحد صالح للكون

كذا افيد من تحرير استاذ المحققين ره وقال البعض في دفع لمنع الثاني من المحشي ره انه على تقدير كون الادراك زوال الامر عن الوجود

الا العدم والملكة ولما فرض كون العلم زوالا او عدما فلا محالة يكون الجهل ملكة ووجوديا ولا ريب في ان الادراكات الحاصلة لنا

يدل على ان ادراكات النفس للامور الغير المتناهية سواء كانت بمعنى الانتفية او موجودة بالفعل ليست بالفعل بمعنى اللاتناهي



الكلي كما يفصح عنه لفظ لا تتناهى وعليه ان العلم تابع للمعلوم كما تقرر في محله فلو كانت المعلومات امورا غير متناهية بالفعل يكون

على صفة اللاتناهي واذا تمهد هاتان المقدمتان فنقول حاصل الجواب ان الاعداد سواء كانت من الامور الغير المتناهية اللاتفقية

كون العلم تحصيل امر ان العلم سواء كان عبارة عن زوال امر او عن تحصيل امر لا فرار عن لزوم وجود الامور الغير المتناهية فينا بالفعل

الغير المتناهية بمعنى لا تقف عند حد فظاهر ان العلم بمعنى لا تقف عند حد ايضا لان العلم يكون على حسب المعلوم فاذا كانت المعلومات



بمعنى لا تقف عند حد كانت العلوم ايضا كذلك قوله فيها واما على الثاني يعني اما على تقدير الثاني وهو كون الاعداد امورا غير متناهية

الا بمعنى لا تقف عند حد معين لا تتجاوزه في جانب الاستقبال والادراكات اللاانقضية لا انها في المبتدئة في جانب الماضي

بالفعل بل يكون العلم غير متناه بمعنى لا يقف عند حد وفيه ما افاده ملك العلماء دام ظله بما توضيحه ان الاعداد اذا كانت غير متناهية

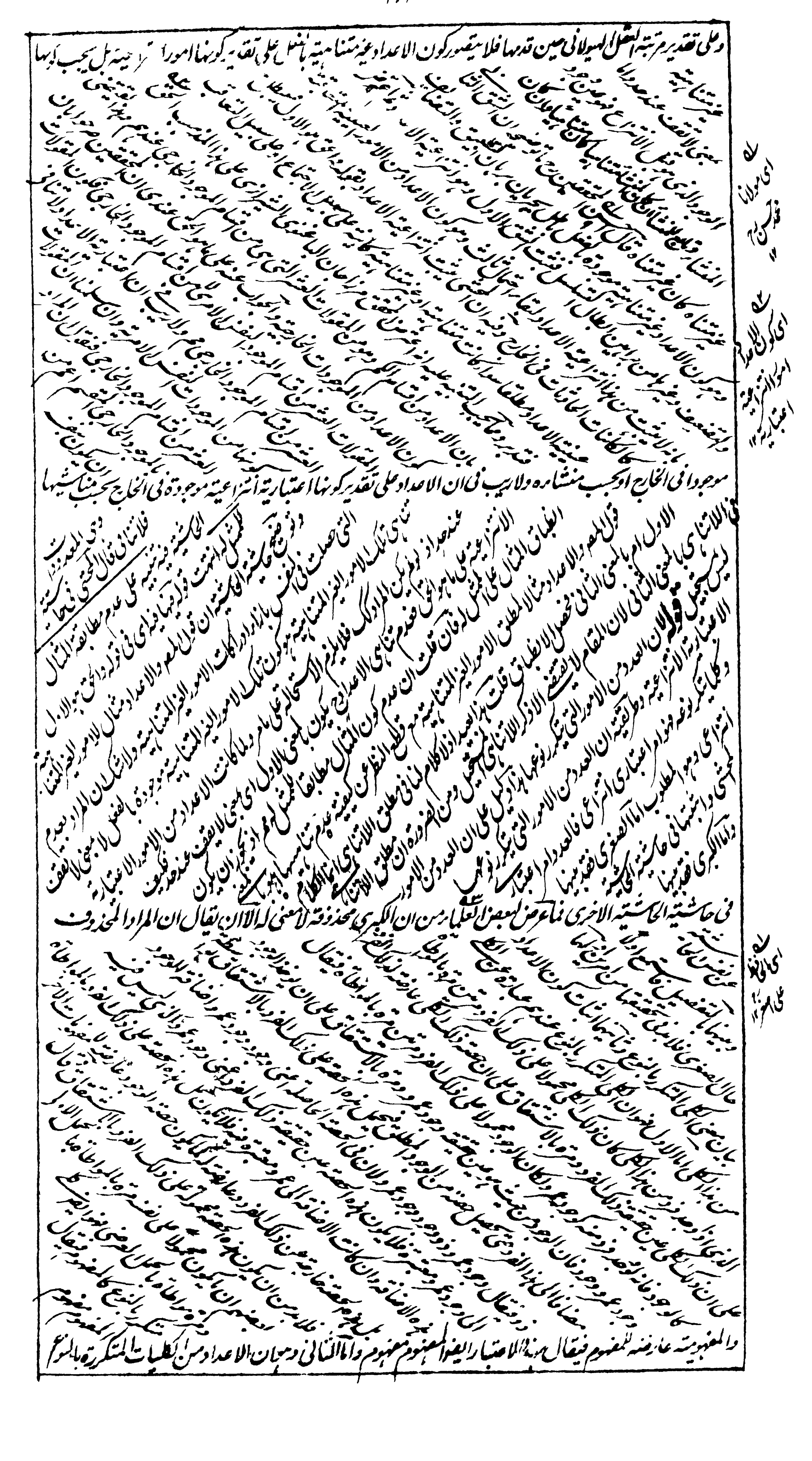
اي بمعنى انها موجودة بالفعل لان الاعداد لما كانت موجودة في الخارج وهي غير متناهية في الخارج فلا جرم يكون علم غير متناهي

تناهي الاعداد بمعنى وجود تلك الاعداد بالفعل في الخارج واعترض ههنا بوجهين الوجه الاول ان ما تناهب لا يختص بالامور

المتعاقبة فلم يبين المحشي حال الاعداد على هذا التقدير ام عدم تناهيها بالمعنى الثاني او بالمعنى الاول مع انه لا بد من بيانه ايضا فان قلت

منوعه ولتجمعه اذ العالم على تقدير كون المعدودات غير متناهية على التعاقب يكون باقيا في ضمن المعدودات الغير المتناهية

الامور الغير المتناهية بالفعل لا يتصور الا في الازمنة الغير المتناهية والازمنة الغير المتناهية لا تتصور على تقدير حدوث النفس



وعلى تقدير مرتبة العقل الهيولاني حين قدمها فلا يتصور كون الاعداد غير متناهية بالفعل على تقدير كونها امورا انتزاعية بل يجب انها

موجودا في الخارج او يجب تناهيه ولا ريب في ان الاعداد على تقدير كونها اعتبارية انتزاعية موجودة في الخارج يجب تناهيها

في حاشية الحاشية الاخرى نما عرض لبعض العلماء من ان الكبرى محذوفة لا معنى له الا ان يقال ان المراد المحذوف

والمفهومية عارضة للمفهوم فيقال هوية الاعتبار ايضا المفهوم مفهوم واما الثاني وهو بيان الاعداد من الكليات المتكررة بالنوع



فقد انبه المحشي رح في حاشية الحاشية حيث قال لان العشرة مثلا تصدق على نفسه فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشرات

الى عشرات رجال في هذا القول باعتبار العشرات دون الآحاد فمعنى هذا القول عشرات رجال ذو العشرة التي هي من عشرات

وهي عبارة عن القضية الكلية التي اشتملت على احكام جميع جزئيات موضوعها كقولنا كل انسان حيوان ذكرها صاحب التلويحات

كيف يكون الكلي ذاتيا للفرد محمولا عليه بالمواطاة وعرضيا لذلك الفرد محمولا عليه بالاشتقاق فانه يلزم كون الشيء الواحد

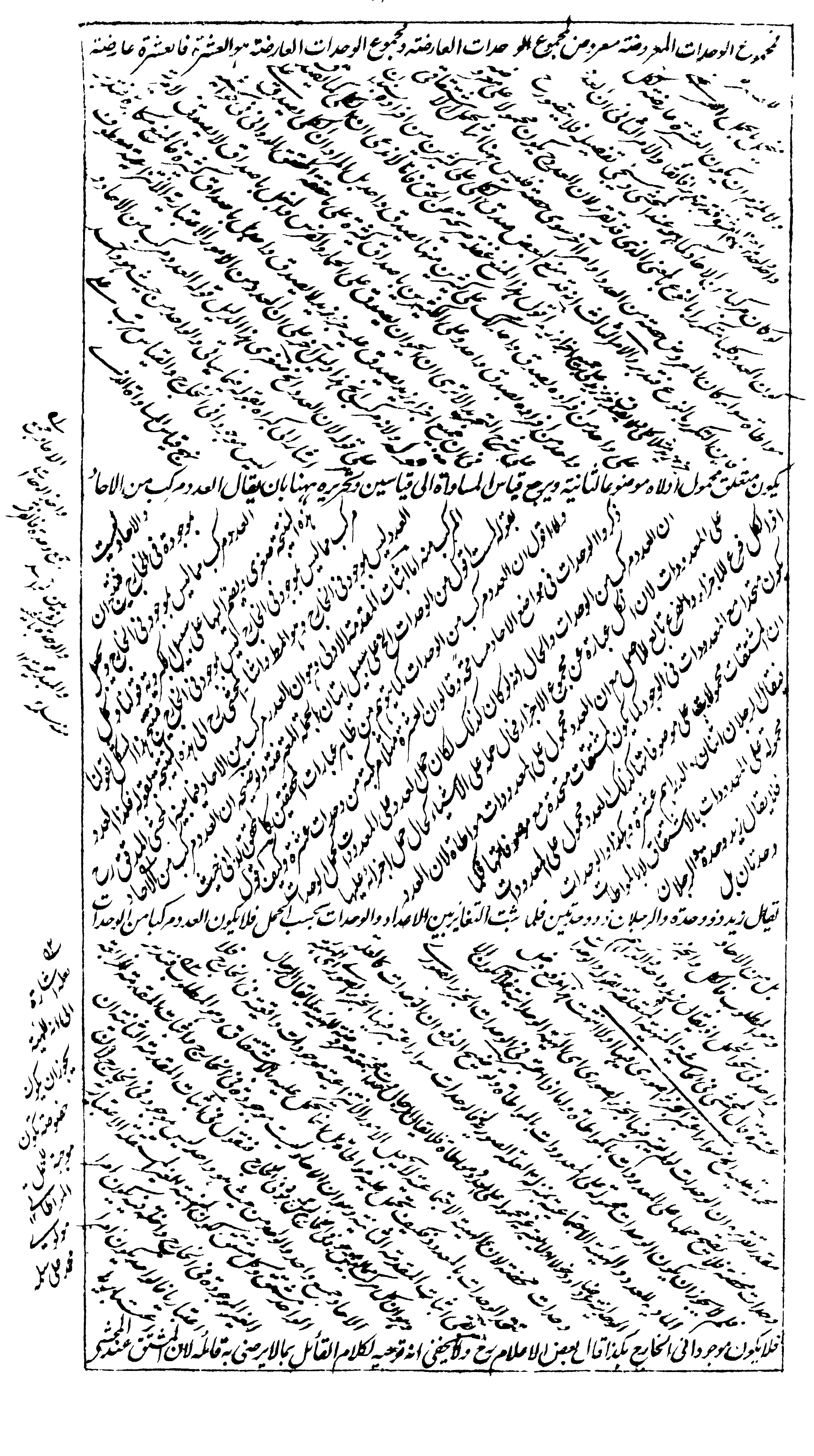


ذاتيا وعرضيا معا وهو ما يعاب فيه فقلت لا غاية هنا انما الغاية في ان يكون الشيء الواحد ذاتيا وعرضيا باعتبار واحد وهنا ما

بالنوع موجودا في الخارج يلزم التسلسل في الامور المترتبة الموجودة الخارجية وتفصيله ان الامكان لو لم يكن امرا اعتباريا

الى ما لا نهاية له ولا شبهة في ثبوت الترتيب بين تلك الافراد اذ المعروض مقدم على العارض ولو كان التقدم

لا من الوحدات كما يجيء فكل وحدة من وحدات العشرة معروضة لوحدة حتى يحمل على كل وحدة منها وحدة بالحمل العرضي



مجموع الوحدات المعروضة معروض لمجموع الوحدات العارضة ومجموع الوحدات العارضة هو العشرة فالعشرة عارضة

يكون متعلق محمول اولاه موضوعا الثانية ويرجع قياس المساواة الى قياسين وتحريره ههنا بان يقال العدد مركب من الاحاد

تقال زيد ذو وحدة والرجلان ذو وحدتين فلما ثبت التغاير بين الاعداد والوحدات بحسب الحمل فلا يكون العدد مركبا من الوحدات

فلا يكون موجودا في الخارج بل هذا ما قال بعض الاعلام رح ولا يخفى انه توجيه لكلام القائل بما لا يرضى به قائله لان المشتق عند المحققين



عملی ماحققه فی حاشیته علی شرح التهذیب اعلالی لیس مرکبا من النسبة فالاصوب ان یقال فی اثبات المقدمة الثانیة ان المشتق

لیس بعدد وان تالف منه الاعداد وقال الشیخ فی الٰهیات الشفاء وحدة کل واحد من الاعداد ان اردت التحقیق هو ان

بالذات فان الممتنع لیس الاندراج تحت شیء واحد تحت المقولتین بالذات ولیس الممتنع الاندراج مطلقا سواء کان بالذات او بالعرض

ان العارض المشتق الحقیقی مرکب من الذات والصفة والنسبة فلکون النسبة داخلة فیه یکون هو ایضا اعتباریا

ولا يكون حقيقة محصلة فكيف يحصل من اجتماع الآحاد الحقيقة المحصلة الواقعية للعدد وجوابه ان المحشي رح ليس بقائل بكون المشتق

ليس كلام الشيخ على ظاهره المتبادر منه وهو كون الاعداد موجودة في الخارج بل المراد بالوجود في قول الشيخ له وجود في الاشياء الوجود

بين القولين كما وقع من المحشي لعله خطاء ويجيب عنه بوجهين الاول انا لا نسلم ان الفارق بين القولين هو المحشي بل هذا القول

في الاعيان منشاء انتزاعه والحكم بوجود العدد في الخارج بالنظر الى وجود منشاءه فيه قال الشيخ في الشفاء فانا قد بينا ان الواحد

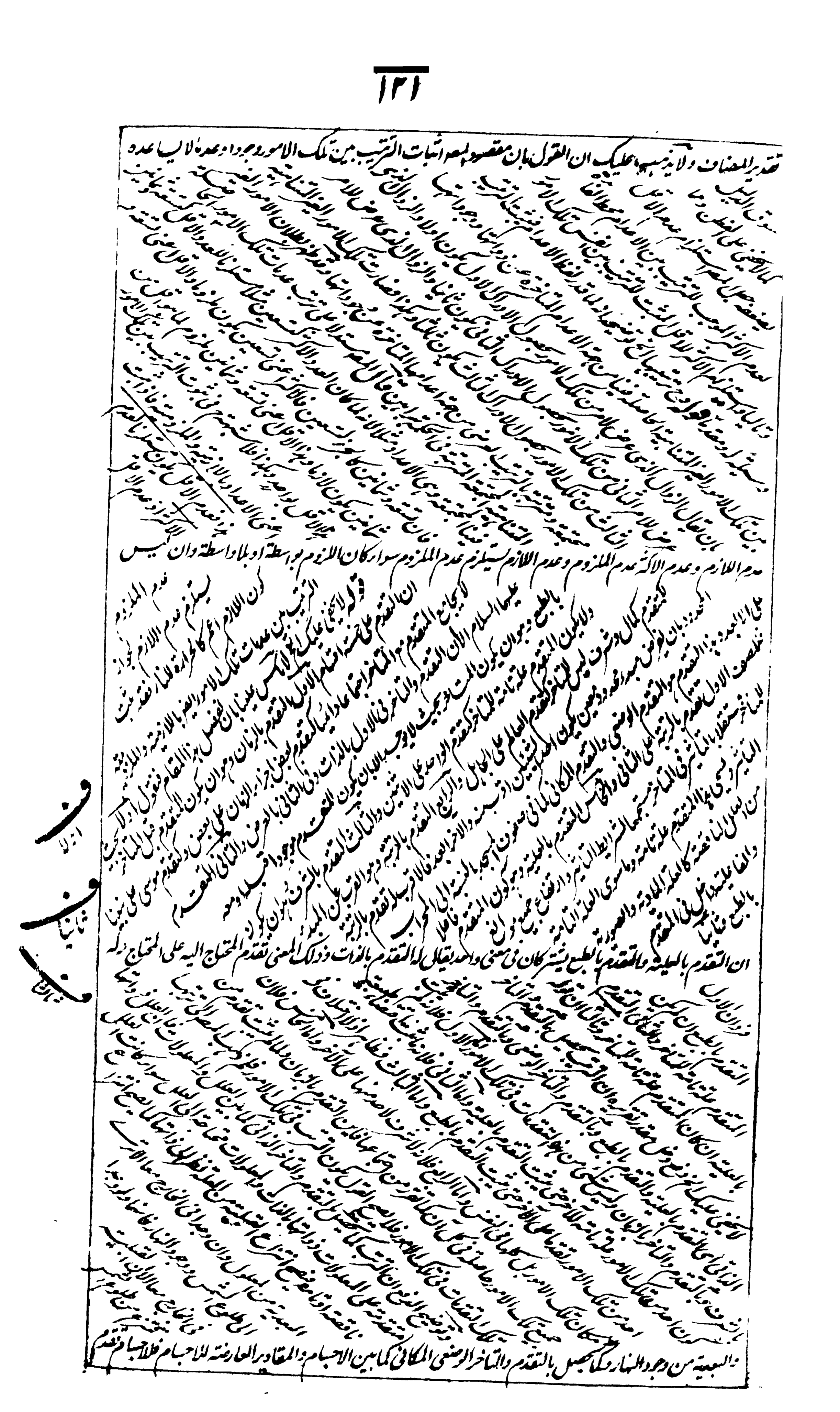


الا تتجرد عن الاعيان وانما بعضها الا في الذهن وكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد انتهى قال المصنف وتلك الامور الحاصلة فيها امور مترتبة

الحاصلة فينا من جانب اعدام تلك الامور المتاخرة عن وجودات تلك الامور ثم ابطال تلك الاعدام المتاخرة اللاحقة

الحاصلة فينا من جهة انفسها فلزم بطلان تلك الامور بعينها لا بغير العلوم لا عينها فيلزم على تقدير كون العلم والا لبطلان الامور الاخر لعدم

اللاتناهي في انفس العلوم وفي غيرها معا كما هو متحقق في هذا التوجيه اشنع من الزام اللاتناهي في انفس العلوم كما هو متحقق على تقدير



تقدير المضاف ولاية منه عليك ان القول بان مقصوده اثبات الترتيب بين تلك الامور وجودا وعدما لا باعده

عدم اللازم وعدم الآلة عدم الملزوم وعدم اللازم يستلزم عدم الملزوم سواء كان اللزوم بواسطة او بلا واسطة وان ليس

ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع يشتركان في معنى واحد يقال له التقدم بالذات وذلك المعنى تقدم المحتاج اليه على المحتاج ولهذا

والبعدية من وجود النهار وكما يحصل بالتقدم والتاخر الوضعي المكاني كما بين الاجسام والمقادير العارضة للاجسام فلا اجسام تقدم

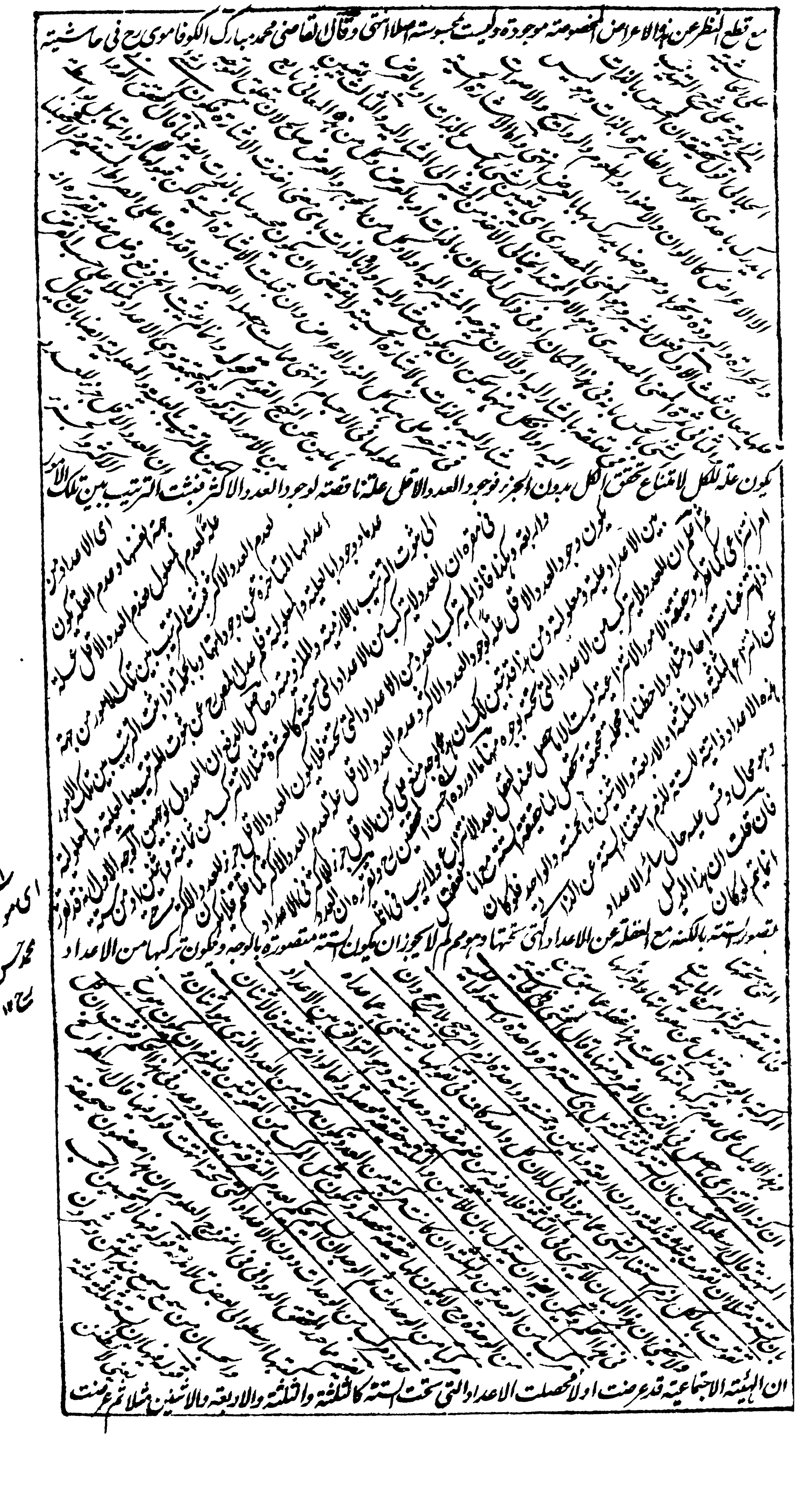


وتاخر وضعي ومكاني بالذات والمقادير بالعرض وبواسطة الاجسام لكونها موجودة في الاجسام وكما تحصل المقدرات والتاخرات

متقدمة على الملزوم من حيث هو ملزوم اي مع وصف الملزومية لان ذات اللازم متقدمة على وصف اللازمية وهو وصف الملزومية

جوهر ان يحصل احدهما في الآخر يسمى المحل الهيولى الاولى والحال الصورة الجسمية وعند الاشراقيين هو عبارة عن الجوهر البسيط المتصل

من الاين واللون والوضع ونحوها وفي هذه المرتبة يتعلق بها الحس ولقبه محسوسة بالذات او بالعرض فظهر ان الماهية مع



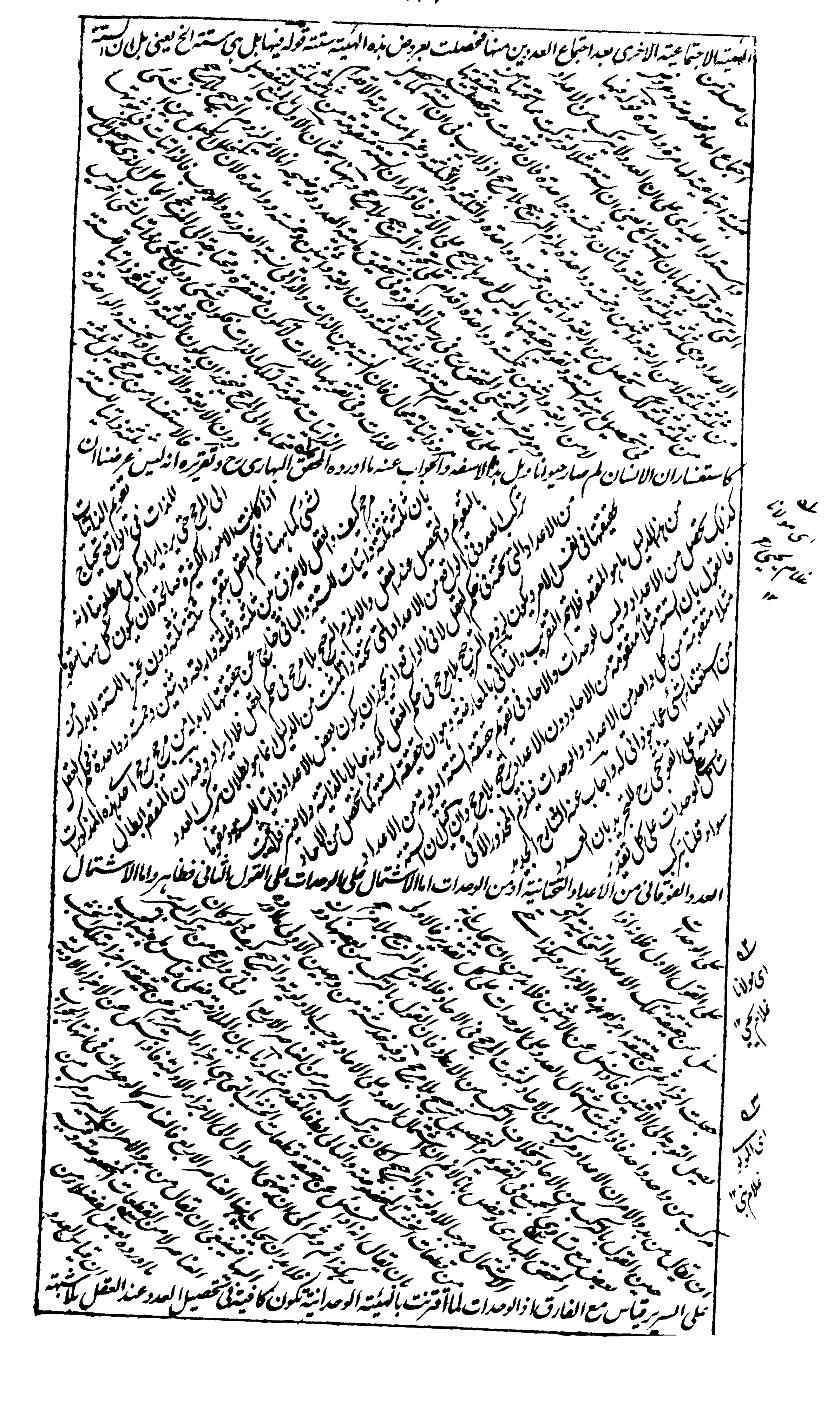
مع قطع النظر عن هذه الاعراض المخصوصة موجودة وليست بمحسوسة اصلا انتهى وقال القاضي محمد مبارك الكوفاموي رح في حاشيته

يكون علة للكل لامتناع تحقق الكل بدون الجزء فوجود العدد الاقل علة ناقصة لوجود العدد الاكثر فثبت الترتيب بين تلك الامور

متصورة بالكنه مع الغفلة عن الاعداد التي تحتها وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون الستة متصورة بالوجه ويكون تركبها من الاعداد

ان الهيئة الاجتماعية قد عرضت اولا لمحصلات الاعداد التي تحت الستة كالثلثة والثلثة والاربعة والاثنين مثلا ثم عرضت

له اي مولانا محمد حسن رح ١٢



الهيئة الاجتماعية الاخرى بعد اجتماع العددين منها فحصلت بعروض هذه الهيئة ستة قوله فيها بل هي ستة الخ يعني بل ان الستة

كاستفسار ان الانسان لم صار حيوانا وبل هذا الاسفه والجواب عنه ما اورده المحقق البهاري رح وتقريره انه ليس غرضنا ان

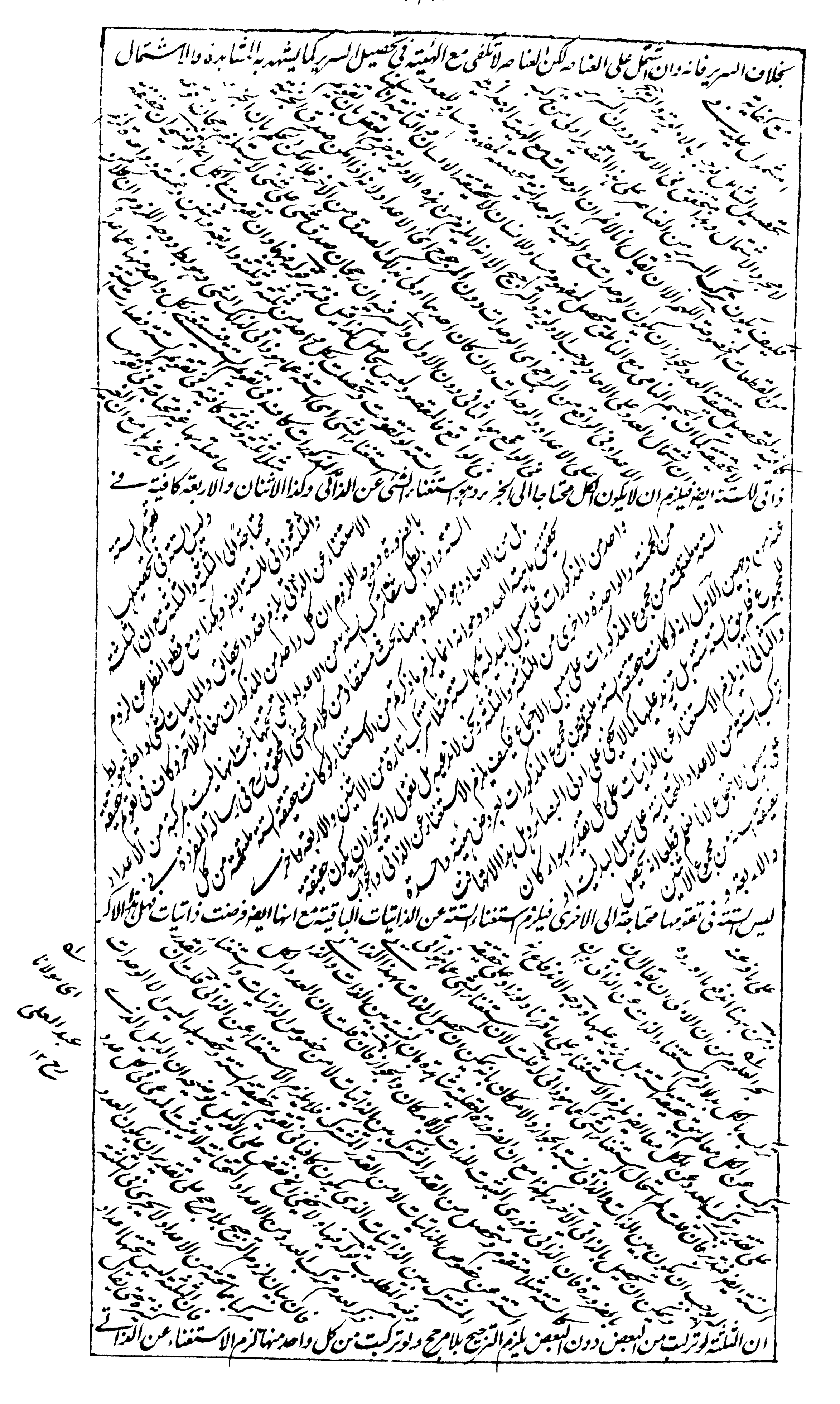
العدد والعقود ما هي من الاعداد التحتانية او من الوحدات اما الاشتمال على الوحدات على القول الثاني فظاهر واما الاشتمال

على السير قياس مع الفارق اذ الوحدات لما اقترنت بالهيئة الوحدانية تكون كافية في تحصيل العدد عند العقل بلا شبهة

ای مولانا غلام یحیی

ای مولانا غلام یحیی

غلام یحیی



بخلاف السرير فانه وان اشتمل على العناصر لكن العناصر لا تكفي مع الهيئة في تحصيل السرير كما يشهد به المشاهدة والاشتمال

ذاتي للستة ايضا فيلزم ان لا يكون الكل محتاجا الى الجزء وهو استغناء الشيء عن الذاتي وكذا الاثنان والاربعة كافية في

ليس الستة في تقومها محتاجة الى الاخرى فيلزم استغناء الستة عن الذاتيات الباقية مع انها ايضا فرضت ذاتيات فهل هذا الا كر

ان الثلثة لو تركبت من البعض دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح ولو تركبت من كل واحد منها لزم الاستغناء عن الذاتي



بل تحت الثلثة ليس الا الاثنان والواحد فيجوز ان يكون الثلثة مركبة منهما ولا ضير فيه وفيه انا نجري هذا الدليل في الثلثة ايضا

آثار سوى آثار اجزائها لكون تلك الحقيقة من مقولة الكم وغيره ولهما اى لكل واحد من الاثنين والثلثة لوازم مختصة لا توجد

عدد لصدق تعريف العدد على الاثنين وكلام المستدل مبني على ماهو المحقق عندهم فلا منع على المستدل وقال الشيخ في الشفاء

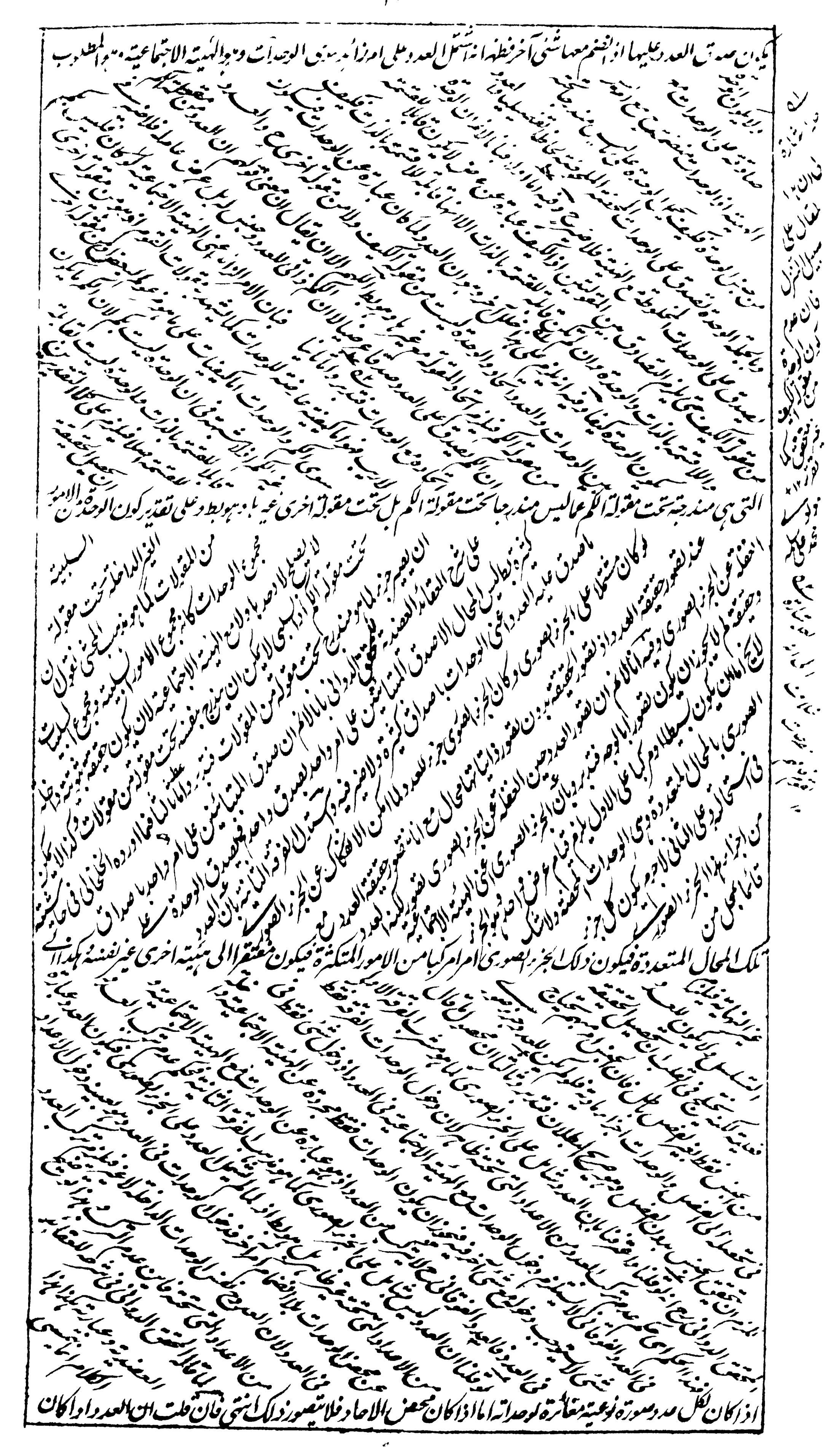
ان ارادوا ان لها حقيقة محصلة واقعية خارجية فهو ممنوع اذ العدد امر انتزاعي ينتزع من المعدودات الموجودة في الخارج كما

كما قد تقرر فاين الوجود الخارجي بنفسه للعدد وان اراد ان لها حقيقة محصلة واقعية وان كانت انتزاعية فمسلم ولكن لا ضير

بعروض الهيئة الاجتماعية واحد لا يكون قابلا لان يعرض له الاثنينية اذ بين الاثنينية والوحدة منافاة وعليك ازاحة

تركب الثلثة من العدد ثابتا بدليل آخر ايضا بلا ملاحظة المقدمة الوجدانية اثبته ولا ضير فيه فتدبر قوله قال بعض المحققين ادبه

مقولة الكيف على شئ واحد والتصادق بين المقولتين بالذات ممتنع فلا جرم انه لا يصدق العدد على الوحدات الصرفة بل

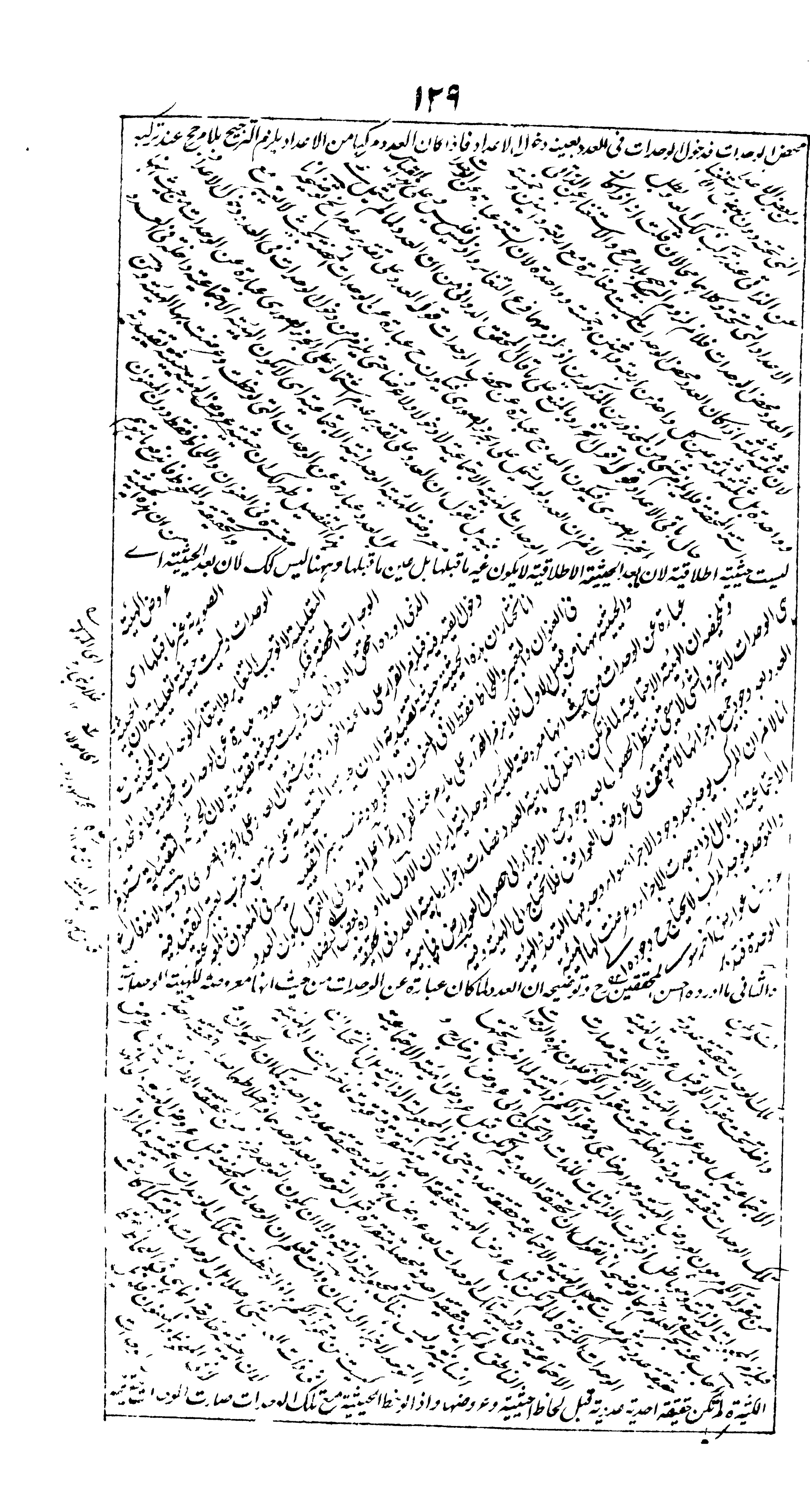


يكون صدق العدد عليهما او انضم معهما شيئ آخر فظهر انه اشتمل العدد على امر زائد سوى الوحدات وهو الهيئة الاجتماعية وهو المطلوب

التي هي مندرجة تحت مقولة الكم عاليس مندرجا تحت مقولة الكم بل تحت مقولة اخرى غيرها وهو باطل وعلى تقدير كون الوحدة من الامور

تلك المحال المتعددة فيكون ذلك الجزء الصوري امرا مركبا من الامور المتكثرة فيكون مفتقرا الى هيئة اخرى غير نفسه وهكذا الى

اذ ما كان لكل عدد صورة نوعية مغايرة لوحداته اما اذا كان محض الاحاد فلا يتصور ذلك انتهى فان قلت ان العدد واو كان



محض الوحدات فدخول الوحدات فى العدد بعينه دخول الاعداد فاذا كان العدد مركبا من الاعداد يلزم الترجيح بلا مرجح عند تركيبه

ليست حيثية اطلاقية لان بعد الحيثية الاطلاقية لا يكون غير ما قبلها بل عين ما قبلها وههنا ليس كذلك لان بعد الحيثية اى

الثانى ما اورده احسن المحققين وتوضيحه ان العدد لما كان عبارة عن الوحدات من حيث انها معروضة للهيئة الوحدانية

الكثيرة لم تكن حقيقة احدية عددية قبل لحاظ حيثية عروضها واذا لوحظ الحيثية مع تلك الوحدات صارت الوحدات الكثيرة



عددية بسبب هذا اللحاظ والعروض فيكون اللحاظ جاعلا لتلك الوحدات عددا ... قوله الكم وبل هذا الا المجعولية الذاتية وقياس

بعينه ولا شيء من الوحدات المحضة كذلك فلا شيء من العدد بوحدات محضة ماخوذة بدون حيثية العروض اما الصغرى فظاهرة

من قوله اذ العدد ... محض الوحدات المحيثة بالحيثية المذكورة فلا يتوجه على هذا القول المنع المذكور وحاصل الدفع انه سلمنا

الوحدات المحضة بان لا يكون تلك الهيئة داخلة فيها ولا عارضة لها والرابع كل وحدة وحدة والعدد على تقدير اشتماله

على الجزء الصوري وحدات بالوجه الاول وعلى تقدير عدم اشتماله عليه وحدات بالوجه الثاني انتهت قوله فيهما والتفصيل الخ منه

[illegible]

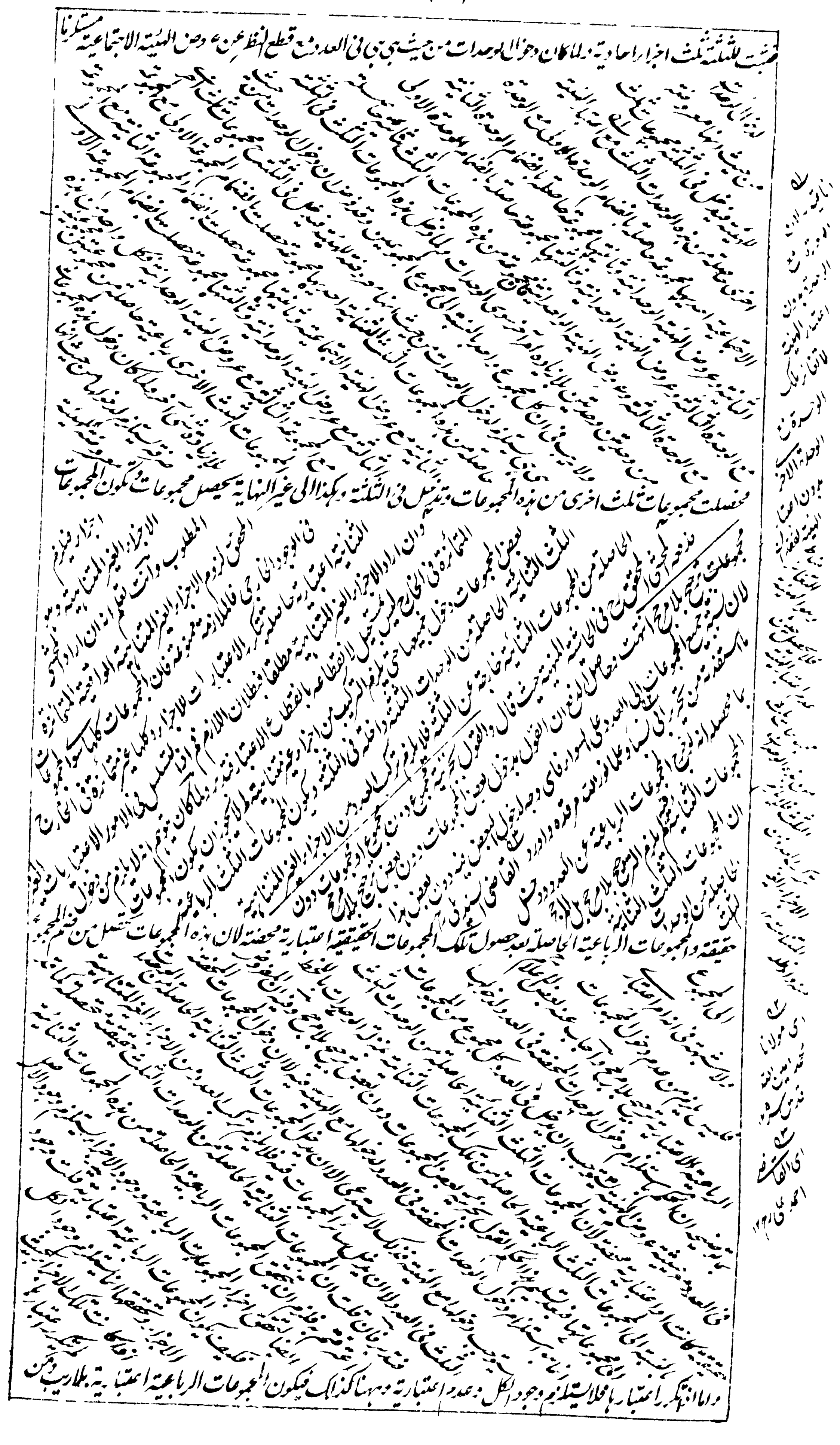
بان الهيئة داخلة في الحقيقة العددية بل تكون عارضة للوحدات فافترق القول بعدم اشتمال العدد على اجزاء صورية واشتماله

[illegible]

للهيئة وبهذه الوحدة المعروضة للهيئة متقدمة على العدد والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء بمرتبتين فيلزم تقدم

[illegible]

كالتطبيق والمضايف وغيرها اوجه الملازمة فما بينه المحشي المحقق بقوله اذ الخ وتقريره ان الثلثة مركبة من ثلث وحدات



فثبت للثلثة ثلث اجزاء احادية ولما كان جزء الوحدات من حيث هي في العدد مع قطع النظر عن وصف الهيئة الاجتماعية مستلزما

فحصلت مجموعات ثلث اخرى من هذه المجموعات وتدخل في الثلثة وهكذا الى غير النهاية تحصل مجموعات وتكون المجموعات

حقيقة والمجموعات الرباعية الحاصلة بعد حصول تلك المجموعات الحقيقية اعتبارية محضة لان هذه المجموعات تحصل من ضم المجموعات

واما اذا تكرر اعتبارها فلا استلزام وجود الكل وعدم اعتبارية وههنا كذلك فيكون المجموعات الرباعية اعتبارية بلا ريب ومن



من هذا التفصيل قد اندفع الشك المشهور وهو انه يلزم من وجود الاثنين وجود الثالث وهو مجموع الوحدتين الذي لا يعرض له صفة الاثنينية

في العدد دخول الآحاد فيه بل العدد على تقدير عدم الاشتمال على الجزء الصوري هو الوحدات المعروضة للهيئة الوحدانية الاجتماعية

كثيرة لان الدخول بمعنى مصدري وتعدده وتوحده تابع لتعدد المضاف اليه وتوحده فكيف يكون الدخول واحدا مع تعدد

بان يكون دخول الوحدات مدخولات متعددة ودخول العدد دخولا واحدا والنزاع في الدخولين بالمعنى المصدري حتى يقال



ان دخول الوحدات دخول كثيرة ودخول العدد دخول واحد بل انما الكلام في الداخلين ولا شبهة في عينيتهما اذ لا مانع من العينية

من عشرين رجلا الا الى عشرين رجلا من حيث الكثرة وكما يقال هذا الرغيف يشبع لكل واحد واحد ولا يشبع الكثير من حيث

تنقص منه بواحد وهذا المجموع الناقص على المجموع الذي تنقص منه بواحد وهكذا فثبت الترتيب في جميع الامور الغير المتناهية



ليس الا باعتبار ان العدد والعارض للمجموع الثاني جزء للعدد والعارض للمجموع الاول ومن هذا التقرير اندفع ما قال ابن محمد خان القراباغي

والمشهور بينهم ان الكلية والجزئية [يا] ذات للعدد دون المعدود فتدبر قوله فيها لان الخ تقريره ان في العدد اختلافا كما [قال] بعضهم قال المولى

بذا المحقق لاثبات الترتيب بين الامور الغير المتناهية مطلقا بحذف لفظ التوقف بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني

مجموع الخمسة بلا ريب فتم الملازمة واندفع المنع بقي ان الاستدلال على ان الحيثية امر انتزاعي لا يخلو عن التحليل من الاحاد الكثيرة



ثم لو لم تعين الهيئة الوحدانية امرا انتزاعيا بل كانت الهيئة منضمة مع الآحاد والكثيرة من حيث انها كثيرة فنتعرض لها لكنها

الى احد الاخير في سلسلة فيه المتناهي في جانب اللاتناهي حتى ينقص منها وما قال ملك العلماء سلمه الله من ان انتهاء المجموع في

عدم المعلول واما ان يكون علية التامة بعدم علة ما من علل وجود المعلول يعني انه اذا تحقق العدم علة ما من علل وجود المعلول لا على التعيين

الا ان يكون علة تامة لعدم المعلول اي العدد الاكثر الذي هو الكل لجواز ان يوجد بعد المعدول اي العدد الاكثر بسبب عدم الشرط

وملازمة فى ان عدم الشرط مصداق لعدم علة ما ليس مصداقا لعدم العدد الاقل فلا يكون عدم العدد الاقل علة تامة لعدم العدد الاكثر

[illegible]

دون الاخرى هف والثانية ان يتوارد العلتان المستقلتان على معلول واحد شخصى على سبيل التعاقب بان يوجد واحدة من العلتين

[illegible]

هو القدر المشترك بين تينك العلتين اذ لا يمكن حصول المعلول بدون هذا القدر المشترك فيتحقق ح وحدة العلة لاكثرتها وتواردها

[illegible]

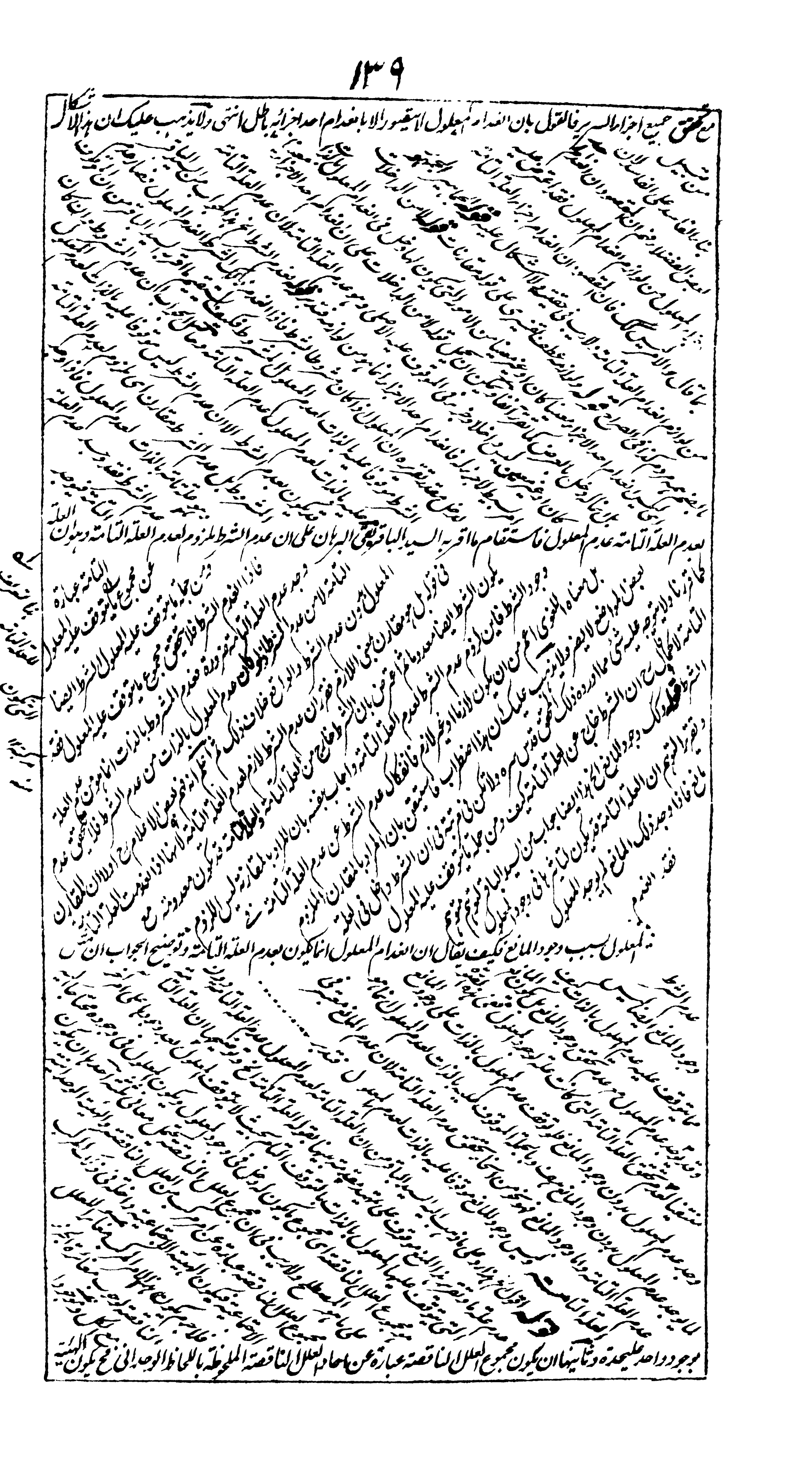
بين العدد الاكثر والعدد الاقل بالعلية والمعلولية وهذا هو المطلوب الا انه لما كان المحشى رح ليس بواضح بان علة عدم المعلول

عدم العلة التامة فاشتغل ببيان فساد قول السيد الباقر كما سيجيء فانتظره مفتشا الثاني ان قوله بالذات احتراز عن الترتب

ان شيئا بعينه لا يترتب وجودا وعدما الا على شيء بعينه فاستمع حاله وهو ان ترتب الشيء المعين على الشيء المعين في الوجود مسلم

من السيد الباقر لدخل مقدر وتقريره الدخل انا لا نسلم ان عدم المعلول انما يكون بعدم العلة التامة فانه اذا انعدم جزء معين

مثلا مركب من الخشبات والمسامير والهيئة الوحدانية عارضة للسرير وخارجة عنه فلا شك ان السرير ينعدم بانعدام هذه الهيئة

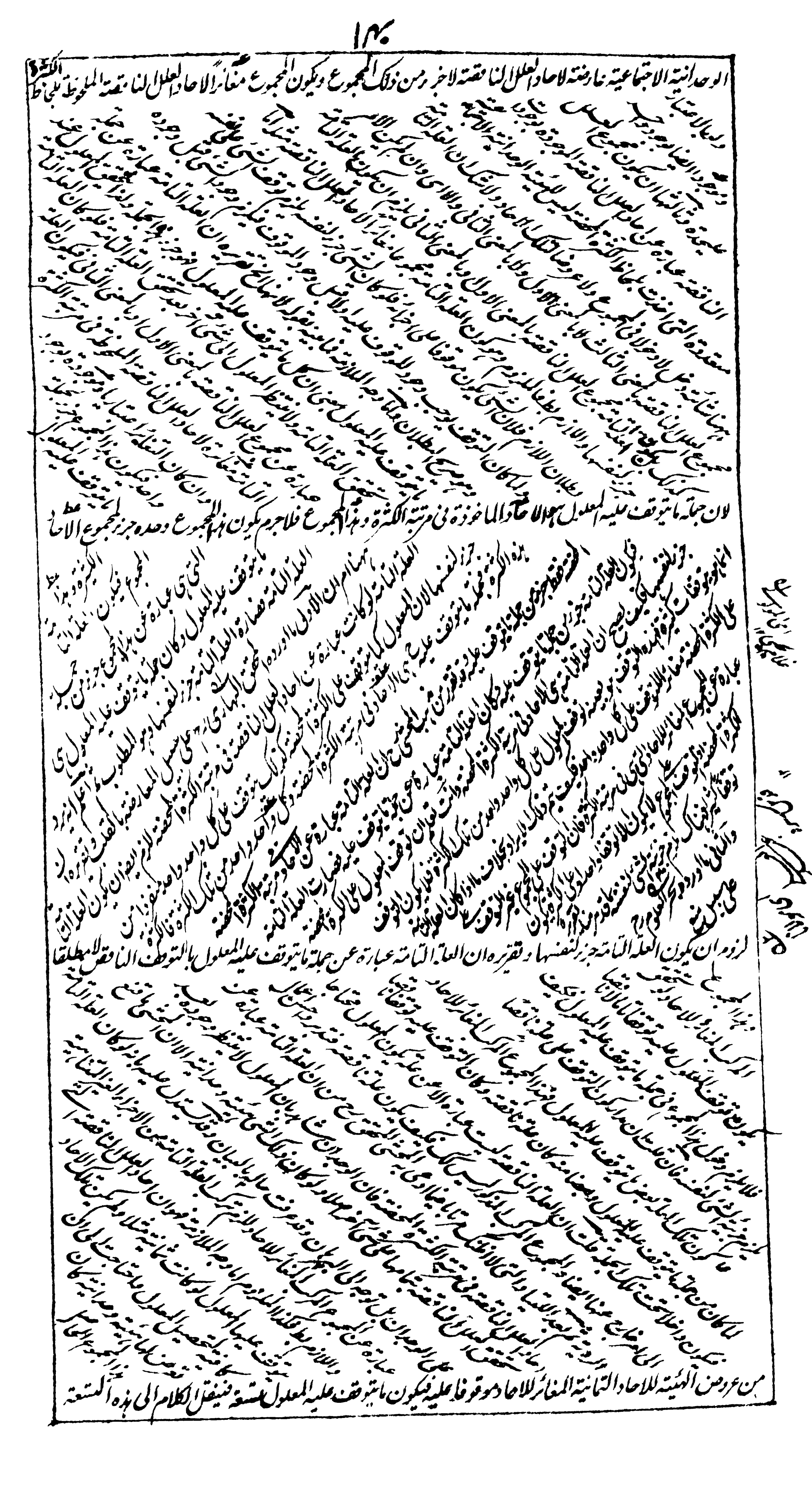


مع تحقق جميع اجزاء السبب فالقول بان انعدام المعلول لا يتصور الا بانعدام احد اجزائه باطل انتهى ولا يذهب عليك ان هذا الاشكال

بعدم العلة التامة عدم المعلول فما استقام ما قرره السيد الباقر من البرهان على ان عدم الشرط ملزوم لعدم العلة التامة وبطلان العلة

المعلول بسبب وجود المانع فكيف يقال ان انعدام المعلول انما يكون بعدم العلة التامة وتوضيح الجواب ان

موجود واحد على حدة وثانيها ان يكون مجموع العلل الناقصة عبارة عن احاد العلل الناقصة الملحوظة باللحاظ الوحداني فح يكون العلية

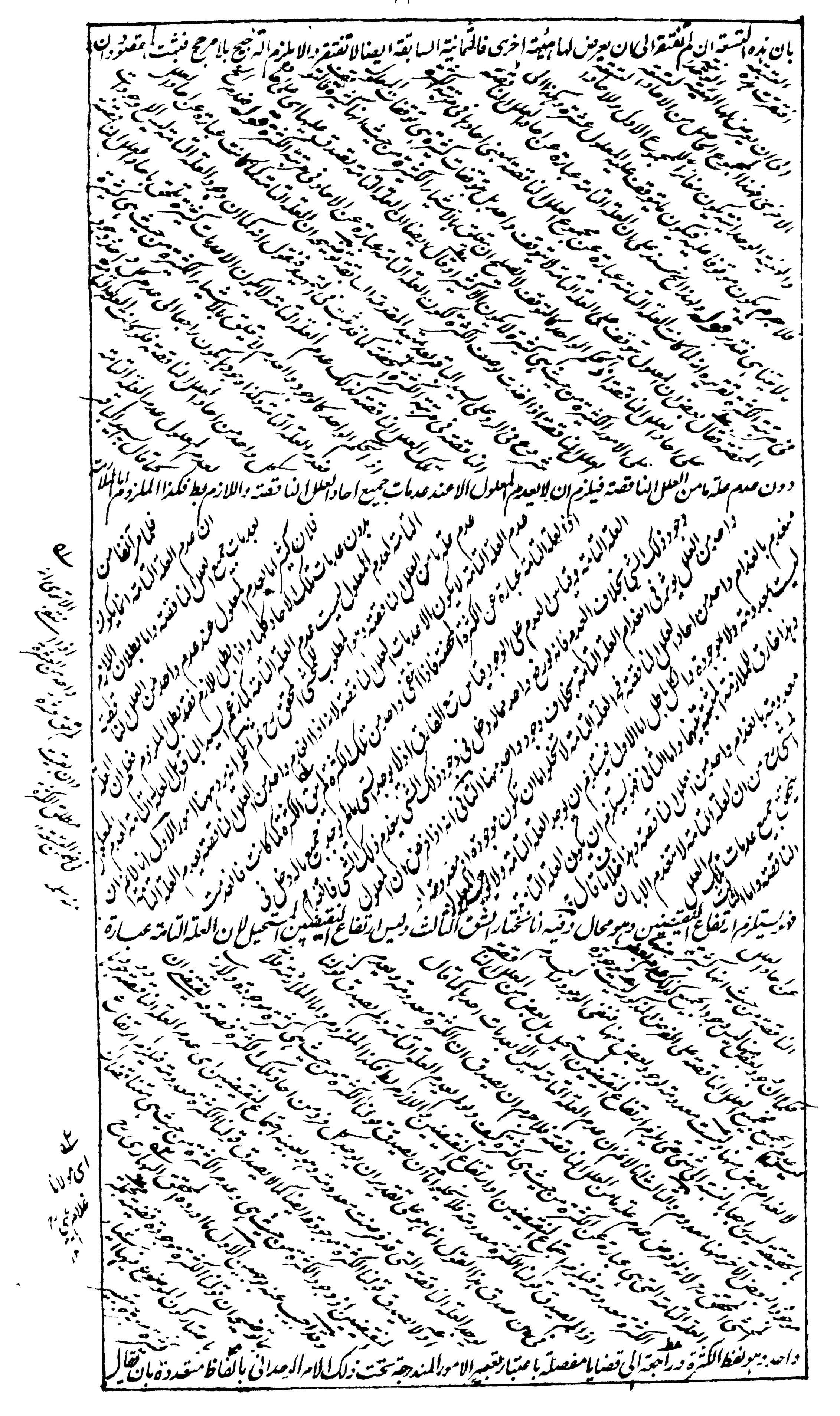


الوحدانية الاجتماعية عارضة لاحاد العلل الناقصة لاخر من ذلك المجموع ويكون المجموع مغايرا لاحاد العلل الناقصة الملحوظة بلحاظ الكثرة

لان جملة ما يتوقف عليه المعلول هو الاحاد الماخوذة في مرتبة الكثرة وهذا المجموع فلاجرم يكون هذا المجموع وحده جزء المجموع الاحاد

لزوم ان يكون العلة التامة جزء لنفسها و تقريره ان العلة التامة عبارة عن جملة ما يتوقف عليه المعلول بالتوقف الناقص لامطلقا

من عروض الهيئة للاحاد التمانية المغائر للاحاد موقوفا عليه فيكون ما يتوقف عليه المعلول تسعة فينقل الكلام الى هذه التسعة



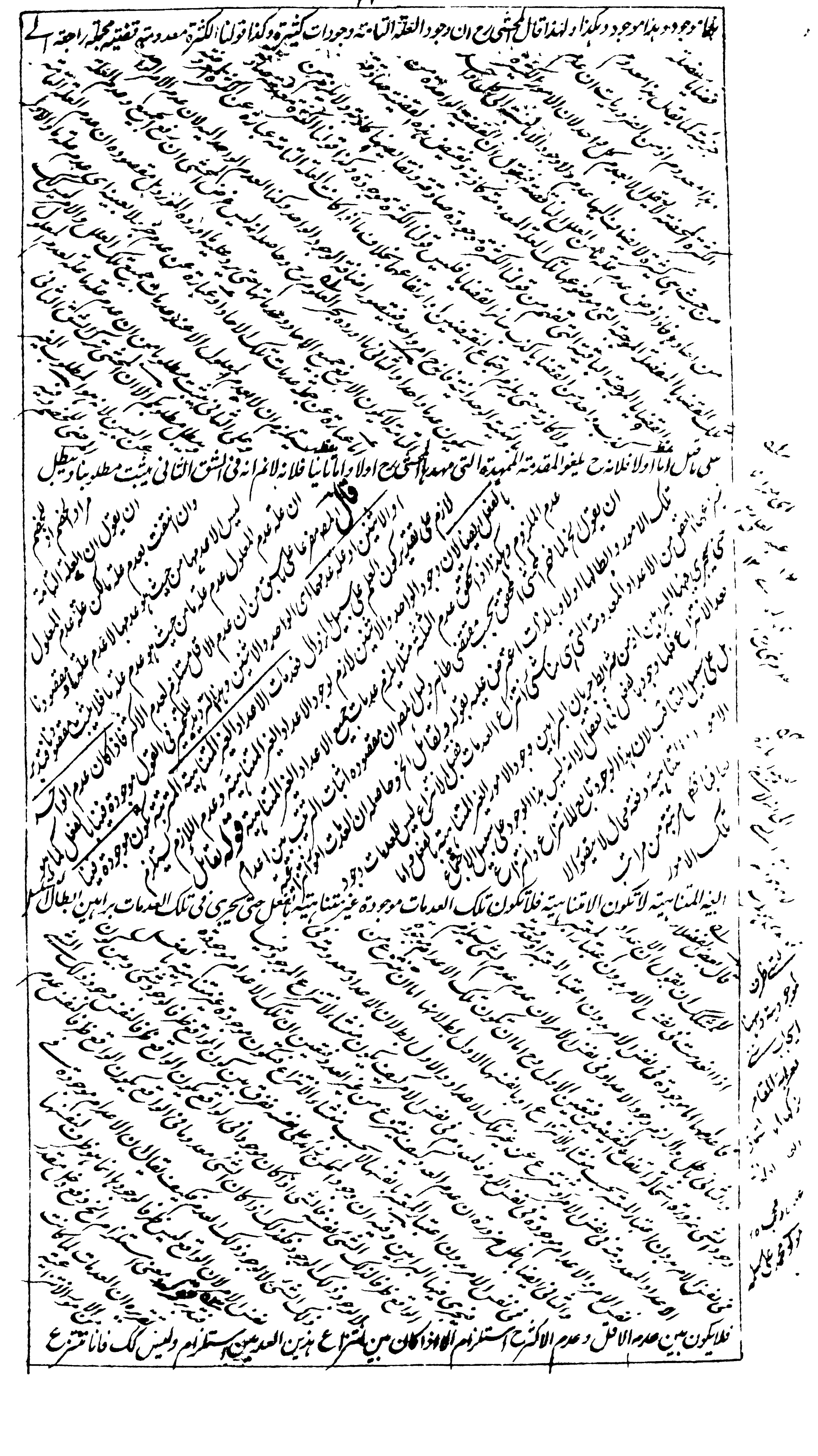
بان هذه التسعة ان لم تفتقر الى ان يعرض لها ماهية اخرى فالثمانية السابقة ايضا لا تفتقر والا يلزم الترجيح بلا مرجح فثبت ان عقول وان

دون عدم علة ما من العلل الناقصة فيلزم ان لا يعدم المعلول الا عند عدمات جميع احاد العلل الناقصة واللازم بط فكذا الملزوم اما الملازمة

فهو يستلزم ارتفاع النقيضين وهو محال وفيه انا نختار الشق الثالث وليس ارتفاع النقيضين المستحيل لان العلة التامة عبارة

واحد وهو لفظ الكثرة وراجعة الى قضايا منفصلة باعتبار تعبير الامور المندرجة تحت ذلك الامر الوحداني بالفاظ متعددة بان يقال

بلها موجود وهذا موجود وهكذا ولهذا قال المحشي رح ان وجود العلة التامة وجودات كثيرة وكذا قولنا الكثرة معدودة تفنية مجملة راجعة الى



سي ما قيل اما اولا فلانه رح يلغو المقدمة الممهدة التي مهدها المحشي رح اولا واما ثانيا فلانه لا نم انه في الشق الثاني يثبت مطلوبنا ويبطل

البينة المتناهية لا تكون الا متناهية فلا تكون تلك العدمات موجودة غير متناهية بالفعل حتى يجري في تلك العدمات براهين ابطال التسلسل

فلا يكون بين عدم الاقل وعدم الاكثر استلزام الا اذا كان من باب انتزاع هذين العدمين استلزام وليس كذلك فانا نقول ينتزع

عدم الاربعة وتنفصل عن عدم الخمسة فانتزاع عدم الاربعة لا يستلزم انتزاع عدم الخمسة فلم قال المص فعدم الاقل يكون مستلزماً لعدم الاكثر

[illegible]

هما مع الصورة النوعية وللحقيقة الشخصية هي مع الصورة الشخصية وبالجملة ليست الاجزاء المقومة غير متناهية والاجزاء الغير المتناهية ليست

[illegible]

صاحب الملل والنحل وهذا خلاف مذهب الحكماء وان قيل ان المراد جريان البرهان في تلك الاجزاء بعد ان تخرج غير متناهية من القوة

[illegible]

انها متناهية بالفعل واولها الفرق في المبسوطات قوله قلت الخ رد للجواب توضيحه ان قياس تلك العدمات على الاجزاء المقدارية



الغير المتناهية للجسم الغير المتناهي قياس مع الفارق لان تلك الاجزاء المقدارية وان ليست موجودة في الخارج بانفسها الا انها موجودة

حتى يلزم الخلف لانها لا تكون متساوية فيجوز ان يكون التفاوت بينها في الاوساط فلا يجري فيها البرهان لقائل ان يقول ان الاعداد الغير

متاخر عنه لما حققت ان الكل والجزء في الخارج امر واحد مع ان تاخر وصف الجزئية متحقق في كل جزء فاحسن اعمال الروية

اوهام العامة الى تركب الجسم منها اطلق لفظ الاجزاء عليها فتدبر قوله فيها اما معدومة صرفة اي لا تكون موجودة في الخارج



لا بانفسها ولا بمنشاء انتزاعها قوله فيها اى موجودة متعددة اى تكون موجودة بوجودات متمائزة فى الواقع فى ضمن الكل ويكون صفت التعدد

ثبوت شيء لشيء ملزوما وثبوت المثبت له لازما والملزوم مقدم على اللازم فيلزم ان يكون ثبوت المثبت له متاخرا وثبوت المحمول له

بين الكل والاجزاء فى الوجود حتى يصح الحمل واعترض على هذا اجواب القاضى السنديلى بان المشتق عند المحشى معنى بسيط منتزع

ليس له فرد الا الافراد الحصصية والافراد الحصصية تحصل بالاضافة او التوصيف فتعدد الوجود المصدرى ووحدته تابع لتعدد المنسوب اليه



ووحدته فكيف يعقل ان تكون تلك الاجزاء حقائق متعددة موصوفة بصفة التعدد بالفعل ويعرضها الوجود الواحد قوله بنيا

الى الكل والاجزاء موجودة بوجوده فكيف يحكم بتقدم ذات الجزء التحليلي في الخارج على الكل قوله فيهما مع ان الخ هذا رد على ما هو المتبادر

او بالعرض قوله مستلزم لعدم الاكثر بالعرض لا يقال ان عدم الاثنين يستلزم عدم الثلثة بحكم استلزام انعدام الاقل انعدام الاكثر

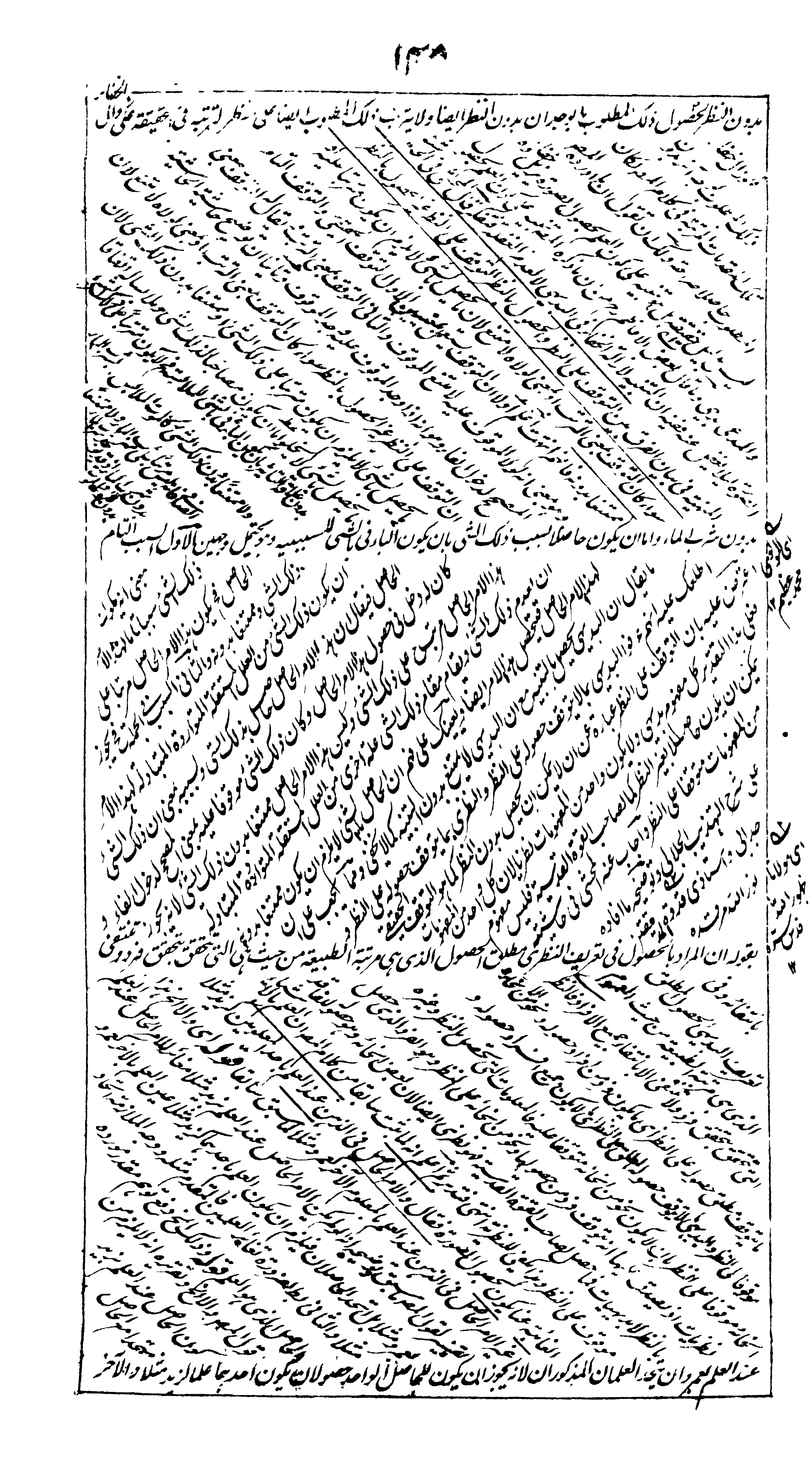
من الثانية لزم مساواة الكل والجزء وهو باطل ضرورة او لا ينقطع سلسلة الجزء فتثبت تناهيها فيلزم تناهي الكل لانه ما زاد عليه الا بواحد

فیلزم ترتبهما وهو المطلوب واذا بطل عدم تناهی العدمات بطل ملزومه وهو الازالة لان بطلان اللازم دلیل علی بطلان الملزوم قال المصنف

فتدبر الثانی ما اشار الیه المحشی بقوله فتامل ووجهه فی الحاشیة المنهیة بقوله وتوجیهه ان العلم علی تقدیر کونه زوالا لیس نفس الازالة

بل یکون العلم عبارة علی تقدیر الزوال عن زوال الامر الثابت القائم بالنفس المدرکة ولا ریب فی ان هذا الزوال لا یتصف بالمطابقة

دیدیهما وقد استدل علیه وحصل ما النظر ولا مضایقة فیه اذ المطلوب المذکور مع کونه حاصلا بالنظر لا یتوقف علی النظر بمعنی انه ممتنع

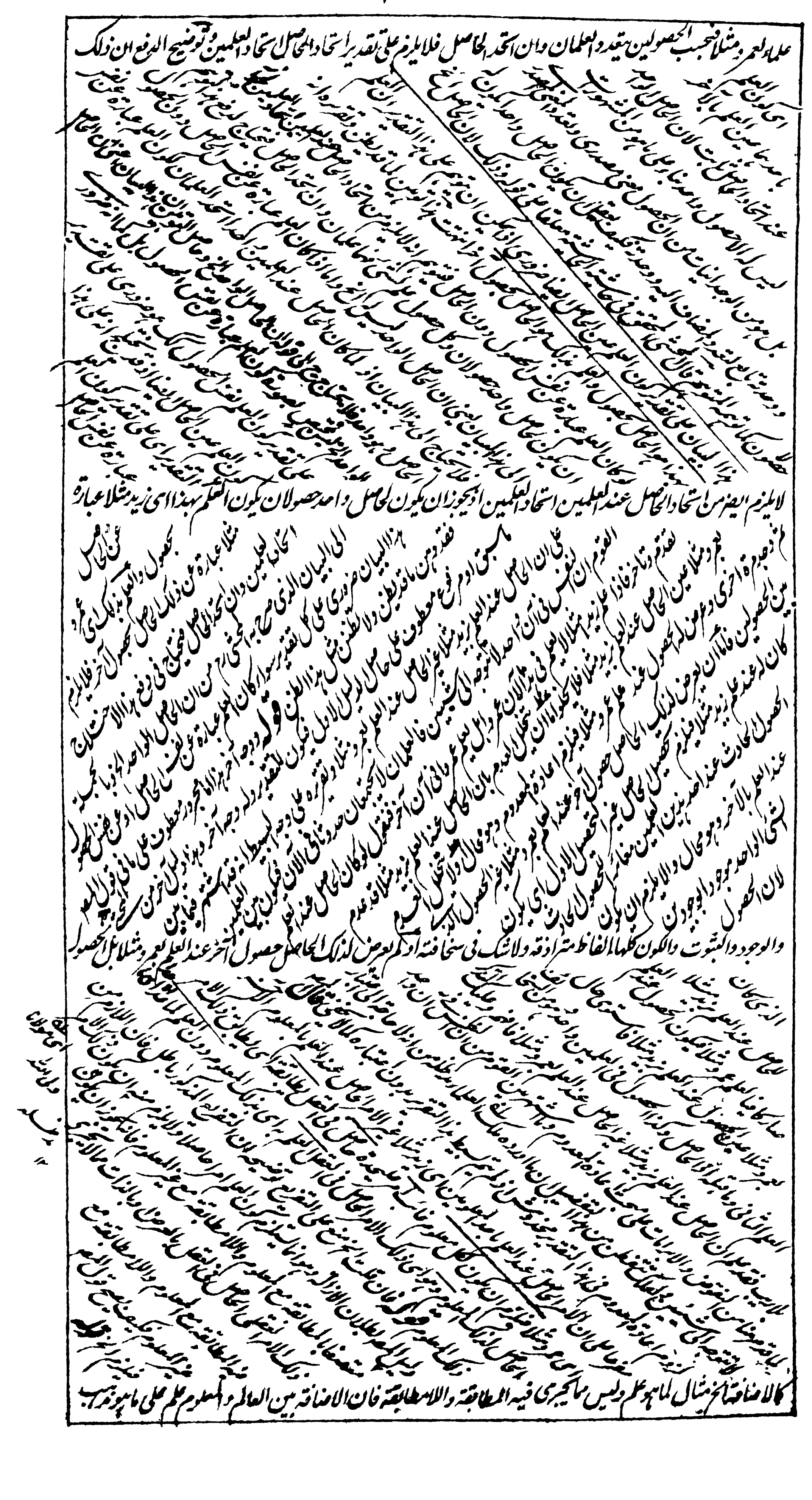


مدون النظر لحصول ذلك المطلوب بالبديهة ان مدون النظر ايضا ولا يترتب ذلك المطلوب ايضا على نظر الا ترتيب في حقيقته على والی

بدون شرب الماء واما ان يكون حاصلا السبب ذلك الشيء بان يكون الباري تعالى الشيء للسببية وهو يحتمل وجهين الاول السبب التام

بتقدير ان المراد بالحصول في تعريف النظري مطلق الحصول الذي هي مرتبة الطبيعة من حيث هي التي تتحقق بتحقق فرد وتنتفي

عند العلم بعمرو ان من العلمان المذكوران لانه يجوز ان يكون للحاصل اولا واحد حصولا انه يكون احدهما علما الاخر



علمان العلم مثلا فبحسب الحصولين يتعدد العلمان وان اتحد الحاصل فلا يلزم على تقدير اتحاد الحاصل اتحاد العلمين وتوضيح الدفع ان ذلك

لا يلزم ايضا من اتحاد الحاصل عند العلمين اتحاد العلمين اذ يجوز ان يكون الحاصل واحدا وحصولان يكون العلم بهذا اى زيد مثلا عبارة

والوجود والثبوت والكون كلها الفاظ مترادفة ولا شك فى سخافته اذ لم يعرض لذلك الحاصل حصول آخر عند العلم بعمرو مثلا بل الحصول

كالاضافة مثلا مثال لما هو علم وليس مما يجرى فيه المطابقة واللامطابقة فان الاضافة بين العالم والمعلوم علم على ما هو مذهب



جمهور المتكلمين وليست الاضافة الا تلك من الامور التي يجري فيها المطابقة مع المعلوم واللامطابقة مع غير المعلوم قال بعض الفضلاء ان لانه

ان يكون لكل معلوم غائب امر مطابق للمعلوم ومشاكل للمعلوم وفي العوارض والتشخصات مشاكلة تكون موجبة لانتقال الذهن

ما ذكره المص من المقدمات في نفي الازالة يكفي لاثبات المقصد لان يقال من ادل الامر بالشكل الثاني كل علم يتصف بالمطابقة

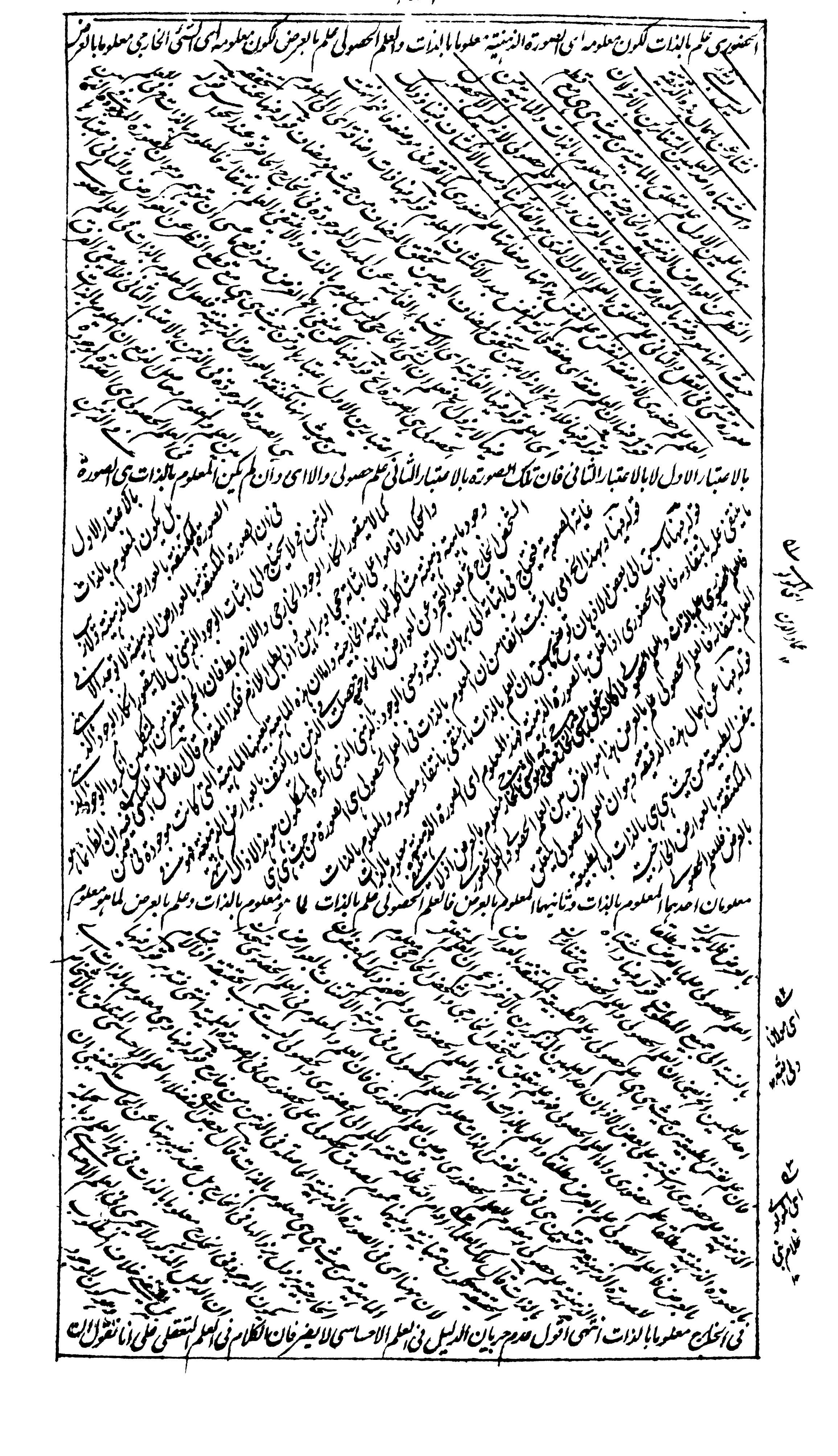
ليس عين الزائل كما فهمه المحشي بل يكون عين الزوال وهو مما لا يتصف بالمطابقة واللامطابقة هذا بالاجمال وان شئت

التحصيل فارجع الى ما معنى قوله ثم يقال ان الخ اقصد من هذا الكلام العال ای المتكلمين القائلين بكون العلم اضافة ونسبة بين العالم

الحاجة لان المعلومات متباينة الحقائق وحصول الاشياء بانفسها فصور المعلومات ايضا متباينة الحقائق فصورة الجوهر جوهر وصورة

عن تلك الاذهان لبداهة ان تحقق النسبة بدون تحقق احد المنتسبين ممتنع الا ان تلك الاشياء او وجدت اما حتى صدرت

بالعوارض الذهنية والا لا يحتاج الى اثبات الوجود الذهني بل لا يتصور انكاره وبهذا يظهر ان ما سبق الى البعض لا ذهان ان العلم

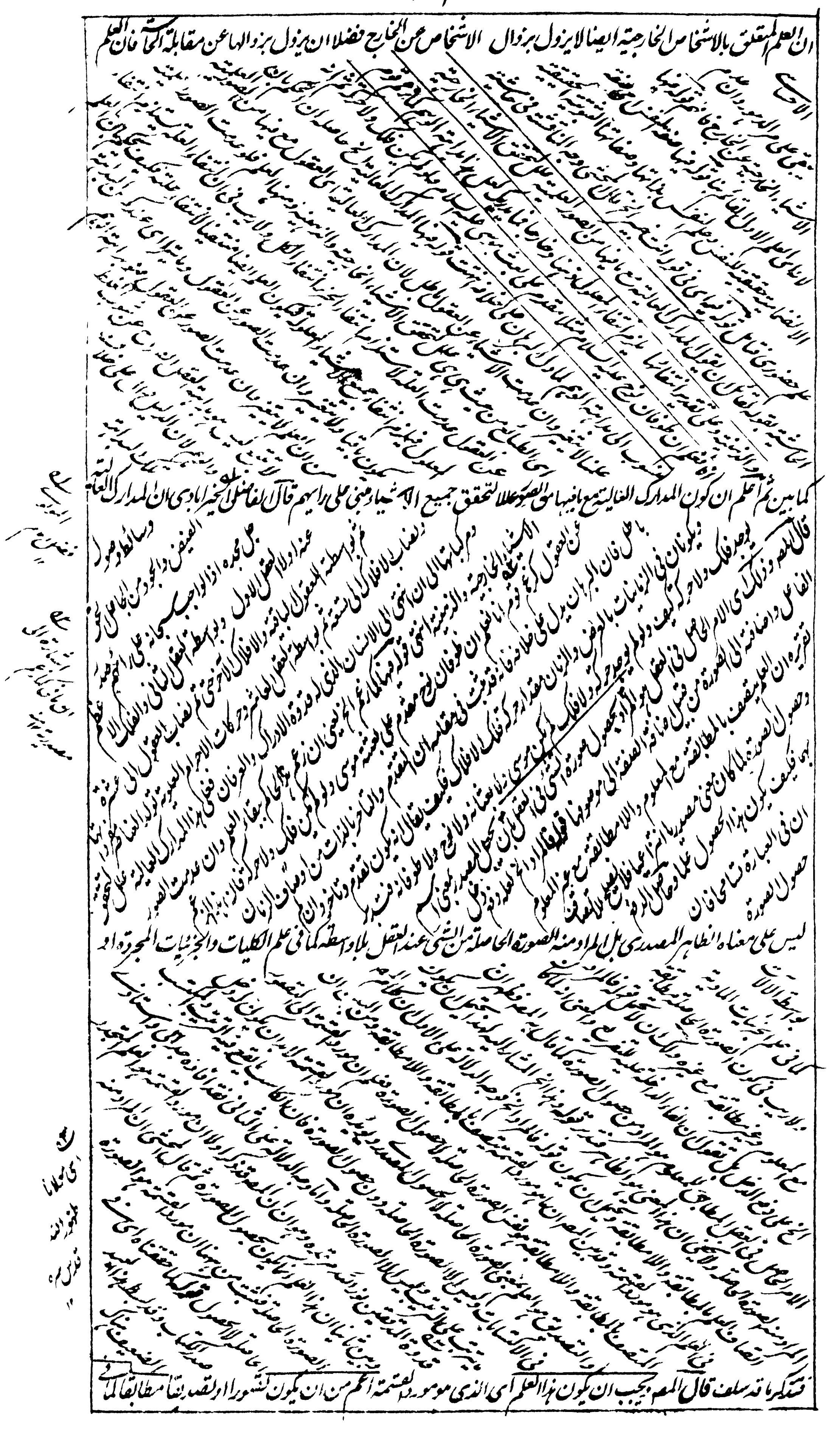


الحضوري علم بالذات لكونه معلوما اي الصورة الذهنية معلوما بالذات والعلم الحصولي علم بالعرض لكونه معلوما اي الشيء الخارجي معلوما بالعرض

بالاعتبار الاول لا بالاعتبار الثاني فان تلك الصورة بالاعتبار الثاني علم حصولي والا اي وان لم يكن المعلوم بالذات هي الصورة

معلومان احدهما المعلوم بالذات وثانيهما المعلوم بالعرض فالعلم الحصولي علم بالذات لما هو معلوم بالذات وعلم بالعرض لما هو معلوم

في الخارج معلوما بالذات انتهى اقول عدم جريان الدليل في العلم الاحساسي لا يضر فان الكلام في العلم التعقلي على انا نقول ان



ان العلم المتعلق بالاشخاص الخارجية ايضا لا يزول بزوال الاشخاص عن الخارج فضلا ان يزول بزوالها عن مقابلة الحاس فان العلم

كما بين ثم اعلم ان كون المدارك العالية منبع ما فيها من الصور علة لتحقق جميع الاشياء مبني على رايهم قال الفاضل الخيرابادي ان المدارك العالية

ليس على معناه الظاهر المصدري بل المراد منه الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل بلا واسطة كما في علم الكليات والجزئيات المجردة او

فتذكر ما قد سلف قال المص ويجب ان يكون هذا العلم اي الذي هو مورد القسمة اعم من ان يكون تصورا او تصديقا مطابقا لما في



لنفس الامر او غير مطابق وكل واحد من المطابق وغير المطابق اعم من ان يكون جازما او غير جازم فقد ظهر ان ههنا ثلث تعميمات الاول

والرابع الشعر وهو القياس المركب من القضايا المخيلة والخامس السفسطة وهو القياس المولف من الوهميات والتفصيل في اواخر كتب الميزان

لها غير ظاهر وكان لا بد من ادخالها في المقسم وبالجملة ان ذكر التصديقات المطابقة والجازمة ليس بالذات حتى يلزم الترجيح بلا مرجح

قوله ويصدق على نفسه ونقيضه الخ والحاصل انه يصدق التصور بمعنى الصورة الحاصلة على نفسه ونقيضه اي اللاتصور بالحمل العرضي

له اي مولانا محمد يوسف دام فيضه ١٢

على جميع التقادير فان مفهوم الحيوان الناطق اذا حصل في الذهن يقال له انه صورة حاصلة وهذا الحمل عرضي لا ذاتي والا لصح الحمل



اي باعتبار عدم الحكم قوله فيها ونقيضها معطوف على قوله التصور المقيد وهو مضاف اليه ايضا للمفهوم قوله فيها مع الحكم واعتباره

بالقيدين انتهت قوله فيها وهو اي الصدق قوله فيها التصور اي بالتفسيرين الاخيرين قوله فيها بالقيدين اي باعتبار عدم

ههنا عدم الحكم ولا يكون معتبرا او لا يكون عدم الحكم بل يكون حكم وهو اعم ايضا من ان يكون الحكم فيه معتبرا ام لا وبهذا الوجه اعم من

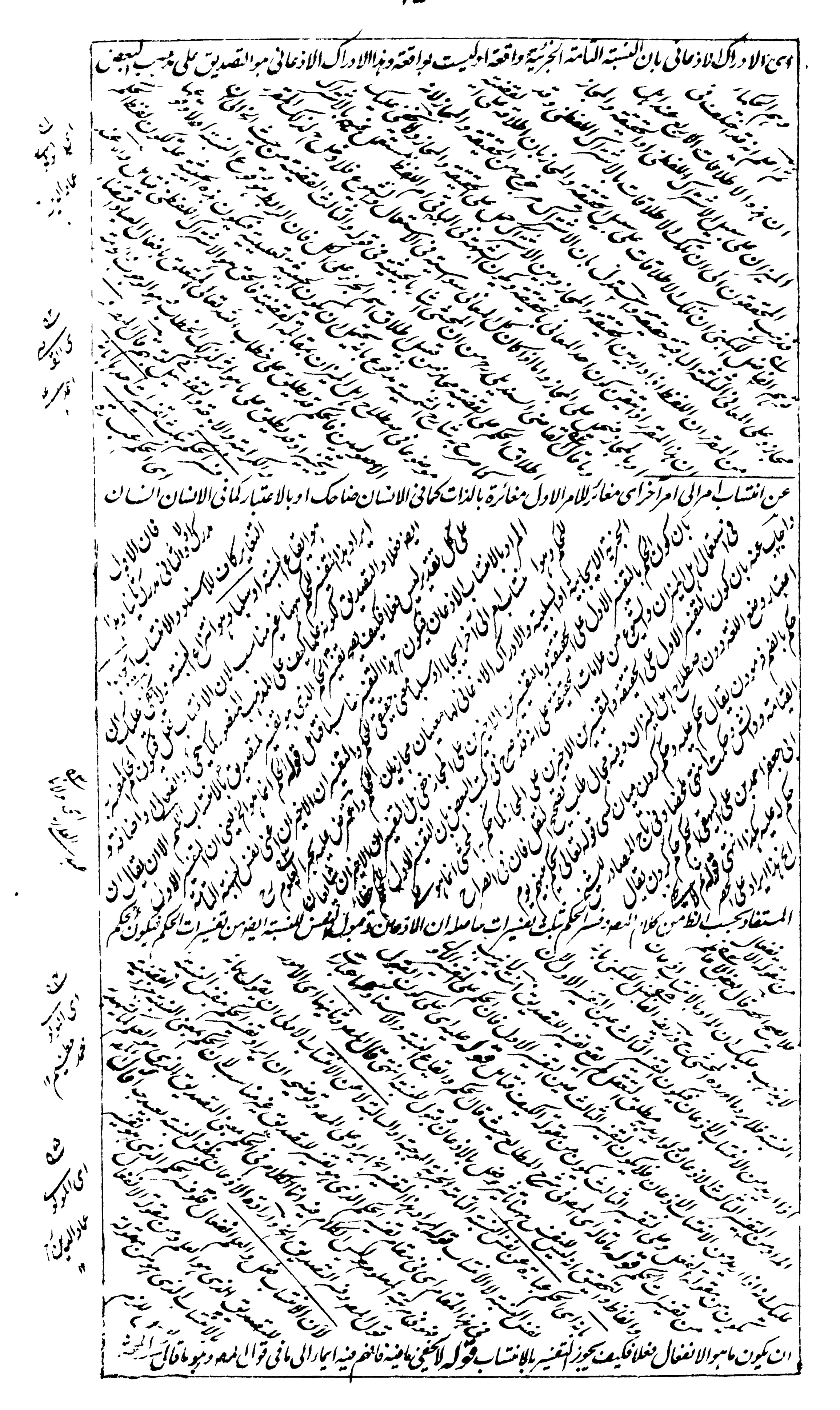


الاول كما لا يخفى قوله العدم طا ئستهاع العائد يرجع الى الوجهين الاخرين وهذا القول دليل لقوله غير محتمل قال في حاشية الحاشية فيه

اخص منه اى من التصور المفسر بالتفسير الاول وهو الذى في محونة الاطلاق وهو اقسام العموم الذى هو مرادف للعلم لان التقسيم الاول

غير العموم قوله فيها الكيف يصح قوله ايضا لان هذا القول يقتضى التشارك قوله فيهما علم بالالتفات الى الخارج اى التقسيم المقدمات الخارجية

الايجابية اوالسلبية التى هى ربط احد الطرفين اى المحمول بالآخر اى الموضوع او سلب الربط والرابع ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها

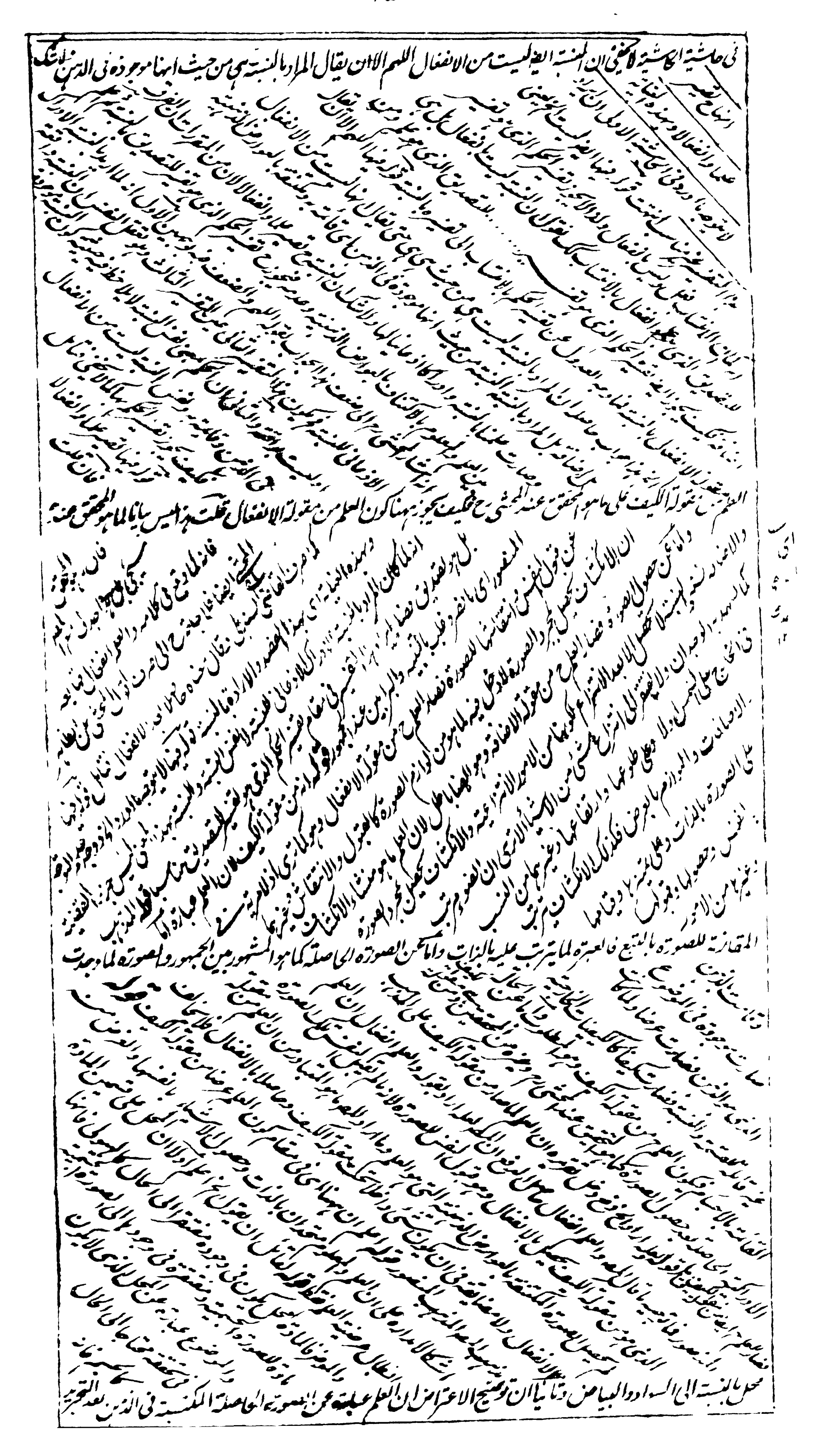


وهي الادراك الاذعاني بان النسبة التامة الخبرية واقعة او ليست بواقعة وهذا الادراك الاذعاني هو التصديق على مذهب البعض

عن انتساب امر الى امر آخر اي مغاير للامر الاول مغايرة بالذات كما في الانسان ضاحك او بالاعتبار كما في الانسان انسان

المستفاد بحسب الظاهر من كلام المص وقسم الحكم بتلك التفسيرات ما حاصله ان الاذعان مدلول الشخص للنسبة ايضا من تفسيرات الحكم فيكون الحكم

ان يكون ما هو الانفعال فعلا فكيف يجوز التفسير بالانتساب قوله لا يخفى ما فيه فانهم فيه ايماء الى ما في قوله المص وهو ما قال المحشي

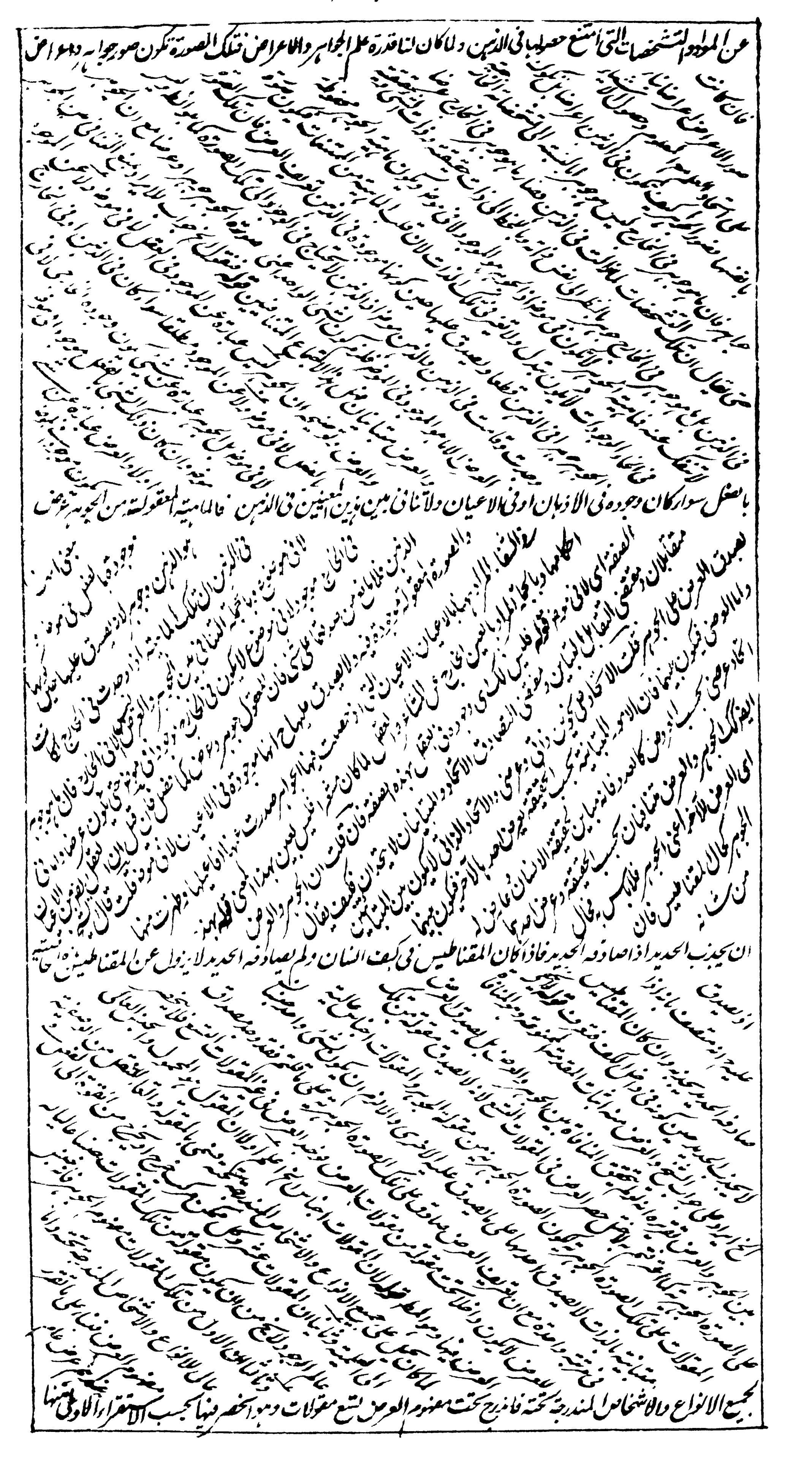


في حاشية الحاشية لا يخفى ان النسبة الخ ليست من الانفعال اللهم الا ان يقال المراد بالنسبة هي من حيث انها موجودة في الذهن لا شك

العلم من مقولة الكيف على ما هو المحقق عند المحشي رح فكيف يجوز ههنا كون العلم من مقولة الانفعال قلت هذا ليس بيانا لما هو المحقق عنده

المقارنة للصورة بالتبع فالعبرة لما يترتب عليه بالذات واما تحقق الصورة الحاصلة كما هو المشهور بين الجمهور والصورة لما وجدت

محل بالنسبة الى السواد والبياض وثانيا ان توضيح الاعتراض ان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة المكتسبة في الذهن بعد التجريد

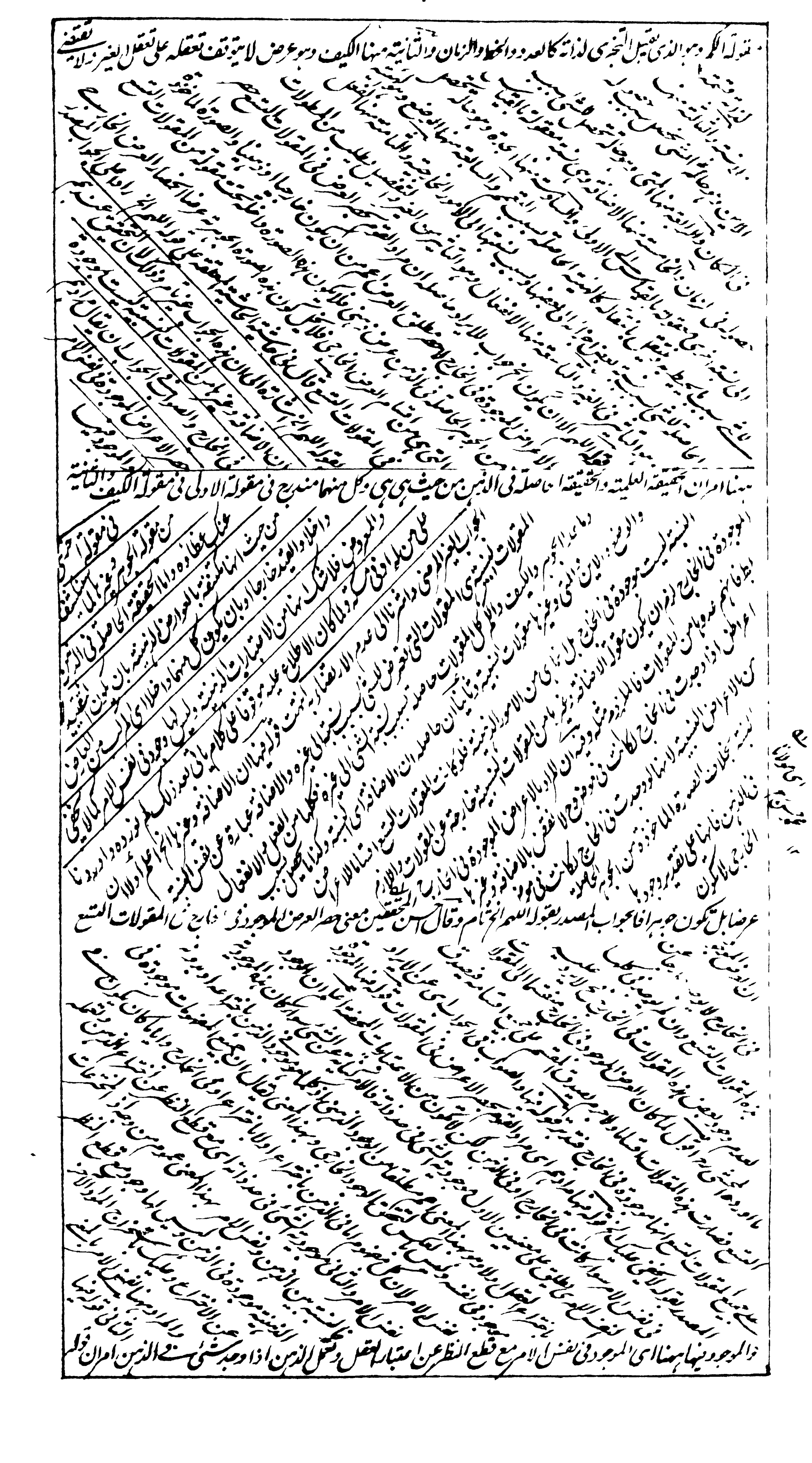


عن المواد والتشخصات التي امتنع حصولها في الذهن ولما كان لنا قدرة على الجواهر والاعراض فتلك الصورة تكون صورة جواهر واعراض

بالفعل سواء كان وجوده في الاذهان او في الاعيان والثاني بين هذين المعنيين في الذهن فالماهية المعقولة من الجوهر جوهر

ان يجذب الحديد اذا صادفه الحديد فاذا كان المقناطيس في كيف الشأن ولم يصادفه الحديد لا يزول عن المقناطيس حاشية

لجميع الانواع والاشخاص المندرجة تحته فاندرج تحت مفهوم العرض تسع مقولات وهو انحصر فيها بحسب الاستقراء الاولى منها



قوله الكم وهو الذي يقبل التجزي لذاته كالعدد والخط والزمان و الثانية منها الكيف وهو عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي

منها امران الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي هي وكل منهما مندرج في مقولة الاولى في مقولة الكيف والثانية

عرضا بل يكون جوهرا فالجواب المصدر بقوله اللهم الخ تام وقال السيد المحققين معنى حصر العرض الموجود في الخارج في المقولات التسع

في الموجود فيها هنا اي الموجود في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار العقل وتعمل الذهن اذا وجد شيء في الذهن امران قوله

قوله فيها الحقيقة العلمية اى الحالة الادراكية التى منشاء الانكشاف حقيقة فى العلم الحصولى تحصل فى الذهن عقيب حصول الصورة

احد الطريقين السابقين من الاعتبارات الذهنية ليس لها وجود فى نفس الامر لان التقييد امر اعتبارى غير مستقل كما هو الظ والمز

العرض الخارجى مختص بغيره فان الوحدة والنقطة عرضان موجودان خارجيان مع انهما ليسا مندرجين تحت شئ من المقولات

فرقا بين الوحدة وسائر الاشياء احدهما لو كان الوحدة عين الواحد لتم ما قال لكن ليس كذلك وبعد اللتيا والتى اقول ان هذا الجواب



به هنا ال... في الليف ... بتسليم وجوده في الخارج والاينبغي ان يقال ان نقطة الميعة غير موجودة في الخارج انما هي نهاية وطرف للخط.

١٠ ما صدق احدهما بالذات وصدق الاخرى بالوصف وصدقهما بالعرض على شيء واحد فليس بمحال ومالم لا يجيز ان يكون الصورة

منكشف به المعلوم وهو مغاير للعين الخارجي في الماهية وموجود في الخارج لا في الذهن اذ الصفات الانضمامية لابد ان تكون

والمعلوم متحدان بالذات وهذه مسامحة قوله وحاصله انه الغرض منه رد جواب العلامة القوشجي بانه مستلزم للجمع بين المذهبين بما

حصول الاشياء بانفسها وحصول الاشياء باشباحها تقريره ان جواب العلامة القوشجي مسلم بحسب الظاهر واما التائل الصادق

[illegible]

مع المعلوم في الماهية فيعود الاشكال قهقرى لان ذلك القائم بالذهن عرض وكيف باقرار العلامة القوشجي وباتحاده

[illegible]

ان حصول الشئ في الزمان وكذا في المكان لا يوجب اتصاف الزمان وكذا اتصاف المكان به فالسواد والحرارة وغير ذلك

[illegible]

القائم بالذهن والثاني بطل فالمقدم مثله لا الطبيعة الكلية لان نسبتها الى افرادها على السوية فكيف يصح سرايان الحكم الى واحد



من افراد الطبيعة الكلية فهذه الحقيقة العلمية حقيقة على حدة مغايرة للامر الخارجي ومبدء الانكشاف ذلك الامر الخارجي فالطبيعة العلمية قائمة

وكيف لا ان الصورة لا تقتضي القسمة والنسبة بالذات والجوهر قد يكون علوما فصارت تلك الصورة جوهرا ايضا فعاد الاشكال

في حاشية الحاشية وهو المعاصر للعلامة المحقق جلال الملة والدين الدواني ودون من هو من تلامذة السيد الباقر مصنف شرح

الواحدة وهو الوجود فتلك الذات تتطور بتطورات اعتبارية انتزاعية فالمعرى عن التطورات هو الواجب والمتعين بكل تعين هو

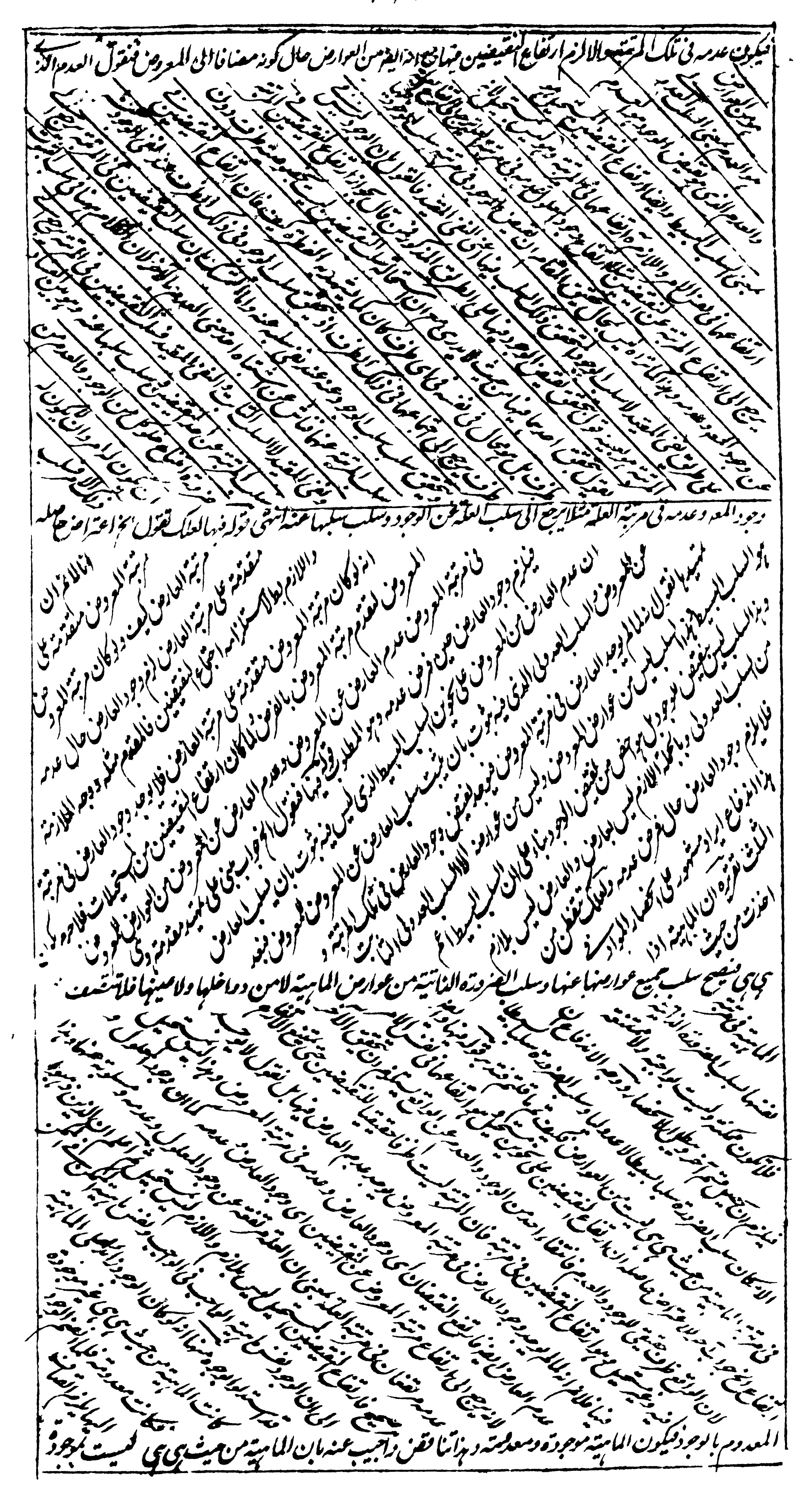


هو الممكن فيجب لكل مرتبة من مراتب الوجود تميز ع ماهية فيتميز ع الجوهرية اذا وجد شئ في الخارج لا في موضوع وينتزع الكيفية العرضية

في الخارج مع بقائه فيه حمارا فيه وههنا ليس كذلك فان الصورة الخارجية التي كانت في الخارج جوهرا لم تقر فيه عرضا والصورة التي

حصول الاشياء بانفسها فان قلت ان المراد بحصول الاشياء بانفسها اعم من ان تبقى كما كانت او تنقلب قلت هذا شأن ان يقال

مرتبة المعروض بالضرورة فلا يكون وجود العارض في مرتبة المعروض بل يكون متقدمة على مرتبة العارض من مرتبة المعروض اذا كان لقول لعلك مرتبة المعروض الخ

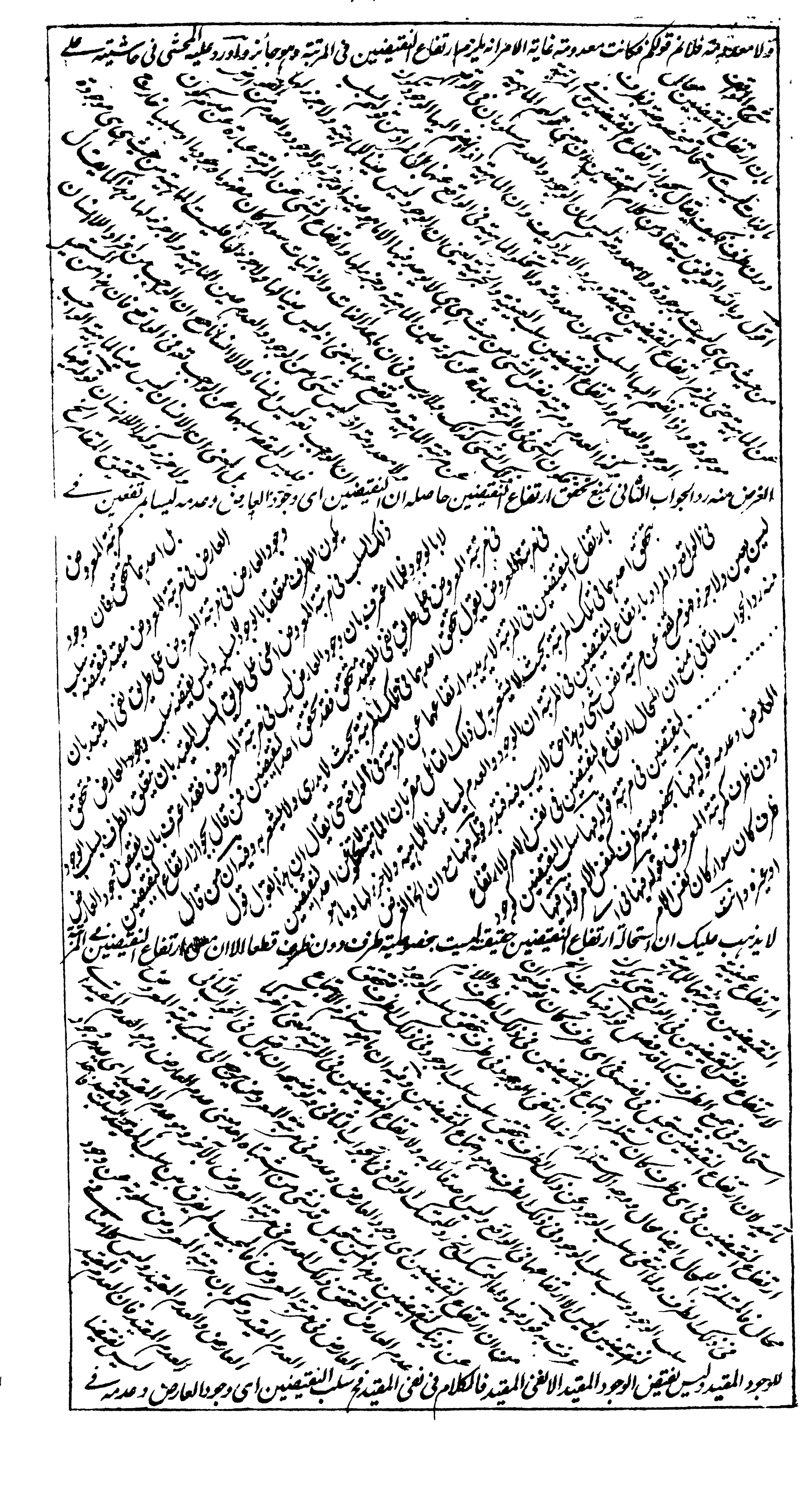


فيكون عدمه في تلك المرتبة فالاولى ان ارتفاع النقيضين فيها ... من العوارض حال كونه مضافا الى المعروض فنقول العدم الذي

وجود المعد وعدمه في مرتبة العلة مثلا يرجع الى سلب العلة عن الوجود وسلب سلبها عنه انتهى قوله فيها العامة نقول هذا اعتراض حاصله

هي هي فيصح سلب جميع عوارضها عنها وسلب الضرورة الذاتية من عوارض الماهية لا من دواخلها ولا عينها فلا تنتقض

المعدوم بالوجود فيكون الماهية موجودة ومعدومة وهذا تناقض واجيب عنه بان الماهية من حيث هي هي ليست بموجودة

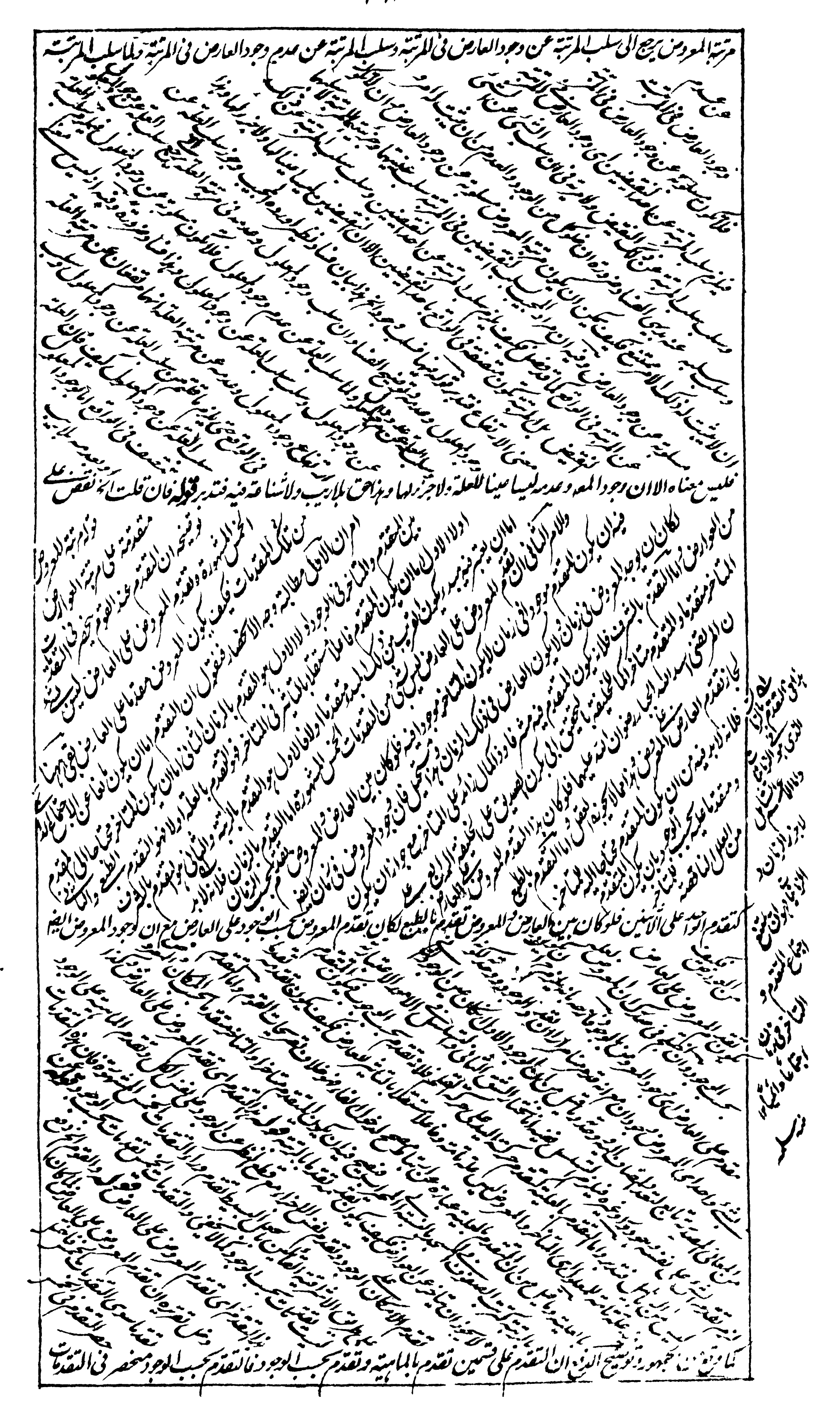


ولا معدومية فلا نم قولكم فكانت معدومة غاية الامر انه يلزم ارتفاع النقيضين فى المرتبة وهو جائز ولما اورد عليه المحشى فى حاشيته على

الغرض منه رد الجواب الثانى بمنع تحقق ارتفاع النقيضين حاصله ان النقيضين اى وجود العارض وعدمه ليسا بنقيضين فى

لا يذهب عليك ان استحالة ارتفاع النقيضين حقيقة ليست بخصوصية ظرف دون ظرف قطعا الا ان معنى ارتفاع النقيضين فى المرتبة

للوجود المقيد وليس نقيض الوجود المقيد الا نفى المقيد فالكلام فى نفى المقيد فهو سلب النقيضين اى وجود العارض وعدمه فى

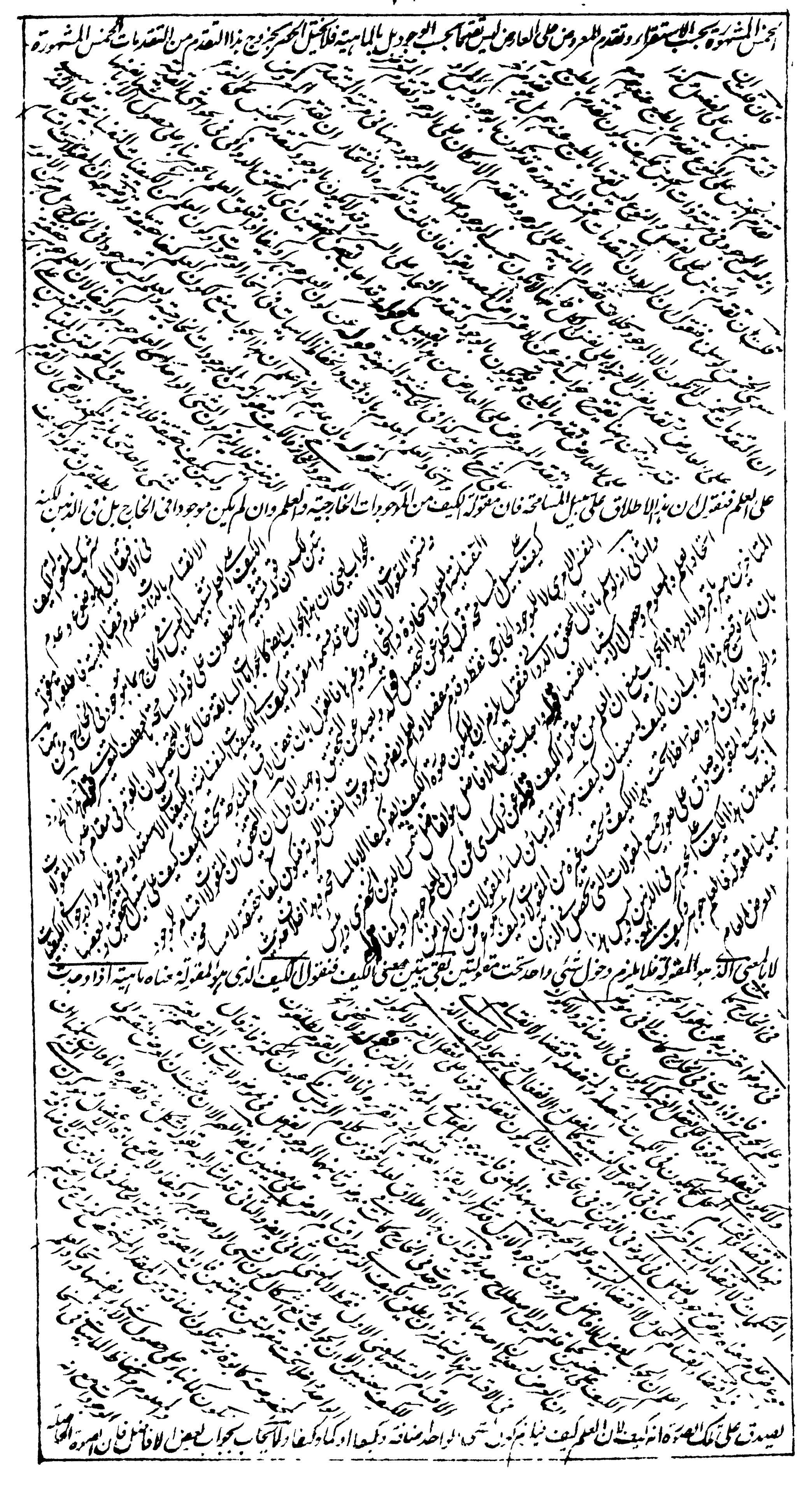


مرتبة المعروض يرجع الى سلب المرتبة عن وجود العارض في المرتبة وسلب المرتبة عن عدم وجود العارض في المرتبة ولما سلب المرتبة

فليس معناه الا ان وجود المعلول وعدمه ليسا عينا للعلة ولا جزءا لها وهذا حق بلا ريب ولا شناعة فيه فتدبر قوله فان قلت انه نقض على

لتقدم الزائد على الاثنين فلو كان بين العارض والمعروض تقدم بالطبع لكان تقدم المعروض بحسب الوجود على العارض مع ان وجود المعروض ليس

كما ترى هذا هو المشهور وتوضيح الدفع ان التقدم على قسمين تقدم بالماهية وتقدم بحسب الوجود فالتقدم بحسب الوجود منحصر في التقدمات

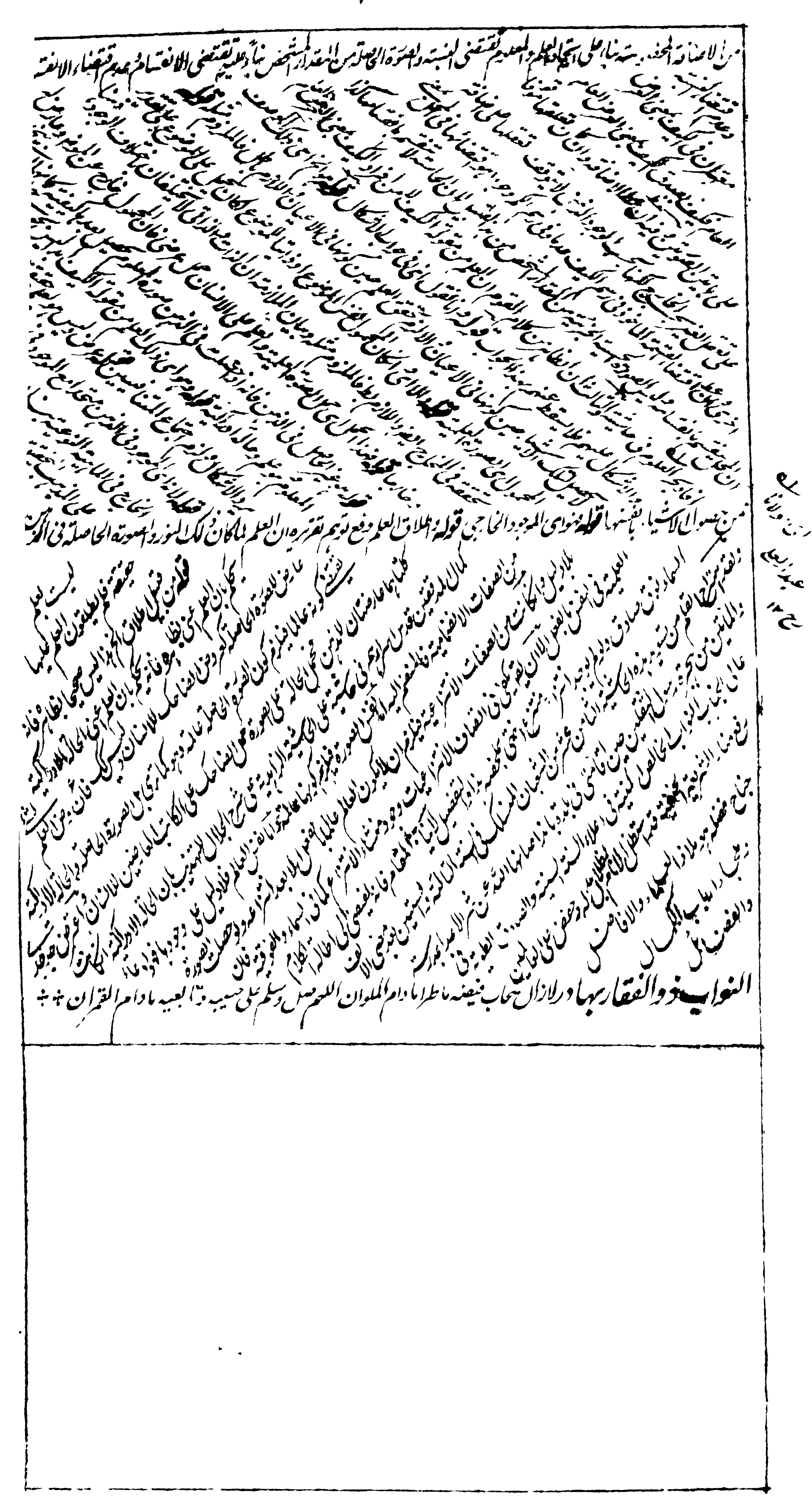


الخمس المشهورة بحسب الاستقراء وتقدم المعروض على العارض ليس تقدما بحسب الوجود بل بالماهية فلا يمكن الحكم بخروج هذا التقدم من التقدمات الخمس المشهورة

على العلم فنقول ان هذا الاطلاق على سبيل المسامحة فان مقولة الكيف من الموجودات الخارجية والعلم وان لم يكن موجودا في الخارج بل في الذهن لكنه

لا بالمعنى الذي هو المقولة فلا يلزم دخول شيء واحد تحت مقولتين لعدم تباين معنى الكيف فنقول الكيف الذي هو المقولة معناه ماهية اذا وجدت

ليصدق على تلك الصورة انه كيف لان العلم كيف فيلزم كون شيء الواحد مضافة وكيفا او كما وكيفا ولا يحتاج بجواب بعض الافاضل فان الصورة الحاصلة



من الاضافة المخف . بسته بناء على اتحاد العلم والمعلوم تقتضي النسبة والصورة الحاصلة من المعدار المتشخص بناء على انه تقتضي الانقسام بعدم اقتضاء الانقسام

من حصول الاشياء بانفسها قوله مفهوم الموجود الخارجي قوله اطلاق العلم دفع توهم تقريره ان العلم لما كان في تلك الصورة والصورة الحاصلة في الذهن

النواب ذو الفقار بهادر لازال سحاب فيضه ماطرا ما دام الملوان اللهم صل وسلم على حبيبه وآله بعدد ما دام القمران

# غلطنامہ حاشیہ میرزاہد رسالہ مسماۃ بتحقیقات مرضیہ

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح | صفحہ | سطر | غلط | صحیح | صفحہ | سطر | غلط | صحیح | صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ۲ | ۲۷ | انه | ان | ۱۳ | ۵۱ | الجمهو | جمهور | ۳۱ | ۶۲ | ویجعل | وتجعل | ۵۱ | ۳۳ | اذاثبت | اذثبت |
| ایضاً | ۳۶ | بصدیق | مصداق | ۱۴ | ۲۱ | علی سعنی | علی ان یسعی | ۳۲ | ۲۶ | والانفعال | اوالانفعال | " | ۴۳ | الکلام | لکلام المحشی |
| ۳ | ۳۲ | والبعد | والبعدیة | " | ۳۹ | التحیة | النتیجة | ۳۳ | ۷ | الاشیاء | لاشیاء | ۵۲ | ۱۸ | الصورة | صورة |
| " | ۵۳ | اجزائهو | اجزائه هو | " | ۵۴ | شرائطه | شرائط | " | ۳۷ | هوالوجود | هوالموجود | " | ۲۱ | اللیس | اللبس |
| " | ۵۶ | دهو قول | وهو قوله | " | ۵۶ | سنها | منا | ۳۴ | ۱۴ | اذالم نقم | اذلم نقم | " | ۴۰ | بینه | بعینه |
| ۴ | ۸ | کان | کان هو تعالی | ۱۶ | ۱۱ | بجب | یجب | ۳۵ | ۷ | الی اثانی | الی باقی | ۵۳ | ۱۱ | وسے | سے |
| " | ۱۴ | معینا | مغنیا | ۱۷ | ۱۲ | وثانیها | وثانیهما | " | ۱۲ | مافیها | مع مافیها | " | ۴۷ | المخلوط | الملحوظ |
| " | ۵۵ | یغر | یضر | " | ۲۷ | الشنحص | التشخص | " | ۳۷ | اوالعلوم | والعلوم | " | ۳۳ | ہی | اسے |
| ۵ | ۶ | القدم | القدیم | " | ۳۵ | الحضوری | حضوری | " | ۵۱ | او | اذ | " | ۵۹ | تحقیق | تحقق |
| " | ۷ | داماد | + | " | ۱۴ | الکنه الکنه لیس | لکنه لیس | ۳۶ | ۲۸ | الزمان | للزمان | ۵۴ | ۳۰ | بتجرید | التجرید |
| " | ۱۵ | دلیت | دلیست | ۱۸ | ۳۴ | وہذا | وہذه | " | ۲۲ | من | ومن | " | ۳۴ | کالجد | کالحد |
| " | ۱۲ | علما | علمها | ۱۹ | ۱۲ | کالبصر | کالمبصر | ۳۷ | ۲۱ | مارآبه | مارامه | ۵۵ | ۳۵ | جزئیها | جزئیہا |
| " | ۳۳ | تقیده | تقیید | " | ۱۴ | عن | ان | " | ۴۱ | کنفه | وکنفه | " | ۴۱ | الشخص | والتشخص |
| " | ۳۷ | تقیده | تقیید | " | ۴۵ | فردوما | فردماو | ۳۸ | ۱۴ | بالاضافة | وبالاضافة | ۵۷ | ۱۸ | ضرورتہی | ضرورت ہی |
| ۶ | ۵۱ | اذالحضور | اذالحضور | ۲۰ | ۱۸ | فالحضور | والحضور | " | ۴۱ | التفصیلة | التفصیلیة | ۵۸ | ۳۲ | اینما | اسی |
| ۷ | ۶ | فلا | ولا | " | ۴۲ | فی الروم | فی الروم عن حاسة | ۳۹ | ۳۱ | موجودا | موجود | " | ۵۵ | لم یرید | لم یردا |
| " | ۷ | ازحة | ازحه | ۲۱ | ۴۴ | مجازات | مختارات | ۴۰ | ۱۱ | المعنی یکون | المعنی الذی یکون | ۵۹ | ۴ | اتعالی | له تعالی |
| " | ۲۶ | العدول | لعدول | " | ۵۲ | ولما | ولا | " | ۳۲ | بالارتسام | بارتسام | " | ۱۲ | العالم | العلم |
| " | ۳۲ | تنزیف | تنزیف | ۲۲ | ۳۶ | سفه دفا | سطر دفا | ۴۱ | ۴۰ | الیضابط | الضابط | ۶۰ | ۱۰ | سورته | صورته |
| ۸ | ۵ | تقسیمها | تقسیمها | " | ۵۹ | یدل علی | من | " | ۵۸ | تنظور تنظورات | تنظور تنظورات | " | ۴۶ | منغمه | منغمة |
| " | ۸ | حاضرا | حاصرا | ۲۳ | ۱۲ | تشخص | التشخص | ۴۲ | ۷ | الموجود | الوجود | " | ۴۶ | تعلقها | تعقلها |
| " | ۱۲ | المتجددو | المتجدد | " | ۱۳ | بویته | هویته | " | ۳۱ | المبهمة | المهمة | ۶۲ | ۱۱ | متصورة | مصدقة |
| " | ۳۵ | لم | لما لم | " | ۳۳ | الارتسام | الا الارتسام | ۴۳ | ۲۴ | علی | علی | " | ۲۶ | وماالجزم | واماالجزم |
| " | ۴۶ | والتصدیق | اوالتصدیق | ۲۴ | ۵۸ | الحصول | الحصول الی | ۴۴ | ۴۶ | کالثبوت | کالثوب | " | ۲۷ | ہذا | ہذه |
| ۱۰ | ۲۸ | والحادث | اوالحادث | ۲۶ | ۴۹ | الموجود | للوجود | ۴۵ | ۳۷ | علی جمیع | جمیع | " | ۵۰ | کانة | کانت |
| ۱۱ | ۹ | اعلوم | علوم | ۲۷ | ۱۲ | ہذا | ہذه | ۴۶ | ۱۸ | الباری | البهاری | ۶۳ | ۱ | وثالثا | وثالثها |
| " | ۳۴ | المصوری | الصوریة | ۲۸ | ۲۱ | ولامرتبة | ولامرتبته | " | ۵۴ | المجلبیه | المجلبة | " | ۷ | الذهنی | الذهن |
| " | ۵۱ | تقتصر | نقتصر | " | ۲۶ | اولانی | اولافی | " | ۶۱ | فلک | فکاک | " | ۱۳ | وثانیها | وثانیهما |
| ۱۲ | ۶۱ | لقید | تقید | ۲۹ | ۸ | الجزئیة | الجنبة | ۴۷ | ۱ | وانکانت | وانکان | " | ۴۱ | تان | ثان |
| ۱۳ | ۱۱ | الفصول | الفصل | ۳۰ | ۱ | انزاد | انزادا | " | ۸ | علی الکثرة | علی الکرة | " | ۵۹ | ہذاه | ہذه |
| " | ۴۰ | من صنعة | من صنعته | " | ۶ | والتقیید | والتقییدات | ۴۸ | ۴۴ | الی الال | الی الحال | " | ۶۱ | غیر الجسم الطبیعی الذی هو جوهر مرکب من الهیولی والصورة | غیر |
| " | ۴۳ | الوضعین | الوضعیین | " | ۱۲ | لاتخصص | لا التخصص | ۵۰ | ۱۶ | القول | المعقول | | | | |
| " | ۴۸ | یالمعرفة | بالمعرفة | " | ۴۹ | لاالوجوده | لاالوجود | ۵۱ | ۲۸ | قسمیة | قسمیه | ۶۴ | ۳ | الجسم الطبیعی | الصورة الجسمیة |

| صفحه | سطر | غلط | صحیح | صفحه | سطر | غلط | صحیح | صفحه | سطر | غلط | صحیح | صفحه | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٦٥ | ١ | وجدنا | وجدتا | ٧٨ | ٤٢ | الادراک | الادراک | ٨٧ | ٢١ | المقيد | المفيد | ١٠٠ | ٥٧ | بازائه | بازائه |
| ٦٦ | ٥٨ | الاكثر | الاكبر | // | ٤٢ | استحالته | استحالته | ٨٨ | ٢٩ | انتقاله | انتفارله | ١٠١ | ٣٤ | ضروريا | ضروری |
| ٦٧ | ١ | وتالثا | وتالثها | // | ٤٥ | استحالة | استحالته | // | ٤٠ | وتجتنب | وتجنب | ١٠٢ | ٣٩ | الا | لا |
| // | ٢٢ | البحرثية | النجرية | ٧٩ | ١٢ | نقيضاالاول | نقيضاللاول | ٨٩ | ١٠ | تحقق الزائل | تحقيق الزائل | ١٠٣ | ٥٥ | بالزام | بالالزام |
| // | ٦٢ | فالذهن | فى الذهن | // | ١٨ | للارتفاع | الارتفاع | // | ١٥ | الدليل المحقق | دليل المحقق | // | ٦١ | زدد | ردد |
| ٦٨ | ٤٨ | تان | تان | // | ٦١ | الثبوت | لثبوت | // | ٥١ | نفيا | منفيا | ١٠٤ | ١ | كالشق | كالشقى |
| ٦٩ | ١١ | قضيبة | قضية | ٨٠ | ١١ | لاسنفى | لاسنفى | ٩٠ | ١٤ | صنعة | صنعته | // | ١ | نعم | نعم |
| // | ٣٣ | حاصلةحز | حاصلةان | // | ٤٢ | عالم | لم | // | ١٥ | عقيب | عقب | // | ٣١ | فيجب | فنجب |
| // | ٣٤ | قوله | قول | ٨١ | ٦ | الادراک | لادراک | ٩١ | ٢١ | وهو سابقة | وهو سابقه | ١٠٥ | ٣٣ | بحسب | بحث |
| // | ٣٥ | المتعددة | المتعددة | // | ٦ | السابقة | لسابقة | // | // | السابقة | لسابقه | // | ٣٤ | الثانى | التالى |
| // | ٥٤ | الضمير | الضميه | // | ٣٢ | عرض | غرض | // | // | سبقة | سبقته | // | ٥٤ | عائد لا | عائد الا |
| // | ٥٥ | صنعه | صنعة |  | ٣٨ | سبقة | سبقه | // | ٢٥ | لسبقة | السابقة | // | ٥٨ | فى الترتيب | فى ترتيب |
| // | ٦٢ | صفة | صنعة | ٨٢ | ١٠ | يجوز | اذيجوز | // | ٣٠ | مفعول | المفعول | ١٠٦ | ٤٤ | بما | بها |
| ٧٠ | ١ | فصفة | فصنعة | // | ٢٩ | الفرقة | الصرفة | // | ٥٤ | انتقار | انتفار | ١٠٧ | ٢٥ | حالا | حامل |
| // | ٣ | سفة | صنعة | // | ٣٢ | فيتحقق | فيتحقق | ٩٢ | ٢١ | المحق | المحقق | // | ٢٧ | باقى | باق |
| // | ٥ | تلك من | من ملك | // | ٣٤ | الثانية | الثابتة | ٩٣ | ١١ | اللازم | واللازم | // | ٥١ | بملكاته | بملكاتها |
| ٧١ | ٣ | لهذا | لهذه | // | ٤٠ | الاستغفار | استغفار | // | ٢١ | بعدم | بعد | ١٠٨ | ١ | واعدامه | اواعدامه |
| // | ٥ | يظهر | ظهر | // | ٤٧ | وقديم | + | // | ٤٩ | فيتبدل | فليتبدل | // | ٢٥ | زائل | زائلا |
| // | ١٣ | يعلم | بعلم | // | ٥٠ | فان | فانه | // | ٥٠ | الموجودات | الموجود | ١٠٩ | ١ | والحال | والمحل |
| // | ١٤ | بقول | بفعل | ٨٤ | ٣٧ | ان يكون | ان لايكون | ٩٤ | ٢٥ | يقتضي ان | يقتضى | // | ٢١ | لوانلتسف | لوانكشف |
| // | ٣ | بين | من | // | ٦٢ | الادراک | الادراکات | // | ٤٠ | اللازمة | الازمنة | // | ٢٦ | تصفى | تصفى |
| // | ٥٤ | الاحذافة | الاضافة | ٨٥ | ١١ | المعلوم | العلوم | // | // | الاعادة | الااعادة | // | ٣٤ | تحققها | تحققها |
| // | ٥٥ | تعلقها | تعقلها | // | ٤٣ | معلوم | معلوما | ٩٦ | ٣٤ | لزوم ح | لزوم | // | ٥٢ | لولم وجد | لو وجد |
| ٧٢ | ١٢ | لايوخذ | مايوخذ | // | ٣٥ | لايحصل | يحصل | // | ٥٣ | الطارى الطارى | الطارى | // | ٥٥ | على هذا | وعلى هذا |
| // | ٥٤ | اوالخصوص | اوالخصوصی | // | ٤٠ | الادراكان | الادراکات | ٩٩ | ١١ | العدم الذى | العدم الذى | ١١٠ | ١٤ | من درک الادراک | من الادراکات |
| ٧٣ | ٥١ | ثبت | يثبت | // | ٥٠ | لامطلقا | مطلقا | // | ٣٧ | وفكل | فكل | ١١٠ | ٤١ | ووجود | ووجودا |
| // | ٢٦ | ادراک | الادراک | ٨٦ | ١٥ | اللازمة | الازمنة | // | ٤٦ | زيد | زيدا | // | ٥٢ | قلت | فلست |
| ٧٤ | ٣٨ | هذه الحصر | هذا الحصر | // | ٢١ | حال | الحال | // | ٤٧ | الا | لا | ١١١ | ١ | امور | امورا |
| ٧٥ | ٢١ | مخصوصة | مخصوصية | // | ٣٠ | والصفة | والصفة | ٩٩ | ٤١ | ههنا | هذا | ١١٢ | ٥٤ | يكون | بكون |
| ٧٦ | ٣٧ | الاآن | الآن | // | ٤٧ | لماکان | لماکان | // | ٥١ | اجزء | اجتزء | // | ٥٦ | االاعداد | الاعداد |
| // | ٤٥ | عمروا | عمرو | // | ٥٣ | بكرا | بكر | // | // | اختزد | اجتزء | ١١٣ | ٢٩ | فقياس | فيقاس |
| // | ٥٩ | معينة | معية | ٨٧ | ١٣ | لانتفاء | لانتفاء | // | ٥٥ | ان يكون | ان يكن | // | ٤١ | المعددات | المعدودات |
| ٧٧ | ١١ | جميع | الجميع | // | // | لما هو انتفاء | لما هو انتفاء | ١٠٠ | ٢٩ | مساواة | مساواة | // | ٥٠ | اذا | اذ |
| ٧٩ | ٢٧ | سلب الثابت | السلب الثابت | // | ١٦ | فسرع | فشرع | // | ٤٣ | تنبهك | نبهك | ١١٤ | ٤٣ | وبينها | وتبينها |

| صفحه | سطر | غلط | صحیح | صفحه | سطر | غلط | صحیح | صفحه | سطر | غلط | صحیح | صفحه | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ۱۱۵ | ۴۵ | عشراة | عشرة | ۱۲۷ | ۲۲ | الحقیقة | الحقیقیة | ۱۴۰ | ۴۷ | عا | علے | ۱۵۳ | ۲۵ | وبلواسطة | وبواسطته |
| ″ | ″ | عشرله | عشرة | ″ | ۴۴ | حواشیة | حواشیه | ۱۴۱ | ۹ | لایتوقف | لایتوقف | ″ | ۲۲ | اللعقول | العقول |
| ″ | ۴۷ | وان | ان | ″ | ۵۳ | الفرقة | الصرفة | ۱۴۲ | ۱۷ | مطلوبا | مطلوبنا | ″ | ۲۸ | قدوة | قوة |
| ۱۱۵ | ۵۸ | ضابطه | ضابطة | ″ | ۵۴ | او | اذ | ۱۴۳ | ۲۵ | اجزار | اجرار | ۱۵۴ | ۳۲ | الواقع | للواقع |
| ″ | ۷ | فی النفس | فی نفس | ۱۲۸ | ۱۵ | لاریب | بلاریب | ۱۴۴ | ۱۳ | الطبیق | التطبیق | ″ | ۴۶ | ومختصا | مختصا |
| ۱۱۶ | ۱۴ | فتانیها | وثانیها | ″ | ۱۵ | اذ | او | ۱۴۵ | ۱۸ | لشئ | للشئ بتسلیم | ۱۵۵ | ۲۹ | وعدم | عدم |
| ۱۱۷ | ۱۱ | یصدق | بصدق | ″ | ۳۵ | حقیقة | حقیقته | ″ | ۴۱ | القاشئ | الغاشئ | ۱۵۶ | ۲۵ | لعدم | بعدم |
| ″ | ۱۳ | لایصدق | لابصدق | ″ | ۴۹ | الفرقة | الصرفة | ″ | ۵۱ | الحال | المال | ″ | ۵۴ | شیوع | بالشیوع |
| ″ | ۱۴ | لایصدق | لابصدق | ″ | ۶۰ | یتمسے | یتمشے | ۱۴۶ | ۴۹ | باجزار | باجرار | ″ | ۵۷ | التقییده | التقییدیة |
| ″ | ۲۰ | لثانیة | لثانیه | ۱۲۹ | ۴ | بطل | بکل | ″ | ۴۹ | اجزائه | اجرائه | ۱۵۷ | ۱ | الجزئیة | الجزئیة |
| ″ | ۲۷ | فیما | فنما | ″ | ۴۹ | اناتقول | انالاتقول | ″ | ۵۲ | الاخری | اخرے | ″ | ۵۱ | بالاذعان | بل الاذعان |
| ″ | ۵۰ | مایقال | کمالایقال | ۱۳۰ | ۴۱ | الوحدت | الوحدات | ۱۴۷ | ۹ | یغیر | لغیر | ۱۵۸ | ۱۲ | علما | عاما |
| ۱۱۸ | ۵ | ولاحظه | ولاحظ | ۱۳۱ | ۳۴ | بمن | من | ″ | ۱۲ | مالوجوه | بوجوه | ۱۵۹ | ۴۹ | المقناطیس | المغناطیس |
| ″ | ۳۴ | احدبما | احدہما | ۱۳۲ | ۹ | فان | فکل | ″ | ۲۲ | الزائل | الزائل [illegible] | ۱۶۰ | ۴ | الشئ | للشئ |
| ″ | ۴۱ | للدرابم | الدراہم | ″ | ۲۱ | نم | ثم | ″ | ۳۸ | عالمه | عالمة | ″ | ۱۰ | التاثیرمن | التاثرمن |
| ″ | ۴۴ | المعقولة | المقولة | ″ | ۴۲ | حصیقة | حقیقیة | ۱۴۸ | ۴۷ | الانحاء | انحائه | ″ | ۱۶ | ہذه | ہذا |
| ″ | ۵۳ | الوصفی | الوضعی | ″ | ۵۷ | الاصل | الکل | ″ | ۴۰ | لے | علے | ″ | ۲۳ | لما | کما |
| ۱۱۹ | ۱۱ | عدد | عددا | ۱۳۳ | ۴۵ | یتعلق | بتعلق | ″ | ۵۷ | والثانی | والتالی | ۱۶۱ | ۱ | التی | التی ہی |
| ″ | ۲۹ | لامرا | لاامرا | ۱۳۴ | ۲۵ | الجزار | الجزء | ۱۴۹ | ۹ | اذا | اذ | ″ | ۷ | لاالصورة | لاالصورة |
| ۱۲۰ | ۱۱ | النفس، | النفس | ″ | ۴۹ | وجزار | وجزء | ″ | ۳۰ | البسیط | البسط | ″ | ۱۲ | الحالیه | الحاصلة فی |
| ۱۲۰ | ۵۴ | اجزاء | اجزاء | ۱۳۶ | ۹ | واحد | واحاد | ″ | ۵۰ | التقدیر | التقریر | ۱۶۲ | ۲۹ | بین | عند البعض |
| ۱۲۱ | ۵۳ | یکون | بکون | ″ | ۱۷ | الوحدین | الواحدین | ″ | ۵۰ | بسیط | بسط | ″ | ۵۱ | لانا | لانا |
| ۱۲۲ | ۲۱ | وہووصف | وہوووصف | ″ | ۳۴ | العدة | العدد | ۱۵۰ | ۱۳ | فیه | علیه | ″ | ۵۱ | نقطة | لفظة |
| ″ | ۵۴ | من الذہن | من الاین | ″ | ۳۷ | علیه | علیته | ″ | ۱۷ | المطابقة | بالمطابقة | ″ | ۵۴ | لتسار | نشاء |
| ۱۲۳ | ۴۵ | انفعل | تفعل | ″ | ۴۷ | ان علیه | [illegible] | ″ | ۳۲ | انتزار | النزاع | ۱۶۳ | ۲۷ | متحدا | متحد |
| ″ | ۴۴ | تذبل | تذیل | ″ | ۵۰ | ان وجه | عن وجه | ″ | ۴۱ | لان | ان | ″ | ۳۲ | انه | [illegible] |
| ۱۲۴ | ۱۲ | فی رسالة | فی رسالته | ۱۳۷ | ۱ | لیس | ولیس | ″ | ۵۴ | ہو | وہو | ۱۶۴ | ۱ | الانکشاف | لانکشاف |
| ۱۲۵ | ۹ | لالحقیقة | لاالحقیقة | ″ | ۴۵ | القبات | العقبات | ۱۵۱ | ۱۳ | المنکرین الوجود | المنکرین للوجود | ″ | ۱۱ | کما فیه | کافیة |
| ″ | ۲۳ | تحصیلها | تحصلها | ″ | ۵۲ | علة | علته | ۱۵۲ | ۱۵ | ومن | من | ″ | ۳۲ | انا | انالا |
| ″ | ۲۹ | رسالة | رسالته | ۱۳۸ | ۱۲ | یلغنی | یغنی | ″ | ۳۰ | الخاج | الخارجی | ۱۶۵ | ۲۸ | انقلاب | الانقلاب |
| ۱۲۶ | ۱ | تجرے | تجرے | ″ | ۲۷ | علیه | علة | ″ | ۳۰ | والکنفت | واکتنفت | ″ | ۳۶ | ولایزید | ولانزید |
| ″ | ۱۳ | خیر | ضیر | ۱۳۹ | ۳۴ | فی مرتبة | فی مرتبته | ″ | ۵۳ | الحقیقة | الحقیقیة | ″ | ۵۱ | الماہیات | والماہیات |
| ″ | ۱۷ | الاثنین | للاثنین | ۱۴۰ | ۲۴ | فصارة | فصارت | ۱۵۳ | ۱ | ان | عن ان | ۱۶۷ | ۲۶ | متحقق | المتحقق |
| ″ | ۱۸ | الاثنین | للاثنین | ″ | ۳۴ | فهذه | فهذا | ″ | ۶ | الانضمامیة | انضمامیة | ″ | ۴۴ | لاارتفاع | لاارتفاع |
| ″ | ۴۷ | ما یعینه | ما یعنیه | | | | | | | | | | | | |

| صفحه | سطر | غلط | صحیح | صفحه | سطر | غلط | صحیح | صفحه | سطر | غلط | صحیح | صفحه | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٦٧ | ٥٠ | الاجماع | لاجتماع | ١٦٨ | ٢٤ | المتقدمات | التقدمات | ١٧٠ | ٥ | ان عط | ان | ١٧ | ٢٥ | یحکم بان الفتلم عنه الظاهروا | + |
| ١٦٨ | ١٥ | فساد | فاسد | ١٦٩ | ٥٠ | الجواب | جواب | 〃 | ١٨ | متحدا | متحد | | | | |

بر ناظرین مخفی مباد که در بعضی صفحه‌ها همچو صفحه ١١٦ و صفحه ١٢١ و صفحه ١٤٢ و صفحه ١٥٥ خط متن سهوا کشیده نشد ناظرین آنرا درست فرمایند